الأمم المتحدة S/PV.7351

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣٥١

الجمعة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد محمد/السيد مانغرال	(تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأرجنتين	السيد ثواين
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غسانا
	شيلي	السيد لابي
	الصين	السيد ليو جيفي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد والي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الإرهاب والجريمة العابرة للحدود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1470688 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب (S/2014/9)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/2014/869)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الإرهاب والجريمة العابرة للحدود

تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب (S/2014/9)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/2014/869)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم أهمية الموضوع الذي يُناقش اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السنغال، السويد، الصومال، العراق، غواتيمالا، كازاخستان، كندا، كولومبيا، ليبيا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، النيجر، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة مارا ماريناكي، المديرة العامة للمسائل العالمية والمتعددة الأطراف التابعة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/9، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/869، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام وبصفتي رئيسا لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، أشكر تشاد على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. إن تشاد تقوم بدور قيادي في منطقة الساحل بغية التصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود. ونحن نقدّر بأمانة رؤية الرئيس ديبي إتنو والتزامه بنجاح بعثة الأمم المتحدة في شمال مالي، ونأسف بشدة لوقوع خسائر في صفوف قوات حفظ السلام التشادية خلال الأشهر الأخيرة.

لقد جرى تذكيرنا مرة أخرى في هذا الأسبوع بالسبب الذي يدعونا إلى عدم التهاون في الجهود التي نبذلها لمكافحة

الإرهاب – الهجوم الخسيس الذي شنته حركة طالبان على مدرسة في باكستان. إننا نشعر بالحزن حيال قتل الأطفال البالغ عددهم ١٢٦ طفلا، وليكن تشريفنا لهم بالتصدي للأقوال والأفعال الدالة على الكراهية، من خلال بذل الجهود الدولية المتضافرة. إن الإرهاب يمثل اليوم تهديدا أساسيا للسلم والأمن الدوليين. والجريمة المنظمة عبر الوطنية هي التي تؤجج الإرهاب بالأموال والأسلحة والدعم، بغية اختراق الحدود وزعزعة استقرار الدول، ولا سيما الأكثر عرضة منها للخطر.

وفي الزيارات التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى أفريقيا، جرى تذكيره باستمرار بأن الجريمة العابرة للحدود والإرهاب لا يمكن التصدي لهما بشكل منفصل. وأكد الأمين العام في التقرير الذي قدّمه إلى المجلس في وقت سابق من هذا العام عن الإرهاب في أفريقيا أن الإرهابيين يعتمدون بصورة متزايدة على أعمال الإجرام التي يرتكبونها عبر الحدود، بغية تعزيز جدول أعمالهم، وأن هذه الصلات ”تشكل خطرا كبيرا على السلام والاستقرار“ (S/2014/9، الفقرة ١٢).

إن الاتجار بالمخدرات، وعصابات الاختطاف المنظمة، واستخراج الموارد الطبيعية، والقيام بعمليات مالية مشتركة – هي السبل التي يستعملها الإرهابيون والمجرمون الذين يرتكبون الجرائم المنظمة معا، ويبدو أن لا حدود لها. والجريمة العابرة للحدود تؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة لأنها تثير الشكوك في قدرة الحكومة على الحفاظ على الأمن، وتوفير السياق السلمي للتنمية الاقتصادية. كما أنها تهيئ الظروف التي تشجع على الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يقوض شرعية الدولة.

ولن تؤتي جهودنا ثمارها إلاّ إذا قمنا بضم إجراءات إنفاذ القانون مع التدابير الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ولن نقتلع الإيديولوجيات التي تؤدي إلى العنف إذا لم نكسب القلوب والعقول.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تعتمد هذا النهج الشامل تحديدا، لا سيما في ركيزتها الأولى، التي تصب اهتمامها على معالجة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الإرهاب. وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتبيّن فرقة العمل هذه تصدي الأمم المتحدة للإرهاب والجريمة العابرة للحدود من خلال، أولا، رصد التهديد وتحليله، وتقييم احتياجات الدول الأعضاء؛ وثانيا، تنفيذ مشاريع بناء القدرات المفصّلة حسب الطلب؛ وثالثا، تقديم هذه المساعدة بطريقة منسقة ومتماسكة بغية مضاعفة تأثيرها.

أولا، في مجال الرصد والتقييم، يؤدي فريق الرصد التابع للّجنة، عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات – وهو واحد من ٣٥ كيانا تابعا لفرقة العمل – دورا رئيسيا في تحليل الظاهرة الإرهابية المتطورة، ويقدّم التقارير عن ذلك. وهو رفع في الآونة الأخيرة تقريرا إلى المجلس عن حالات محددة للتعاون بين عصابات الجريمة وحركة طالبان والجماعات الإرهابية المتصلة بها.

وتحذّر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تقييماتها القطرية دائما، وهي أيضا كيان تابع لفرقة العمل، من المجالات الاستراتيجية التي تفتحها الجريمة العابرة للحدود الوطنية أمام الإرهابيين، وقد وضعت مبادرات قيّمة لتعزيز التعاون الإقليمي في المناطق العرضة للخطر مثل المغرب، ومنطقة الساحل، وغرب أفريقيا وشرقها.

ثانيا، في مجال بناء القدرات، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع في أفريقيا، بهدف تعزيز النظم القانونية، والتعاون بشأن العدالة الجنائية، والرقابة على الحدود. والهيئة القضائية الإقليمية المعنية بالتعاون في منطقة الساحل، ومبادرة ساحل

غرب أفريقيا لإنشاء وحدات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والبرنامج العالمي للأسلحة النارية أمثلة جيدة على العمل القيّم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة.

وقد كثّف مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب جهود بناء القدرات في سبيل التصدي للتهديدات الإرهابية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويقدّم المركز الدعم إلى البلدان الجنوبية والوسطى في أفريقيا بغية وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب، وذلك من أجل تعزيز قدراتها إلى حد كبير بهدف العمل معا على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتبني هذه الجهود على خطة العمل المشتركة التي وُضعت بدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن منطقة آسيا الوسطى في عام ٢٠١١، وأقرّت بوجود صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثا، في مجال التنسيق، تكرّس الأفرقة العاملة العشرة المشتركة بين الوكالات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب قدرا كبيرا من الاهتمام لصلات الإرهاب عبر الوطنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة، ولكيفية تمكّن الأمم المتحدة من التصدي لها بصورة أكثر منهجية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن مشروع عالمي بشأن تجميد الأصول إلى مشروع إقليمي بشأن مراقبة الحدود في منطقة الساحل وشمال أفريقيا، فضلا عن مشروع وطني في نيجيريا لمكافحة التطرف العنيف، فإن فرقة العمل وأفرقتها العاملة تساهم على نحو حاسم في تعزيز قدرات البلدان والمناطق المحفوفة بالخطر.

وبالروح نفسها الآيلة إلى تطوير جوانب التصدي الشامل للتحديات الأمنية الراهنة، أنشأ الأمين العام أيضا فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تُعنى بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يشارك في رئاستها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية. وثمة أداة أخرى للتنسيق، أي مصفوفة الأمم المتحدة المعنية بمشاريع وأنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، تشمل أكثر من ٢٢٠ مشروعا حول العالم، هي بمثابة أداة مفيدة للكشف عن الثغرات والاحتياجات بشكل أفضل، وتخصيص الموارد بكفاءة، وزيادة الشفافية والمساءلة في مجالات الأنشطة التي نقوم بها.

وكسبيل لتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة، والتأكيد على أن الإرهاب والجريمة يؤثران على جوانب عملنا المتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وضعت الأمم المتحدة أيضا عددا من المبادرات على نطاق أوسع. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام يعملان على تعزيز سيادة القانون في الأمكنة المعرّضة لخطر استخدامها من قبل الإرهابيين أو المجرمين للقيام بعملياتهم. وفي واحد من تلك الأمكنة، منطقة الساحل، تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ استراتيجية متكاملة تتعلق بالحكم، والأمن، والقدرة على التنمية.

إن هذه ليست سوى بعض الأمثلة التي تدل على كيفية تصدي الأمم المتحدة للإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وبينما نسير إلى الأمام، نحن بحاجة إلى فهم أفضل للآثار المترتبة على التعاون بين الإرهاب والجريمة، ووضع منهجية لردودنا، والتركيز على تأثيرها في البلدان والمناطق المتضررة. ومثلما أقدمت عمليات حفظ السلام الأخيرة على إدراج تحليل الجريمة العابرة للحدود في التخطيط لولاياتها، ينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب جزءا من التيار الرئيسي لعمل الأمم المتحدة، لا سيما من خلال بعثاتنا السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام، والأفرقة القطرية في الميدان.

إن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الإرهاب وصلاته العابرة للحدود الوطنية واضحة للأسف تمام الوضوح – على سبيل المثال، تكثيف جماعة بوكو حرام أنشطتها في

جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد في وسط أفريقيا. وطوال الأشهر القليلة الماضية، بدأت بوكو حرام تسيطر على أراض في أجزاء من شمال شرق نيجيريا والتحكم فيها، مما زاد من تفاقم الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الإقليميين. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحالة سوءا باستمرار التوتر والعنف عبر الحدود. وينبغي بذل كل الجهود لكفالة التفعيل السريع للمبادرات الإقليمية والدولية التي تتصدى للخطر العابر للحدود الذي أخذت تشكله بوكو حرام عقب مؤتمرات القمة المعنية بالأمن التي انعقدت في باريس ولندن وأبوجا.

وحسب تعليمات مجلس الأمن، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل معا، بروح من المهمة المشتركة التي قاما بها مؤخرا في تشاد والكاميرون. وسوف يساعدان بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد على معالجة الأثر الناجم عن أنشطة بوكو حرام العابرة للحدود الوطنية على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في المنطقة. وسوف يشمل ذلك الصلات العابرة للحدود الوطنية بالجريمة المنظمة.

إن بوكو حرام، وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، وداعش، وأقرانها الشريرة تجعل من الواضح تماما أن التآزر المتفشي بين الإرهاب والجرائم العابرة للحدود يعزز الصراعات، ويحول دون حلها، ويزيد فرص الانتكاسات. والتأكد من أن الأدوات التي لدينا هي أدوات هامة وفعالة ضد الوجه الجديد للإرهاب الدولي سوف يكون أمرا ضروريا لحماية الأبرياء، وحل الصراعات، وتعزيز مبادئ الأمم المتحدة وقيمها.

وإذ يمكنني أن أؤكد للمجلس أن الأمين العام وأسرة الأمم المتحدة سوف يواصلان استخدام، ولكن أيضا تكييف، ما لديهما من خبرة وأدوات للتصدي للتحديات الأمنية المتعددة الأبعاد والمترابطة الناجمة عن الإرهاب وصلاته العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة، فإننا نعوّل أيضا على جميع أعضاء المجلس وجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتحدوا للنهوض بقدراتنا وتماسكنا، ليس لمجرد التصدي للإرهاب، وإنما لمنعه أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أنوّه بحضور وزراء من نيجيريا ولكسمبرغ وليبيا بيننا، فضلا عن وزير خارجية الأرجنتين، والمدير العام للسياسة الخارجية في شيلي، والسيدة ماريناكي، المديرة العامة للمسائل العالمية والمتعددة الأطراف التابعة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وأود أن أعرب عن أسف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي كان بوده أن يكون حاضرا في هذه الجلسة، ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب التزامات أخرى.

اسمحوا لي أن أكرر تهانينا الحارة لجمهورية تشاد على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال كانون الأول/ديسمبر، وأن أشكرها أيضا بإخلاص على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الثانية الرفيعة المستوى حول المسألة الهامة المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهذه المبادرة ذات أهمية خاصة لأنها تركز على العلاقة بين هاتين الظاهرتين في القارة الأفريقية، حيث يتزايد التهديد الإرهابي سوءا، فضلا عن تأثير ذلك على السلم والأمن الدوليين.

وأتوجه بشكري وتهانئي أيضا إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية المفصّلة، وعلى القيادة التي أبداها منذ توليه مهام منصبه بصفته رئيسا لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي في بداية الأمر أن أكرر رفض الاتحاد الأفريقي القاطع للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأن أدين كذلك بشدة جميع الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن لأي ظرف من الظروف أن يبررها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الاتحاد الأفريقي يرحب بهذه المناقشة بوصفها فرصة فريدة لدراسة كيفية أن تقاطع الجريمة العابرة للحدود والإرهاب يشكل تحديات خطيرة لجهود منع نشوب الصراعات وحلّها، لا سيما في أفريقيا. وليس من قبيل الصدفة بالتأكيد، سيدي الرئيس، أنه تحت رئاسة بلدكم لمجلس الأمن في هذا الشهر أُعطيت مسألة الإرهاب مكانا بارزا بين أولويات برنامج عمل المجلس. فهذا يشكل ببساطة تعزيزا للأهمية التي توليها تشاد للتصدي لهذه الآفة. وفي هذا السياق، نحن نذكر الدور القيادي الذي اضطلع به بلدكم، سيدي، بوصفه رئيسا لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في عقد مؤتمر قمة استثنائي في نيروبي بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان مكرسا لمسألة الإرهاب.

والأنشطة الإجرامية التي يقام بها عبر الحدود في القارة تساهم في نشوب الصراعات، وبالتالي في زيادة تعقيد الجهود الآيلة إلى إدارتها وحلّها.

وكما نعلم جميعا، فإن الحالة في شمال مالي، التي تتسم بمحدودية الوجود والخدمات الحكومية على طول حدودها، قد هيأت بيئة مواتية لازدهار الاتجار عبر الحدود واتساع نطاقه ليشمل أشكالا خطيرة من الأنشطة الإجرامية، مثل الاختطاف لطلب فدية والاتجار بالأسلحة والمخدرات والارتزاق. وأصبحت تلك البيئة لاحقا ملاذا مثاليا للجماعات الإرهابية، مما أدى إلى تفاقم النزاعات السياسية والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اختطاف الانتفاضة من جانب الجماعات الإجرامية والإرهابية التي كانت قد أرست وجودا قويا لها في المنطقة.

في منطقة الساحل، تشير التقارير المتواترة إلى أن أنشطة الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر والاختطاف لطلب فدية والانتشار غير المشروع للأسلحة وغسل الأموال – وهي جميعها أشكال للجريمة المنظمة عبر الوطنية – قد أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة الجماعات الإرهابية ومصادر تمويل لها. فجماعات مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وبوكو حرام، والنصرة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تستفيد أيما استفادة من اختطاف الأجانب والمواطنين الميسورين بغرض الحصول على الفدية مقابل إطلاق سراحهم. وحركة التوحيد والجهاد، المتفرعة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تستمد معظم تمويلها من الاتجار بالمخدرات، توضح بجلاء الدعم المربح الذي يدره سوق المخدرات على عدد من الجماعات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، فإن الاختطاف لطلب فدية في حزام منطقة الساحل قد برز باعتباره نموذجا تمويليا أساسيا لتعزيز الأنشطة الإرهابية في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي. وتطورت تلك الأنشطة الآن لتصبح صناعة تشمل في محورها المنظمة الإرهابية، التي تتفاعل مع سلسلة من الوسطاء والجماعات الإجرامية ورجال القبائل المحليين والمتعاطفين مع تلك المنظمة.

وفي الصومال ومنطقة القرن الأفريقي، يسرت الجريمة العابرة للحدود الأنشطة الإرهابية لحركة الشباب في الصومال وخارجه، مما يعرض المدنيين وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لخطر شديد. والسيطرة الواسعة النطاق للحركة على ميناء كيسمايو قد مكنتها من الاستفادة من تجارة الفحم غير القانونية وشراء الأسلحة عن طريق شبكات التجارة الدولية غير المشروعة.

والحالة في وسط أفريقيا مثال آخر على التلاقي الفتاك للأخطار. فجيش الرب للمقاومة ضالع بشكل متزايد في صيد الفيلة غير القانوني والاتجار غير المشروع بالعاج، مما

يبرز التهديد الناشئ المتمثل في استغلال الجماعات الإرهابية للموارد الطبيعية. وينبغي أن نشعر بالجزع بسبب الضرر الذي يتعذر إصلاحه الذي يمكن أن يلحقه ذلك بالبيئة وسبل عيش الكثير من البشر التي تتوقف عليها. ومما يزيد من التأكيد على التداخل بين الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، يُعتقد أن جيش الرب يستخدم أسلحة تأتي من مصادر بعيدة حتى ليبيا في الشمال، مما يشير إلى استمرار عمل شبكات الاتجار غير المشروع الواسعة النطاق في أنحاء القارة.

ولا يقف الاتحاد الأفريقي مكتوف الأيدي في مواجهة هذه التهديدات. فالنهج والآليات المبتكرة التي يستخدمها الاتحاد الأفريقي تفيدنا اليوم باعتبارها منطلقات ودروسا جيدة، يمكن أن نتشاطرها مع المجلس بما يعود بالنفع عليه وعلى أجهزة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وتدرك آلية تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل، المعروفة أيضا بعملية نواكشوط، النهج المتعدد الأوجه والمتعدد الأبعاد اللازم للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية بطريقة تعاونية ومستدامة. وقد يسرت عملية نواكشوط حتى الآن التفاعلات على مستويات متعددة، بما في ذلك مستويات السياسات والتنفيذ. واجتمع رؤساء الاستخبارات ودوائر الأمن في المنطقة في ست جولات لمناقشة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما عقد موظفو الحدود والجمارك اجتماعين، في طرابلس في عام ٢٠١٣، وفي نجامينا الشهر الماضي، لمناقشة والاتفاق على التدابير ومجالات التعاون الأساسية لمكافحة التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات. هذا بالإضافة إلى ثلاثة اجتماعات وزارية ومؤتمر القمة الذي عقد بالأمس في نواكشوط، موريتانيا. وتم تعزيز هذه العملية أيضا باستراتيجية الاتحاد الأفريقي المتعددة الأبعاد المعنية بمنطقة الساحل، والتي تتناول منع نشوب النزاعات وتسويتها والأمن والتنمية.

ونظر مؤتمر قمة نواكشوط في الحالة السياسية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء، فضلا عن الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات الماثلة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم. وفي البيان الختامي، أعرب المشاركون على وجه الخصوص عن كامل استعدادهم للإسهام، بالتشاور مع الأمم المتحدة، في عزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال إنشاء قوة تدخل سريع للمساهمة في مكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة وتيسير الانتهاء بنجاح من جهود تحقيق الاستقرار في مالي.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما قد بينت، في تقريرها المقدم إلى الجلسة ٤٥٥ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢ أيلول/سبتمبر في نيروبي بكينيا، الأسباب الستة الرئيسية لظهور وعودة انتشار الجماعات الإرهابية في أفريقيا وخاصة في منطقة الساحل والصحراء. أولا، يجعل الفقر والأمية وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب والسكان بوجه عام منهم عرضة لرسائل التلاعب من قبل الجماعات الإرهابية ووعودها بتحقيق مكاسب سريعة. ثانيا، إن سوء ظروف العمل وعدم كفاية تدريب وانضباط موظفي إنفاذ القانون يجعلهم فريسة سهلة للفساد. ثالثاً، تبحث الشبكات الإجرامية عن ملاذ آمن وملجأ في منطقة ذات امتداد شاسع وتعاني من انخفاض وعدم كفاية التغطية الأمنية والوجود الإداري. رابعا، تبحث تلك الجماعات عن مصادر جديدة للتمويل، لا سيما عن طريق التهريب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير القانونية. خامسا، ثمة حاجة إلى إخضاع مناطق جديدة لأغراض التجنيد وإعادة الانتشار بهدف توسيع نطاق المواجهة خارج

حدود منطقة عملياتها التقليدية. سادسا، إن وهن المؤسسات الحكومية ووجود قطاعات حدودية طويلة مليئة بالثغرات ولا تخضع لمراقبة جيدة أو سيطرة قوية، جنبا إلى جنب مع سوء إدارة مساحات شاسعة من الأراضي، ييسران تنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود بشكل غير مشروع ويوفران أرضا خصبة للاستغلال من جانب الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي القرن الأفريقي، أدركت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان المنطقة منذ فترة طويلة الحاجة إلى اتباع نهج تعاوني في التصدي للخطر الذي تشكله الأنشطة الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود لحركة الشباب. وبناء على ذلك، أُنشئت آلية تبادل المعلومات والتنسيق بصورة منتظمة والتي تجمع بين البلدان المتضررة والبلدان المجاورة والبلدان المساهمة بقوات ولجنة أجهزة المخابرات والأمن في أفريقيا.

وتمثل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة أحدث نُهج الاتحاد الأفريقي المبتكرة. ويعمل الاتحاد حاليا، من خلال برنامجه للتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، لدعم الدول الأعضاء في توسيع نطاق البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة إلى فئات السكان الأكثر تضررا من جيش الرب من أجل زيادة قدرتهم على الصمود والتخفيف من تأثرهم بأعمال السلب والنهب من قبل تلك الجماعة.

ويشمل ذلك معالجة مسألة إدماج المقاتلين السابقين.

وعلى الصعيد التنفيذي، تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي المشاركة بنشاط في الحلول الرامية إلى التصدي لهذه الآفة. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات لتعبئة الدول الأعضاء صوب التنفيذ الكامل والفعال لإطار الاتحاد الأفريقي المعياري لمكافحة الإرهاب. كما تواصل المفوضية العمل بشكل وثيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في دعم بناء القدرات، لا سيما بهدف التدريب وتقديم المساعدة في وضع التشريعات اللازمة على أساس القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١١.

واستنادا إلى تلك التجارب، يود الاتحاد الأفريقي إبداء بعض الملاحظات وتقديم عدة توصيات، والتي نعتقد أنها يمكن أن تزيد من ثراء المناقشة وأن توفر أفكارا بشأن سبل المضي قدما.

أولا، ينبغي أن يكون التصدي للجريمة العابرة للحدود في حالات النزاع مجالا للتدخل من باب الأولوية، لا سيما حينما ينطوي ذلك على احتمال زيادة تفاقم الحالات. وسواء كنا نعمل من خلال بعثة لحفظ السلام أو جهود للوساطة تنحصر في منطقة جغرافية معينة، ينبغي لنا اتباع نهج شامل يجمع بين الدول المجاورة المعنية لوضع وتنفيذ تدابير للتخفيف من احتمالات تدويل النزاع وإطالة أمده.

ثانيا، تظل المجتمعات المحلية القاطنة في المناطق الحدودية خط دفاعنا الأول ضد الجريمة العابرة للحدود والأنشطة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية. وينبغي التواصل مع تلك المجتمعات بنشاط وتوفير البدائل لها، من خلال المشاريع السريعة الأثر وإعادة التأهيل الطويل الأجل واستراتيجيات التنمية، باعتبارها عاملا مثبطا للجريمة والإرهاب. وفي ذلك الصدد، علينا أن نؤكد الحاجة الماسة إلى بناء واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية القاطنة في المناطق الحدودية.

ثالثا، لا تزال الجماعات الإرهابية، بغض النظر عن الأيديولوجيات التي تتبناها، كيانات ماكرة تُسيرها المصلحة، وهي ستواصل البحث عن ملاذات آمنة وموارد لبقائها وتمويل أنشطتها. وانطلاقا من تجربتنا، فإن المناطق الحدودية التي تخضع لإدارة سيئة، حيث لا تتوفر للمجتمعات المحلية بدائل إلا ما ندر وحيث تزدهر الجريمة العابرة للحدود، تظل خيارها الأمثل. لذلك، يجب أن نعزز آليات الإنذار المبكر لتحديد حالات النزاع التي يُحتمل أن تستغلها الجماعات الإرهابية واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

ونود أن نكون واضحين: إن الاتحاد الأفريقي لا يدعو إلى إغلاق الحدود أو فرض قيود على عبورها، كما أنه لا يسعى إلى التعدي على سيادة الدول فيما يتعلق بإدارة أراضيها. فلطالما ساعدت الحدود الأفريقية سهلة الاختراق على التقريب بين المجتمعات المحلية وتيسير التجارة، وأسهمت في ازدهار شعوبنا وإثراء تنوعها. لكن ينبغي عدم ترجمة ”سهولة الاختراق“ إلى تهديدات ومخاطر تتمثل في الجريمة والإرهاب. وهذا بالضبط هو ما تهدف اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود إلى تحقيقه. وقد اعتُمدت الاتفاقية خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، وهي توفر إطارا تعاونيا لتحويل المناطق الحدودية إلى محفزات للنمو للتمكين من تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولضمان الإدارة المتكاملة للحدود بكفاءة وفعالية والتصدي بشكل جماعي للجريمة والإرهاب العابرين للحدود.

في الختام، من الأهمية بمكان إدراك أنه، بمرور الوقت، تصبح الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود مؤسسة قائمة بذاتها تدر عائدات أعلى بكثير من أن توازن التدابير التقليدية لتسوية النزاعات أثرها. ولذلك، هناك حاجة إلى نهج مبتكرة وتعاونية وشاملة للجميع تقودها الدول المعنية، على أساس من الثقة والشفافية فيما بينها ودون عوائق أو قيود على التدفقات القانونية للأشخاص والتجارة عبر الحدود.

أشكر مجلس الأمن مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لنا لعرض وجهة نظرنا في هذه المناقشة. وبما أن هذه أخر جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في هذا العام، أود أن أشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم – الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ – على إسهاماتهم القيمة في أعمال المجلس. وبالمثل، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى الأعضاء غير الدائمين الجدد – إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، وأن أعرب مجددا عن كامل ثقتنا في التزامهم وقدرتهم على إضافة قيمة إلى المجلس في الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/917، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والأردن وأستراليا وتشاد وجمهورية كوريا ورواندا وفرنسا ولكسمبرغ وليتوانيا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢).

سأدلي ببيان الآن بصفتي الوطنية، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

أود أن أشكر جميع الزملاء الذين تجشموا عناء السفر إلى هنا للمشاركة في هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأرحب بأن تشاد، بوصفها عضوا في مجلس الأمن للمرة الأولى، قد أخذت زمام المبادرة بشأن أول قرار يتعلق بالصلة الخطيرة والمتنامية بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وهو يسلط الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين الدول وترسيخ بناء القدرات وتنسيق الأمم المتحدة للجهود المبذولة لمكافحة هاتين الظاهرتين اللتين تعززان بعضهما بعضا في العديد من الحالات. ونرحب باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بالإجماع.

إن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ظاهرتان لهما تأثير سلبي للغاية على السلام والأمن الدوليين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى وفي أفريقيا. وللأسف، تواجه القارة الأفريقية هاتين الظاهرتين بصورة متزايدة. وفي السنوات الأخيرة، زادت حدة أعمال الإرهاب والأعمال الإجرامية التي ترتكبها جماعات مثل، بوكو حرام،وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الشريعة وجيش الرب للمقاومة وحركة الشباب، على سبيل المثال لا الحصر، في منطقة الساحل والمغرب العربي، وفي غرب ووسط وشرق أفريقيا.

وقد أثبتت تلك الجماعات أنها الأكثر خطراً، بتصعيدها للاعتداءات على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وموظَّفي الأمم المتحدة، ولا سيما حفظة السلام، ومنشآتهم وهياكلهم الأساسية. وهي تموِّل أنشطتها عبْر دفع الفديات وجميع أنواع الاتجار.

والعوامل التي تُسهم في ذلك الوضع هي، بين عوامل أخرى، ضعف الدول حيال بسط نفوذها على كامل أرضها؛ والتعاون والتنسيق الضعيفان بين الدول في المسائل القانونية والأمنية؛ والمستوى المرتفع من بطالة الشباب؛ والفقر الواسع النطاق. وجماعات الإرهابيين والمجرمين تستخدم نقاط الضعف هذه للتجنيد والنمو. وأمام حجم الخطر، يجب تعزيز الإجراءات المتخذة من قِبَل الدول والمنظمات ضد الإرهابيين والمجرمين.

وفي ما يتعلق بأفريقيا، يتعين علينا توثيق تعاوننا وتنسيقنا عبْر الآليات التي حددها الاتحاد الأفريقي، والأوساط الاقتصادية الإقليمية وفرادى الدول. ومن هذا المنطلق، فإنَّ مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقِد في نيروبي في ٢ أيلول/سبتمبر، برئاسة تشاد، دعا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التفكير في إنشاء صندوق خاص لمكافحة الإرهاب، تشكيل وحدات قتالية خاصة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب عبْر التعاون بين قوى الشرطة وإصدار مذكرات توقيف أفريقية ضد أولئك الذين ينفِّذون الأعمال الإرهابية ويحرِّضون عليها بين تدابير أخرى، فضلاً عن آلية للمساهمة في تجفيف مصادر التمويل للإرهاب.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر أنَّ أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب في أفريقيا هو دفع الفديات للجماعات الإرهابية. وعلى الرغم من قرار الاتحاد الأفريقي ضد دفع الفديات، ومن قرار مجلس الأمن ٢١٣٣ (٢٠١٤)، فإننا نذكر بأسف أنَّ الإرهابيين يواصلون الاستفادة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من دفع الفديات أو من التنازلات السياسية من قِبَل الدول التي يؤخذ مواطنوها رهائن. وعلاوة على ذلك، إنَّ الاتجار بالمخدرات، الذي يرتبط غالباً بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالأسلحة والبشر، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، مثل الأحياء البرية والفحم، والفساد وغسل الأموال كلها مصدر لتنامي زعزعة الاستقرار وكبْحٌ لتنمية الدول الأفريقية.

فعلينا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الفساد، وبخاصة في إطار الخدمات من أجل الأمن، وقمع التزوير، ومراقبة الحدود. إذ ليس لدينا أيّ خيار سوى تعزيز وضمان الاحترام لتدابيرنا التشريعية والتنظيمية ضد تلك الجرائم. ونحن نذكر طائرة البوينغ ٧٢٧ الملقَّبة ”كوكايين الجو“، التي هبطت في شمال

مالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حاملة نحو ستة أطنان من المخدرات. فقيمة الكوكايين العابر من خلال أفريقيا، بحراً أو جواً، ومستخدماً مسلك منطقة الساحل إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، تُقدَّر ببلايين الدولارات.

وعلى المستوى الوطني، يساور تشاد قلق خاص بسبب الأزمات ومناطق التوتُّر المحيطة بها. فقد كان للأزمة الليبية ولا يزال لها تداعيات خطيرة على استقرار جزء كبير من منطقة الساحل. ونحن نذكر بقلق أن الحالة السائدة هناك قد أتاحت للمنظمات الإرهابية إقامة ملاذات آمنة. والخطر المتعاظم الذي يمثله هجم بوكو حرام في وسط أفريقيا وغربها، وعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي دارفور، وحرب حركة الشباب غير المتكافئة في القرن الأفريقي، كلها تحديات كبرى تستدعي جهوداً متضافرة من قِبَل البلدان المعنية وتعبئة أكبر من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نحيِّي التزام مجموعة الدول المجاورة لليبيا، ليس بدعم السلام والمصالحة داخل تلك الدول فحسب، بل لضمان رصد أكبر للحدود المشتركة بغية احتواء الخطر الإرهابي. وفي ضوء ذلك، تبذل تشاد جهوداً لضمان الأمن ضمن حدودها، على الرغم من أراضيها الشاسعة ومواردها المحدودة. ونحن، إلى جانب السودان، أنشأنا قوة مشتركة تقوم بدوريات مشتركة على امتداد الحدود المشتركة لردع المجرمين وقطّاع الطرق من كل الأنواع. وبرعاية لجنة حوض بحيرة تشاد، أعدنا تنشيط القوة المشتركة متعددة الجنسيات لمجابهة خطر الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية.

وتولي تشاد أيضا اهتماماً خاصاً للأمن الإقليمي. وقد كان الجيش التشادي نشيطاً في مالي، حيث ساهم، بتكلفة باهظة، في التصدي للجماعات الإرهابية وتُجَّار المخدرات. وتشاد مشاركة بنشاط، مع دول أخرى، في عملية نواكشوط، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٣، بهدف توثيق التعاون في المسائل الأمنية وتنفيذ هيكلية السلام والأمن الأفريقية في منطقة الساحل.

ويعود إلينا بشكل رئيسي تعزيز القدرات الوطنية لكلٍّ منا، بهدف ضمان أمننا الذاتي بشكل كامل. فعلينا أن نعمل، بمساعدة الشركاء، على التنفيذ الفعال لمجابهة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود والتعصب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، نود الإشادة بمشاركة فرنسا إلى جانبنا، عبْر عملية بَرخان، وشكر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على دعمهما.

علاوة على ذلك، ندعو كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى مضاعفة جهودها. ونحثّ الدول التي لديها الموارد لتعزيز قدراتها على أن تفعل ذلك، ولا سيما من نواحي المساعدة المادية والتقنية واللوجستية. وهذا الدعم ضروري بشكل خاص للدول الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، التي يتعين عليها أن تسيطر على مناطق شاسعة. والمجرمون والإرهابيون مدجَّجون بالأسلحة الثقيلة في أغلب الأحيان، ومتواطئون مع جماعات إرهابية غالباً.

وفضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق الأقاليميين لمكافحة ظواهر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، بما يشمل الاتجار بالأسلحة والمخدرات، يتعين علينا أن نشدد على مكافحة الفقر. فالشباب فريسة سهلة للجماعات الإرهابية، التي لديها موارد كبيرة ناجمة عن الاتجار بالمخدرات وتجارات غير مشروعة أخرى. ولوقف الممارسات التي تهدد أمن القارة بشكل خطير، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي برامج ومشاريع التنمية التي تُطلَق ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وبينما ننتظر تقرير الأمين العام المطلوب في القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، يحدونا الأمل بأن يتيح لنا تصديق وتنفيذ الاتفاقيات

والبروتوكولات والصكوك ذات الصلة التصدّي للتحديات المتمثلة في العلاقة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

أستأنف الآن مهامّي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء آخرين في مجلس الأمن.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، على دعوتي لافتتاح هذه المناقشة حول موضوع يحظى لدى بلدي ومنطقتي دون الإقليمية بأهمية كبرى. وأشكر أيضاً وفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية المتميزة (انظر S/2014/869، المُرفق) التي أُعِدت لتوجيه مناقشاتنا. وقد أصغينا باهتمام لمقدِّم إحاطتنا الإعلامية، وكيل الأمين العام فيلتمان، ونشكره على مشاطرتنا أفكاره المتبصِّرة.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي سيلقيه الممثل الدائم للنيجر بالنيابة عن جمهورية بنن والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد: الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا.

وأودُّ أيضاً أن أنوِّه بحضور زملائي، وزراء خارجية لكسمبرغ وشيلي وليبيا، ونائب وزير خارجية الأرجنتين. وأشكر السفير تيتي أنتونيو، ممثل الاتحاد الأفريقي، على بيانه.

إنَّ الجريمة العابرة للحدود والجريمة المنظمة هما، بحدِّ ذاتيهما، تهديد لسلام الدول وأمنها. وحين تتقاطعان مع الإرهاب، فإنهما تصبحان خطراً أكبر، ليس على الدول فحسب، بل على مناطق بأكملها. وأحد الأبعاد الهامة للإرهاب في منطقتي دون الإقليمية، غرب أفريقيا، هو طابعها عبْر الوطني. وهناك دليل يشير إلى أنَّ الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة دون الإقليمية قد شكلت تحالفات فيما بينها ومع العصابات الإجرامية المنظمة المشاركة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة وحتى البشر. والعلاقة الوثقية بين الجريمة المنظمة والإرهاب تشكل تحديات كبرى لبلدان غرب أفريقيا. وفي تحقيق ذلك، اعتمد قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠١٣، استراتيجية مكافحة الإرهاب وخطة التنفيذ لمكافحة الإرهاب والأعمال الإجرامية ذات الصلة في غرب أفريقيا. وتهدف الخطة أيضاً إلى تيسير تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتوفير إطار للعمل المشترك من قِبَل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وكما أشير في المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المُرفق)، جرى التأكيد بوضوح على العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبْر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي طالب جميع الدول الأعضاء باعتماد قوانين تُجرِّم الإرهاب وتمويله. وفي هذا الصدد، تسرُّني الإشارة إلى أننا في نيجيريا وضعنا موضع التنفيذ أطراً قانونية ومؤسسية عديدة لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية لتنسيق الجهد الوطني في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي السنة نفسها، أُنشئت وحدة الاستخبارات المالية النيجيرية لتحليل التقارير عن المعاملات النقدية والمعاملات المشبوهة للمؤسسات المالية. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة الاتحادية نظاماً مضاداً لغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، هدفه تحسين الكشف عن تمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١١، عزَّزت الحكومة الاتحادية الإطار التشريعي لمكافحة الإرهاب، مع اعتماد اتفاق (حظر) الإرهاب. وينص الاتفاق أيضاً على تدابير لمنع أعمال الإرهاب وحظرها ومكافحتها في نيجيريا. ويحدد العقوبات للإرهابيين ومعاونيهم. ويحظر تمويل الإرهابيين وينص على الاستيلاء على الأموال والممتلكات التي يحتفظ بها الإرهابيون الأفراد أو المنظمات الإرهابية. وفي عام ٢٠١٣، جرى تعديل الاتفاق، وهو الآن يعيِّن مكتب مستشار الأمن الوطني بصفته مؤسسة تنسيقية لجهود نيجيريا لمكافحة الإرهاب. ويطلب الاتفاق أيضاً من النائب العام الحفاظ على التعاون الدولي في مكافحة نيجيريا للإرهاب.

ولا يمكن المغالاة مهما قلنا في التأكيد على قيمة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، تتَّسم

مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأهمية حاسمة. وهذا المكتب يشير إلى أنَّه يمكن استخدام التعاون الدولي بمثابة وسيلة لتوطيد السيادة والأمن، لا للتخلي عنهما. ويذكر المكتب أيضاً أنَّه يمكن للدول أن تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبْر الوطنية للتعاون بتبادل الاستخبارات الجنائية والمالية. وبنود الاتفاقية للمساعدة القانونية المتبادلة، تسليم المجرمين ومصادرة الأصول تتيح أيضاً مجالات التعاون ذي الفائدة المتبادلة بين الدول. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عبْر برامجه للمساعدة التقنية، ساعد الدول الأطراف في الاتفاقية على تعزيز قدرتها لمكافحة الجريمة المنظمة.

ونيجيريا تُشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على هذه الجهود وسواها، التي تُسهم في تحديد دوره بصفته رائداً عالمياً في مكافحة الجريمة المنظمة. ونحن بالمقابل ننوِّه بالدور القيادي للجنة مكافحة الإرهاب، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب في القتال العالمي ضده.

وعلى صعيد التعاون الدولي، ما برحنا نعمل في إطار التعاون الوثيق جداً مع جيراننا تشاد والكاميرون والنيجر وبنن لتشكيل فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة الجماعة الإرهابية بوكو حرام، التي أصبحت خطراً، ليس على نيجيريا فحسب، بل في الحقيقة على البلدان المجاورة أيضا. وإننا نتعاون أيضا مع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما يشمل جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والبلدان الصديقة الأخرى، للتعامل بحزم مع مشكلة بوكو حرام. ونحن ممتنُّون امتناناً عميقاً على المساعدة التي تلقَّيناها، ومتأكدون بأننا سنهزم بوكو حرام ونجتثها قريباً، مع الدعم الدولي المطَّرد وتصميمنا الثابت.

ومن ناحية استجابتنا الوطنية، وضعنا موضع التنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية الضرورية التي ستجعل من الصعب للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية غسل الأموال التي تحصل عليها عبْر الأنشطة العابرة للحدود. ولكن لا ريب في أنَّ هذه حرب مستمرة. لذا، فإنَّ واجبنا أن نبقى يقظين بينما يواصل الإرهابيون والعصابات الإجرامية البحث عن ثغرات ونقاط ضعف منهجية يستطيعون استغلالها لتنفيذ أنشطتهم الشنيعة. وسنواصل التعاون مع جيراننا وشركائنا الدوليين في السعي إلى السبُل التي تُضيِّق وتُغلق في النهاية المجال المتاح لعمل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلَّم بالفرنسية): أود أن أهنِّئ بلدكم، سيدي، تشاد، على قيامه أثناء رئاسته لمجلس الأمن بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة أساسية جداً: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهما آفتان تدعم إحداهما الأخرى، وبخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. ومكافحة هاتين الآفتين هي جوهر القرار ٢١٩٥(٢٠١٤)، الذي اتخذناه للتوِّ بالإجماع بناء على مبادرة تشاد، والذي أصبحت لكسمبرغ أحد مقدِّميه. وإنني أشكركم، سيادة الوزير، على دعوتكم إياي للمشاركة في هذه المناقشة. وأخيرا، أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنتونيو، على بيانيهما.

وإنني أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نشهد تغييراً عميقاً في خطر الإرهاب. وهذا مُثبَت بحقيقة أنَّ الجماعات الإرهابية تسعى إلى السيطرة على مساحات شاسعة من الأرض. تلك كانت الحال في شمال مالي، مع جماعاتٍ مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وهي الحالة التي لا تزال جزئياً في الصومال، مع حركة الشباب. ومن المؤكد أنها الحالة في العراق وسوريا مع ”داعش“. وفي جميع هذه الحالات، هناك علاقات وثيقة بين الجماعات

الإرهابية وعناصر الجريمة المنظمة، سواء من نواحي التمويل، التجهيز أو استخدام شبكات الاتجار غير المشروع، بما يشمل الاتجار بالموارد الطبيعية، سواء كانت معادن، فحماً أو نفطاً.

وأكثر ما ينبغي أن يثير قلقنا هو حقيقة أنَّ الجريمة المنظمة العابرة للحدود تزيد المجال الاستراتيجي المتاح لعمل الإرهابيين. وقد تكون لدى المجرمين والإرهابيين دوافع مختلفة، لكنهم يتَّفقون إلى حدٍّ كبير على أساليبهم وسُبُل عملهم. إنهم ينشطون حيث تكون الدولة ضعيفة أو غائبة، كما هي الحال في مناطق حدودية عديدة، مثل منطقة الساحل. والمجرمون والإرهابيون يستفيدون من عدم الاستقرار والنزاع. إنهم يستفيدون من اقتصادات الحروب، ولديهم بالتالي مصلحة خاصة في إطالة أمد النزاع. وهم يسعون إلى زعزعة سلطات الدولة المستقرة على المستويات المركزية واللامركزية، ليس عبْر العنف فحسب، بل عبْر فساد المؤسسات، وبخاصة الأمنية والقضائية أيضاً.

على المستوى العملياتي في الميدان، يستهدف المجرمون والإرهابيون بشكل متزايد وبصورة مباشرة البعثات التي ينشئها مجلس الأمن، والتي لا تكون دائما مجهزة للتصدي لهذا التهديد. وفي بعض المناطق، ازدادت قوة الإرهاب عن طريق إقامة الصلات بالشبكات الإجرامية التي تزدهر مواردها من الأرباح المتأتية من الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية. يتطلب هذا التهديدُ عبر الوطني استجابةً منسقةً على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية، فضلا عن تحقيق قدر أكبر من التعاون وزيادة المساعدة للدول التي تواجه ذلك التهديد المزدوج.

إن لكسمبرغ ملتزمة بقوة في ذلك الصدد. ونحن نقوم بدورنا من أجل تعزيز القدرات الأفريقية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. وعلى سبيل المثال، أيدنا برنامج تدريب في السنغال وضعته وحدة الاستخبارات المالية الوطنية. وفي أيار/مايو، قمنا في تونس بتمويل حلقة عمل بشأن تجميد أموال الإرهابيين، التي نظمتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسيُمكننا التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بعد ستة أشهر من الآن،من القيام بشكا أفضل بتحديد التدابير اللازمة للحد من المكتسبات التي يجنيها الإرهاب من الجريمة المنظمة. ومع ذلك، يبدو من الواضح في هذه المرحلة أن هدفنا ينبغي أن يكون تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود، فضلا عن الهياكل القانونية. يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، من خلال دعم الدول الهشة في أعقاب النزاعات، وحشد دعم المجتمع الدولي لتعزيز قدرات تلك الدول، ومن خلال تشجيع النهج الإقليمية والتعاون فيما بين الدول.

وتشعر لكسمبرغ بالقلق البالغ إزاء الأثر غير المتناسب للجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية على الأطفال. وكما أشار السيد فيلتمان في وقت سابق، فإن الأطفال فريسة سهلة لجهات التجنيد بسبب ضعفهم. ولهذا السبب، ينبغي التعامل مع الأطفال المرتبطين بجماعات متطرفة كضحايا، أولا وقبل كل شيء. وينبغي أن تتوافق التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير حماية الطفل، مع إيلاء اهتمام خاص لقواعد قضاء الأحداث. إن احتجاز الأطفال لفترات طويلة بسبب ارتباطهم الحقيقي أو المزعوم مع الجماعات المتطرفة يعرضهم لمعاملة مهينة ولاإنسانية. ويجب علينا أن نوحد قوانا لمكافحة ذلك الاتجاه الشرير.

وبمناسبة أول بيان أُلقيه في مجلس الأمنبصفتي عضوا غير دائم، في ١٥ يناير ٢٠١٣، تكلمت عن الأهمية الحاسمة لمكافحة الإرهاب (انظر S/PV.6900). وقد جرت تلك المناقشة المفتوحة في ظل رئاسة باكستان للمجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازيّ لحكومة باكستان وشعبها، وأن أضم صوتي إلى صوت من أدانوا بأقوى العبارات

الممكنة الهجومَ الإرهابي الشائن الذي قامت به حركة طالبان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ضد إحدى المدارس في بيشاور، حيث أودى بحياة أكثر من ١٤٠ ضحية، بمن فيهم ١٣٢ طفلا. وأود أن أؤكد مجددا اليوم، بينما تشارف ولايتنا في مجلس الأمن على نهاية مدتها، وبصورة لا تخلو من قدر من العاطفة، على التزام لكسمبرغ بمكافحة آفة الإرهاب.

لقد أكملنا إلى حد ما دائرة كاملة. وبذلنا جهودنا على مدى العامين الماضيين، بعزم في سبيل تعزيز السلم والأمن الدوليين ونختتم ولايتنا آملين في أن نكون قد أسهمنا، ولو بشكل متواضع، في تحقيق ذلك الهدف النبيل. وأؤكد للمجلس أن لكسمبرغ ستظل ملتزمة ولن تدخر جهدا في المساهمة في تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وهي العناصر الثلاثة التي لا غنى عنها لضمان مستقبل أفضل للجميع.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم مرة أخرى، وزير الخارجية محمد، على حضوركم معنا شخصيا. تقدر الولايات المتحدة تقديرا كبيرا قيادة تشاد وعملها لتركيز انتباه المجلس على العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. كما أود أن أشكر وزير الخارجية والي والوزير أسيلبورن على حضورهما معنا اليوم، الأمر الذي يؤكد على الأهمية البالغة لهذه المسائل. وأقدر بشكل خاص اهتمام لكسمبرغ بتأثير هذه القضايا على رفاه الأطفال، وهي مسألة تثيرها لكسمبرغ بإلحاح فيما يتعلق بجميع التحديات التي نواجهها، كما أنها جزء هام من تراث لكسمبورغ في المجلس. إن الولايات المتحدة حريصة على دعم نيجيريا وتشاد وغيرهما من الشركاء المتعددي الجنسيات الآخرين، في الجهود التي تبذل ضد الحركة الوحشية، جماعة بوكو حرام.

وبينما قد تختلف دوافع الإرهابيين والتنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، فإن استخدامهم العنف والوحشية، وانعدام الأمن والخوف، والمعاناة التي يتسببون فيها غالبا ما تكون متشابهة بشكل ملحوظ. إن الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية تتعلم بصورة متزايدة بعضهامن بعض أساليبها المتطورة لجمع الأموال، ونقل الأشخاص والأسلحة ونشر الخوف الذي يشكل مصدرا حيويا لقوتهم. ونحن نرى أن هذا التفاعل بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية في كل مكان حولنا. ويقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعتا بوكو حرام وجبهة النصرة، والعديد من المنظمات الإرهابية الأخرى بجمع عشرات الملايين من الدولارات سنويا، عن طريق الاختطاف للحصول على فدية. وملأت حركة الشباب في الصومال خزائنها من خلال صادرات الفحم غير القانونية والمدمرة للبيئة. وتشير التقديرات إلى أن ٣٠ في المائة من مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار، وهي قيمة الفحم الذي تم تصديره من الصومال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تذهب إلى حركة الشباب. يحصل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الإرهابية الأخرى على الأسلحة بانتظام عبر شبكات الاتجار في المغرب العربي والساحل، بالاعتماد على نفس طرق التجارة للمهربين عبر الحدود الوطنية. وتقوم الجماعات المتطرفة بجمع المزيد من الأموال من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية الأخرى العابرة للحدود، من بيع المخدرات إلى سرقة الموارد الطبيعية.

إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مثال آخر على أوجه الشبه المتزايدة لأسلوب العمل بين هذه الجماعات. وبينما يواصل داعش شن هجماته المميتة مدفوعا بأيديولوجيته السادية، فهو يعمل أيضا بشكل متزايد كمنظمة إجرامية لتحقيق الربح. وباستخدام الخوف والتهديدات والهجمات، يبتز داعش الأموال من الأعمال التجارية المحلية ومن التجار، ويسرق من البنوك والأسر على حد سواء. ويعمل داعش على نقل النفط عبر الحدود، من خلال شبكات

التهريب الإقليمية القديمة، محققا دخلا قيمته مليون دولار تقريبا في اليوم من خلال مبيعات النفط في السوق السوداء. هناك تقارير موثوق بها تفيد بأن داعش يستفيد مما يسمى (آثار الدم) السورية والعراقية، المباعة من قبل وسطاء مجرمين لمشترين عديمي الضمير أو غير مكترثين في جميع أنحاء العالم.

تسمح تلك المصادر الجديدة للتمويل بتنويع مصادر الإيرادات للجماعات المتطرفة وتعمل على الحد من خطر عرقلة وصول الأموال التي تحتاج إليها لتنفيذ هجماتها المروعة. وإذ تُصبح الأنشطة الإرهابية الإجرامية أكثر ريادةً للمشاريع وذات عقلية تجارية، لا بد لمجلس الأمن أن يفهم أساليبها بشكل أفضل. ويجب علينا تطوير ونشر مجموعة من الأدوات المتطورة من أجل تعطيل تلك الشبكات التي يتسع نطاقها وقطع مصادر الأموال التي تجنيها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجلس تحديد أولويات ثلاث مهام.

أولا، ينبغي للمجلس بناء المزيد من التعاون الدولي اللازم لمكافحة المشاكل المترابطة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد قمنا باتخاذ خطوات لمعالجة تلك الحاجة الملحة، بما في ذلك القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بشأن داعش، والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد أنشأنا إطاراً قانونياً دولياً متيناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات، التي، إذا تم تنفيذها مجتمعة وبفعالية، ستوفر المعايير المشتركة والأدوات للاعتراف بمختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها.

وبناء على هذا العمل، ينبغي للمجلس أن يشجع الدول الأعضاء على بذل المزيد من الجهد للتصدي للتهديدات عبر الوطنية بشكل جماعي. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمزيد من التعاون الدولي أن ييسر تبادل المعلومات والتحليلات المتعلقة بالإرهابيين وشبكات الجريمة. والولايات المتحدة، من جانبها، تستخدم بفعالية اتفاقيةَ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كأساس للتعاون الدولي القانوني في مجال إنفاذ القانون، لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مع أكثر من ٥٥ بلدا. وقد أدى استخدامنا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمعاهدات الثنائية إلى عودة زهاء ٣٠ فـارّا لمواجهة المحاكمة في الولايات المتحدة. ويلزم المزيد من التعاون داخل الحكومات وفيما بينها حتى يمكننا الجمع بين الخبراءِ من أجهزة إنفاذ القانون، والأفرادِ العسكريين، والبعثاتِ الدبلوماسية ودوائر الاستخبارات.

ولهذا السبب دعا المجلس اليوم الدول الأعضاء إلى العمل معا من أجل تأمين حدودها ومكافحة التمويل غير المشروع وغسل الأموال، وتنفيذ أفضل الممارسات الدولية والاتفاقيات القائمة.

ثانيا، ينبغي أن يقر مجلس الأمن بأن ضعف الحكم يشجع على استخدام الإرهابيين للجريمة، كما أنه يزداد تفاقما نتيجة لذلك. فالجماعات الإرهابية والمجرمون يميلون إلى الانجذاب نحو الأماكن التي يتفشى فيها الفساد والإفلات من العقاب. ولهذا السبب، فإن تعزيز نظم العدالة الجنائية في البلدان الضعيفة هو أحد أشد الطرق فعالية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونظرا لأن قوة أمننا الجماعي لا تقاس إلا بقوة أضعف حلقاته، فلدينا مصلحة مشتركة في بناء مؤسسات حكم وعدالة أقوى وأكثر شفافية خارج حدودنا. التدابير العسكرية وحدها لن تكون كافية.

ثالثاً، ينبغي أن يدعو مجلس الأمن الدول إلى تقديم المساعدة للدول الأشد تضررا من هذه التهديدات الرهيبة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات استخدام جميع الأدوات المتوفرة لدينا، من أدوات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية المبتكرة إلى التدابير المالية والعقوبات. ومع ذلك لا تملك جميع الدول

في الوقت الحالي نفس القدرة على اتخاذ هذه الخطوات. ولذا ينبغي أن تحدد الدول الأعضاء المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى المساعدة المستهدفة، وأن تركز الدعم في تلك الأماكن. ونرحب كثيرا بدور هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سيما فريق رصد لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في كشف التهديد والثغرات الموجودة في القدرات.

لقد مررنا بأسبوع مروع من الهجمات الإرهابية، كما ذكر آخرون. ففي يوم الثلاثاء، قامت حركة طالبان الباكستانية بقتل ١٤٥ شخصا، منهم ١٣٢ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٧ عاماً. وقد كان هجومًا مروِّعًا على إحدى المدارس. وقال طالب شاب يدعى زيشان لأحد المراسلين: ”لقد رأيت مسلحين يمشون بين صفوف الطلبة ويطلقون النار على رؤوسهم“. ويوم الأربعاء، تم العثور على مقبرة جماعية في محافظة دير الزور السورية تضم رفات أكثر من ٢٣٠ شخصاً يعتقد أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أعدمهم. وبالأمس، علمنا باختطاف أكثر من ١٠٠ امرأة وطفل، وقتل ٣٥ شخصا خلال هجوم وقع في نهاية الاسبوع على قرية جومسوري شمال شرقي نيجيريا، ويعتقد أن جماعة بوكو حرام قد نفذته.

ونحن نعلم أننا يجب أن نفعل المزيد لمنع هذه الهجمات، ليس في باكستان وسوريا ونيجيريا فقط، ولكن في جميع بلداننا. ويجب علينا تفكيك الجماعات التي تهدد أمننا الجماعي، ولكن لا يمكننا تحقيق ذلك الهدف دون التصدي للشبكات الإجرامية المنظمة التي يعتمد عليها المتطرفون بشكل متزايد لتغذية إرهابهم. وهذا هو العمل الماثل أمامنا، ويجب علينا أن ننجح.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونشيد بكم، سيدي، على اختيار هذا الموضوع في الوقت الذي لا يزال فيه الإرهاب والتطرف العنيف يشكلانتحدياً للعزم والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وأشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية وعلى التنسيق القدير لمبادرات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. كما أشكر السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطته الإعلامية ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأفريقي.

وقد لاحظنا أنه على الرغم من النتائج المختلفة بشأن أوجه التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيةعلى مدى العقد الماضي، فلا يوجد منتدى تابع لمجلس الأمن مكرسٌ لمناقشة الموضوعين معا. وترى رواندا أنه ينبغي للاستراتيجيات الفعالة التي تعالج أحدهما أن تراعي الاستراتيجيات التي تتصدى للآخر.

إن الجريمة المنظمة، من قبيل الاتجار بالأحياء البرية في منطقة وسط أفريقيا، وعلى وجه الخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والقرصنة البحرية؛ والاتجار بالمخدرات في شمال مالي؛ والاختطاف للحصول على فدية؛ والاتجار غير المشروع بالفحم المتعلق بحركة الشباب؛ والاتجار بالمعادن بصورة غير قانونية من جانب الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة الإبادة الجماعية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فضلا عن كل عمليات التهريب التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من المجموعات الإرهابية في سوريا والعراق، قد أصبحت شريان الحياة بالنسبة للمنظمات الإرهابية. والأكثر إثارة للقلق هو مساهمة الجريمة المنظمة في زعزعة الاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع، وفي انهيار الدول الهشة. وهذا صحيح في أفريقيا

من الساحل الأفريقي الغربي إلى الساحل الشرقي، حيث أدت الجريمة المنظمة إلى تقويض هياكل الحكم والمساءلة، وأوجدت أرضا خصبة للمنظمات الإرهابية.

ومن المهم أن نعزز قدرات مؤسسات إنفاذ القوانين ومكافحة الإرهاب الوطنية، وأن نضمن التنسيق والتعاون القويين من قبل جميع أصحاب المصلحة إذا ما أردنا تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، آمل في أن يمكن تقرير الأمين العام المطلوب بموجب القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) الذي اتخذ للتو، المجلس من إجراء تقييم شامل للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومراعاة مدخلات التقرير بشأن جهود منع نشوب الصراعات وحل الصراعات، ولا سيما في أفريقيا، وتقديم اقتراحات ملموسة بشأن التدابير الفعالة المطلوبة للتعامل مع هذه المسائل.

ونرحب بإعلان نواكشوط الذي اعتمد بالأمس خلال مؤتمر القمة الأول للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز وتفعيل التعاون الأمني وبدء تشغيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء. أكد هذا الإعلان على أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، فالتعاون المستمر بين المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية أمر بالغ الأهمية للقضاء على كلتا الآفتين في القارة الأفريقية.

ويظل أمن الحدود وإدارتها أحد التحديات الأساسية بالنسبة للبلدان التي تواجه أشد الأخطار المحدقة للهجمات الإرهابية، ولا سيما في أفريقيا. وبالتالي، فإن الافتقار إلى القدرات الكافية لفرض رقابة فعالة على إدارة وأمن الحدود يغذي بسهولة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويتيح حرية تنقل الجماعات الإرهابية بما لها من آثار سلبية على سلطة الدولة وسيادتها.

وفي هذا السياق من المشجع أن نلاحظ أن مصفوفة مشاريع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تعرض مشاريع بارزة الأهمية تعالج مسألة أمن الحدود وإدارتها على الصعيد العالمي وفي القارة الأفريقية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، بما في ذلك من قبل المجلس. ونحن بحاجة إلى استخدام ولايات مجلس الأمن القائمة وأدواته، لكي نعالج بطريقة تحليلية الصلاتِ التنظيمية والتشغيلية بين شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وشبكات الإرهابيين والمنظمات الدولية. ويمكن أن توفر هذه الممارسات فرصاً لتعطيل الأنشطة الإجرامية العالمية وإجهاض العمليات الإرهابية. وستكتسي المساعدة في مجال التعاون الدولي والإقليمي أهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف، لأنها سوف تتطلب، في جملة أمور، تبادل المعلومات والأساليب الشائعة لجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها.

وقد عانت بعض المناطق التي نشرت فيها الأمم المتحدة بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة من الجريمة المنظمة والإرهاب، وتفتقر تلك البعثات، في معظم الحالات، إلى الولايات والقدرات اللازمة لمعالجة هذه الآفات. وهذا هو الحال في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ولذلك من الأهمية البالغة بمكان وضع ولايات محددة لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة حسب حاجة الحالات المحددة، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق التهديدات الإرهابية. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي عينه الأمين العام. ونعتقد أن تقرير الأمين العام المتوقع تقديمه في منتصف عام ٢٠١٥ سيسترشد به المجلس في توجيه تركيزه نحو ولاياته لعمليات حفظ السلام في المستقبل، مع مراعاة التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف.

وأخيرا، نرى أنه ينبغي لهذه المناقشات أن تبقى مفتوحة لعمليات تبادل الآراء المعمقة في المستقبل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بشرطة، بالنظر للمشهد السياسي والوجود الجغرافي لعمليات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم.

السيد سواين (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر وزير خارجية تشاد، السيد موسى فكي محمد، على الدعوة إلى الاشتراك في هذه المناقشة. كما أود أن أشكر، من خلاله، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، والمراقب العام عن الاتحاد الأفريقي، السفير تيتي أنطونيو، على المعلومات التي قدماها لنا. وأود أيضا أن أرحب هنا بوزيري خارجية نيجيريا ولكسمبرغ، فضلا عن الممثلين الآخرين للبلدان التي تشكل مجلس الأمن.

وتدين الأرجنتين بأقوى العبارات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتعتقد أن تلك الأعمال لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للكرامة الإنسانية؛ والتعايش السلمي والمتحضر؛ واستقرار الديمقراطية وتوطيدها، فضلا عن كونها مثبطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وعلى الدول أن تجري تحليلا شاملا للظروف التي تعزز انتشار الإرهاب، وهي تشمل جملة أمور من بينها النزاعات التي ظلت بدون تسوية لفترة طويلة؛ وعدم سيادة القانون؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والتمييز لأسباب عرقية أو وطنية أو دينية؛ والاستبعاد السياسي؛ والتهميش الاقتصادي أو الاجتماعي؛ وعدم إرساء الحكم الرشيد، مع التسليم بأنه لا يمكن لأي واحد من تلك الظروف أن يشكل ذريعة لارتكاب الأعمال الإرهابية أو يبرر ارتكابها.

وتغذي عولمة الرعب من خلال وسائط الإعلام انتشار الفزع. ومع ذلك، فإن الرد العسكري لا يمكن أن يكون إطلاقا الخيار المفضل لمكافحة الإرهاب، إذ أنه أظهر بالفعل أوجه قصوره وعجزه. وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإننا نتطلب اتخاذ نهج شامل يهدف إلى تعزيز أعمالنا الجماعية المتصلة بجملة أمور من بينها الظروف التي تعزز انتشار الإرهاب وتمويله. ولذلك يجب أن نعمل معا من أجل مراعاة الشرعية الكاملة لسيادة القانون في كل بلد من بلداننا، بالنظر للضرورة الملحة لبناء نظام عالمي متوازن وعاجل يقوم على أساس تعددية الأطراف الفعالة والتعاون وتعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي.

وتنوه الأرجنتين مع شعور بالقلق إلى المحاولات الرامية إلى الخلط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وكأن لكلاهما نفس الطابع والمنهجية والأغراض، أو كأنه توجد علاقة ضرورية بينهما. ولذلك السبب من المهم للغاية إيضاح أن الإرهاب أمر محدد للغاية ينطبق عليه نظام القانون الدولي، وأنه يتطلب معالجات متميزة لا يمكن بسطها لتشمل الجرائم الأخرى، التي تخضع لنظم قانونية أخرى.

وتماما مثلما تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – وبروتوكولاتها الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية لمكافحة الإرهاب تحدد الأعمال المصنفة باعتبارها أعمالا إرهابية. وبالرغم من أن المجتمع الدولي لم يتمكن من التوصل إلى تعريف متفق عليه عالميا للإرهاب، بالإمكان مع ذلك تحديد ماهية الأعمال التي يدينها المجتمع الدولي.

وشهدت الأرجنتين مرتين الإرهاب الدولي، المدفوع بالتعصب والتدمير. فقد وقع هجوم على سفارة إسرائيل في عام ١٩٩٢، وعلى الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في عام ١٩٩٤. وكما سمع أعضاء مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي من رئيسة الأرجنتين إن:

> ”بلدي هو الوحيد في الأميركتين، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان هدفا لهجمات إرهابية“ (A/69/PV.6، صفحة ٦٥).

ونحن على اقتناع بأنه لا بد من مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون وفي إطار احترام الضمانات الأساسية. ونرفض الفكرة التي مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان مقبولة في ظروف معينة. كما ندعو إلى أن تراعي التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب مراعاة كاملة القانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. كما يجب أن تحترم تلك التدابير الأغراض والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وأود أن أعرب عن قلقنا من التهديدات الماثلة على الأقليات العرقية والدينية مع تمدد ما يسمى بتنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام، ومع الآثار الضارة الناشئة لصون السلام والأمن الإقليميين والدوليين والاستقرار. وينجم تمدد تنظيم الدولة الإسلامية وتوطيده وانتشار أعمال العنف الطائفي من عسكرة النزاع الطويل الأمد وبدون كابح في سوريا، الذي تكمن جذوره في عدم الاستقرار وعدم رغبة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، فضلا عن التدفق الهائل للأسلحة إلى الأطراف. ودعت الأرجنتين دوما بأقوى العبارات المجتمع الدولي إلى الامتناع عن تأجيج النزاع في سوريا بتقديم المعدات العسكرية.

كما أدانت الأرجنتين مرة تلو الأخرى إزدواج معايير البلدان التي تكيف أعمالها وأقوالها وفقا لمصالحها الذاتية واعتباراتها الجغرافية – السياسية. وسنحذر دائما من المخاطر التي تمثلها تلك الأعمال على التعايش السلمي فيما بين الدول بإخضاع قواعد القانون الدولي المرعية، التي بذلك ترهن لأغراض محددة وفقا للظروف.

كما نشعر بقلق بالغ من تمدد الجماعات الإرهابية في أفريقيا، مما يعوق جهود دول القارة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الدول. وندين إدانة صارمة جميع الهجمات المتكررة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف مكاتب الأمم المتحدة. ففي أفريقيا، والأماكن الأخرى، المطلوب التعاون والتنسيق من جانب المجتمع الدولي من أجل التصدي للتهديد الإرهابي.

وتتطلب مكافحة الإرهاب، في المقام الأول، الالتزام الصارم من جميع الدول بمكافحة الأعمال الإرهابية على الصعيد الوطني وعدم تقديم المساعدة للمسؤولين عن الأنشطة المتصلة بالإرهاب أو المشاركين فيها، وتعزيز التشريعات الوطنية، والتركيز على محاكمة الجناة أو تسليمهم. ثانيا، علينا معالجة الظاهرة من جذورها، لا سيما ظروف التهميش والاستبعاد السياسي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

إن الأرجنتين مقتنعة بأن على الأمم المتحدة، باعتبارها الركن الأساسي للنظام المتعدد الأطراف، أن تكون المنظمة التي تقود أعمال الدول لمكافحة الإرهاب. ومع أننا نقدر الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المحافل والمبادرات الأخرى المختلفة، فإن هذه المنظمة هي التي تضمن شرعية القرارات المجسدة في المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات الجيدة. ونحن على اقتناع بأن العمل المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ المنظمة سيمكننا من التصدي لتهديد الإرهاب مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومن ثم بناء عالم أكثر أمانا للجميع.

وفي أقل من أسبوعين، ستنهي الأرجنتين فترة عملها الحالية بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وخلال العامين الماضيين، عمل وفد بلدنا، برئاسة السفيرة ماريا كريستينا بيرسيبال، على الإسهام في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، التي يسترشد بها بلدي أيضا في سياسته الخارجية. وهي أيضا المقاصد والمبادئ التي أرستها رئيسة الأرجنتين، السيدة كريستينا فيرناديث دي كريشنر، في خطابها للجمعية

العامة في دورتها السابقة والستين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.7)، الذي أكدت فيه على أن ما نسعى له سعيا جادا هو تحقيق السلام الحقيقي، الذي يقوم على أساس الحقيقة والعدالة والمساواة. واستطردت لتشدد على أنه لا يمكن تحقيق السلام حين لا تعامل الدول على قدم المساواة وأيضا على أن تكون لدينا رؤية واضحة للدفاع عن السلام وحقوق الإنسان، أيا كان البلد الذي تتعرض فيه للتهديد.

وفي ذلك السياق، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على الفرصة التي أتيحت لنا للعمل بشأن اتفاقاتنا واختلافاتنا من أجل تحمل مسؤوليتنا المشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر تشاد، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدي، على أخذ المبادرة لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. فالأخيران كلاهما يشكلان تهديدات للسلام والاستقرار العالميين تجعل من الضروري أن نتفق على استراتيجية بوسعها أن تمكننا من التصدي بنجاح لمظاهرها المتعددة الأوجه.

ويود وفد شيلي أن يشارك الوفود الأخرى التي أعربت مرة أخرى عن تعازيها لباكستان في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع على بيشاور. ويعكس اختيار الهجوم للضحايا والهمجية التي نفذ بها الهجوم أقصى درجات للتطرف التي يمكن أن يقود إليها ذلك المنطق الإرهابي. وهو أيضا نداء يقظة مدو يحثنا جميعا على التصدي بفعالية – وأكرر، بفعالية – للتهديد المروع الذي يلوح فوق رؤوسنا جميعا، لأن أي هجوم من هذا النوع يشكل فعلا هجوما على المجتمع الدولي قاطبة. وفي ذلك السياق، يقدر بلدي تقديرا كبيرا التقرير الشامل عن المسألة قيد المناقشة اليوم، الذي عبر عنه في المذكرة المفاهيمية التي وزعتها الرئاسة (S/2014/869، المرفق). وتوافق شيلي على العناصر الرئيسية للمذكرة، لا سيما اقتراح بدء في استعراض استراتيجي للأدوات القائمة من أجل تقليص المجال الاستراتيجي الذي تتيحه الجريمة العابرة للحدود للجماعات الإرهابية.

إن ذلك التعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة، على المستويات المختلفة، الذي لدينا عليه أدلة دامغة، يؤدي بصورة مباشرة إلى تقويض قدرتنا على بناء عالم ينعم بالأمان. ومع أنه لا يوجد توافق على تعريف وحيد لما يشكل الإرهاب، فإننا نعلم أن ما نتكلم عنه أداة سياسية غير مقبولة وغير شرعية. وبعض الجماعات الإرهابية تستخدم مصطلحات مثل ''الجيوش''، أو ''جبهات المقاومة''، أو ''الأحزاب السياسية'' في مسعى لكسب بعض الشرعية لتحقيق غاياتها. ومع ذلك، فإن الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعات وسائل بغيضة وينبغي مكافحتها بكل ما يمكن من طاقة وقوة. ومرة بعد أخرى في مناقشة هذه المسألة، بينت شيلي أنه لا يمكن إيجاد أي مبرر للأعمال الإرهابية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في مكافحة هذه الظواهر، ومن الضروري أن نعزز ترسانتنا القائمة من خلال التنفيذ المتسق والمنهجي للصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولا يؤثر إضعاف سلطة الدول وقدراتها من خلال أعمال الجماعات الإرهابية، المسلحة بعائدات الجريمة العابرة للحدود على واقع الدولة عبر الحدود ومواطنيها فحسب، بل يغير أيضا صورة الأمن الدولي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، أعمال الأمم المتحدة، التي تضطلع بها من خلال عمليات حفظ السلام وإحلال السلام.

ونتيجة لذلك، لا يزال التنسيق والتعاون الدوليان في مكافحة التمويل الإرهابي المرتبط بغسل الأموال على يد المنظمات الإجرامية يشكلان أحد أهم التحديات التي يواجهها

المجتمع الدولي في هذا العقد من الزمان. وفي ذلك الصدد، نرى أيضا أن من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أعمال لجان المجلس للجزاءات. فجهودها الرامية إلى مراقبة التجارة غير المشروعة بالأسلحة والموارد الطبيعية تشكل أداة فعالة لتحديد المصادر الرئيسية لحصول الجريمة العابرة للحدود والإرهاب على التمويل.

وتدرك شيلي المواقف المختلفة القائمة إزاء الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ومع أننا نسلم بأنه ليست جميع جماعات الجريمة المنظمة إرهابية وليس جميع الإرهابيين جماعات للجريمة المنظمة، فانه مع ذلك يجب التسليم بأن العديد من الجماعات الإرهابية تعمل وتمول من خلال الأنشطة غير القانونية مثل الإبتزاز واستخدام الأطفال جنودا وتجنيدهم، والتهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالبشر، والصيد وغيره من السبل غير القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية. وفضلا عن ذلك، لا توجد جماعات إرهابية تذكر يمكن أن تعمل بدون القيام بأنشطة متصلة بالجريمة المنظمة. ولذلك السبب يبين تورط الجماعات الإرهابية في الأنشطة الإجرامية المنظمة لغرض الحصول على التمويل وجود صلة ينبغي تحليلها تحليلا عميقا من وجهتي النظر العملياتية والاستراتيجية على السواء.

إن الإرهاب والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية قادرة على تقويض المجتمعات والحكومات وأمن مواطنيها، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا. ونحن نرى أن منع تلك الأنشطة إحدى الأوليات، ولكن تصنيف تلك الجرائم لا يمكن أن يشكل السبيل الوحيد للتصدي للظاهرة. ومرة أخرى، نود أن نؤكد على أن بعض أكثر الأدوات فعالية المتاحة لنا لمكافحة هذه الظواهر هي التعليم، والقضاء على عدم المساواة، وتحقيق التنمية الشاملة، ومواصلة العمل من أجل أكثر فئات المجتمع تهميشا.

وبالنظر للتفاعل المعقد بين هاتين الظاهرتين، ومع إيلاء اهتمام خاص لآثارهما المحتملة على المجتمع المدني، والدول والنظام الدولي، فإن الاستعراض الاستراتيجي الذي اقترحته تشاد سيمكننا من الفهم الأفضل للصلات بينها ويساعدنا في بناء قدراتها على منعها والقضاء عليها. لذلك السبب، فإن شيلي ممتنة للغاية لتشاد.

وستواصل شيلي دعم مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، اقتناعا منا بأننا نسهم بذلك في تحقيق الكرامة وإحلال السلام والاستقرار وبلوغ التنمية الشاملة لمجتمعاتنا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى ترؤسها شخصيا. وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب، حيث تستدعي العلاقة المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، وهو أول قرار لمجلس الأمن قائم بذاته، يعالج هذه المسألة المتعددة الجوانب.

لطالما شكل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مصدرا لقلق المجتمع الدولي. وبينما يهدد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وغيرهما من الجماعات الإرهابية، السلم والأمن الدوليين من خلال أعمال العنف، فإن الجريمة عبر الوطنية تمثل تحديات متزايدة للاستقرار، لا سيما في أفريقيا، مما يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعرض الجهود المبذولة لبناء السلام للخطر. والأسوأ من ذلك هو التهديدات المشتركة التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما رأينا في الحالات التي وفرت فيها الجرائم العابرة للحدود للإرهابيين الموارد المالية وغيرها من الموارد لتمويل أنشطتهم الإرهابية.

وبناء على هذه الخلفية المثيرة للقلق، فإن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لتكثيف جهوده الرامية إلى قطع الصلات المشينة بين الآفتين ومعالجتها بطريقة شاملة. أولا، ينبغي

أن نعطل على نحو فعال التجارة غير المشروعة والأنشطة الإجرامية التي تفيد الإرهابيين. ونرحب بالنهج المركز الذي اتخذه القرار لمعالجة تمويل الإرهاب. ونحيط علما بإجراءات المجلس الأخيرة، بما في ذلك القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي بشأن الإرهاب (S/PRST/2014/23). وعلى مستوى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فإن المداولات جارية بهدف اعتماد توصيات ملموسة للتعامل مع تمويل داعش وجبهة النصرة. ومع ذلك، لن تثمر تلك الجهود إلا إذا جرى تنفيذها. وفي ضوء ذلك، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لهذه التدابير واتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

ثانيا، يجب علينا سد الثغرات الهيكلية التي يستغلها الإرهابيون. فوجود الأسواق غير المشروعة يسمح للإرهابيين بتحويل أنشطتهم الإجرامية إلى أرباح. وضعف الحوكمة والحدود التي يسهل اختراقها وتفشي التهريب، جميعها عوامل مواتية لهذا الارتباط الذي يزداد خطورة. ويجب علينا تكثيف جهودنا الرامية إلى تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية، وخاصة فيما يخص مراقبة الحدود والجمارك.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق كل حكومة وطنية، لا يمكن لأي بلد معالجة المشكلة لوحده. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد المبادرات الإقليمية الجارية مثل خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يرتبط به من جريمة منظمة وتعاطٍ للمخدرات، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات. وندعو أيضا إلى تعزيز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لمواجهة تلك التحديات.

ثالثا، يتعين علينا معالجة الأوضاع الهيكلية المواتية للنشاط الإجرامي والإرهاب. فالبلدان التي تعاني الفقر والصراعات أكثر عرضة للتهديدات المعقدة التي تمثلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ويزيد هذا الارتباط من صعوبة جهود هذه البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحل النزاعات. والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ضروريان في هذا الصدد.

وتعتقد جمهورية كوريا أنه ينبغي للمجتمع الدولي بأسره بذل الجهود المشار إليها أعلاه من أجل هزيمة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وسنواصل القيام بدورنا في ذلك المسعى المشترك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد تيتي أنطونيو على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أرحب أيضا بمبادرة السيد موسى فقي محمد، وزير خارجية تشاد، لعقد مناقشة اليوم المفتوحة، وبرئاسته لها. وأشكره بحرارة وأهنئه بشكل أوسع على رئاسة تشاد الممتازة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الإرهاب آفة عالمية تؤثر على جميع الدول. وهذه الظاهرة أكثر إثارة للقلق عندما تنتشر في الدول الهشة أو الدول التي تمر بمرحلة تعمير. ولهذا السبب، من المفيد بشكل خاص للمجلس، بناء على مبادرة تشاد، أن تتاح له فرصة لمعالجة مشكلة الإرهاب والجريمة المنظمة في أفريقيا.

والتهديد الإرهابي موجود بشكل متزايد في القارة الأفريقية. ففي منطقتي المغرب العربي والساحل، أشار الأمين العام في تقريره (S/2014/397)، إلى أن الهجمات الإرهابية زادت بنسبة ٦٠ في المائة خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام

٢٠١٢. وفي أماكن أخرى في شرق أفريقيا، في كينيا، لا يزال الهجوم المروع على مركز ”ويستغيت“ للتسوق في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ماثلا في الأذهان.

ويشكل نمو الجريمة المنظمة في حد ذاته تهديدا لاستقرار الدول. كما أنه يوفر أرضا خصبة للحركات الإرهابية التي غالبا ما تعيش الآن على جميع أنواع الاتجار، بالفحم من قبل حركة الشباب في الصومال وبالبشر والمخدرات في غرب أفريقيا وبالأسلحة في ليبيا، وكذلك أعمال السرقة والنهب التي تمكن تلك الجماعات من تمويل نفسها، أو كما صدمنا بما رأيناه خلال هذا الأسبوع مرة أخرى من أعمال خطف من قبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا. وهذه من بين الحالات العديدة التي يقترن فيها الإرهاب بالجريمة المنظمة ليشكلا سرطانا حقيقيا، ينخر في نسيج الدول الأفريقية والعالم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لمنع بعض البلدان الأفريقية من الوقوع تحت سيطرة الإرهابيين، أو أن تصبح ملاذا لهم. وفرنسا تضطلع بكل مسؤولياتها من خلال التدخل في مالي لمنع تقدم الإرهابيين الذين هددوا باماكو. ولدى بلدي اليوم استراتيجية جديدة فيما يخص منطقة الساحل والصحراء، تهدف إلى معالجة قضايا الأمن والتنمية والحوكمة في آن معا. وتغطي هذه الاستراتيجية التعاون مع ست دول هي السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، وهي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز قدرة الدول ومنحها الوسائل لمكافحة الإرهاب والاتجار الواسع النطاق، ولكن أيضا لمواجهة التطرف ولتسهيل التعاون الإقليمي.

والاستراتيجية الفرنسية الخاصة بمنطقة الساحل والصحراء تتكلف أكثر من ٤٠٠ مليون يورو في صورة مساعدات إنمائية ثنائية سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل عملية ”برخان“ العسكرية الفرنسية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٤ بناء على طلب خمسة بلدان من منطقة الساحل، إسهام فرنسا في مكافحة الإرهاب وتحسين الأمن في منطقة الساحل، وذلك على وجه الخصوص من أجل وقف تنقلات الجماعات الإرهابية في المنطقة.

ولكن من الأهمية للغاية بمكان إيجاد استجابات أفريقية لمختلف الأزمات. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونرحب، في هذا الصدد، بعقد منتدى داكار الدولي بشأن السلام والأمن في أفريقيا الذي انتهى في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، والذي استهدف الجمع بين أصحاب المصلحة في القطاع الأمني. ونرحب أيضا بالعمل الذي يقوم به السيد بويويا وفريقه.

ويشير تنوع المبادرات المتخذة بشأن منطقة الساحل، ومن بينها استراتيجية الأمم المتحدة أو تلك التي ينفذها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إلى التعبئة القوية للمجتمع الدولي.

وإنني أرحب أيضا بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تهدف إلى تنسيق جهود البلدان الرئيسية. وفي الواقع، يجب علينا ضمان التنسيق المناسب لتلك المبادرات. وفي الأمم المتحدة، نرحب بالعمل الجاري في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة جان بول لابورد، بشأن مسألة الحدود في منطقة الساحل، وبمبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، بقيادة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويكتسي العمل الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا أهمية كبيرة ويجب أن يستمر.

وتسير كل تلك الجهود في الاتجاه الصحيح، ولكن لا بد من مواصلتها على نحو يؤدي إلى تنفيذ مشاريع ملموسة في جميع المجالات. وينبغي أن يشكل بناء القدرات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. كما أن الأمم المتحدة مدعوة إلى مساعدة دول المنطقة والمنظمات الأفريقية في تعزيز تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤيد تفعيل هذه المبادرات في سياق منظومة السلم والأمن الأفريقية.

يوفر لنا القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه اليوم، نظرة إجمالية أفضل عن جهود الأمم المتحدة الجارية لمعالجة مسألة الدعم الذي تقدمه الجريمة المنظمة للإرهاب، وعلى ذلك الأساس، لتعزيز استجابة المنظمة لذلك التحدي. وقد اختار بلدي المشاركة في تقديم النص. وستواصل فرنسا بشكل عام تقديم دعمها الوطني في الإطار الأوروبي وفي إطار مبادرات مجلس الأمن لمساعدة البلدان الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين ترحب بالمبادرة التشادية لعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وإنني أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية والسفير أنطونيو على بيانه بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

وقعت هجمات إرهابية متكررة مؤخرا في آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين وأوقيانوسيا، موقعة العديد من الضحايا ومسترعية انتباه المجتمع الدولي. ويشكل الانتشار الجغرافي الواسع النطاق للهجمات الإرهابية ووحشية الإرهابيين والتحريض والتجنيد الذي تقوم به المنظمات الإرهابية على شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وتلاقيها مع الجريمة العابرة للحدود، تهديدا خطيرا وحقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وفي ظل هذه الخلفية الكئيبة، ينبغي للمجتمع الدولي التعاون بشكل أوثق في مكافحة الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية وتبادل التجارب الناجحة والقيام بأنشطة مشتركة بهدف مكافحة الإرهاب بشكل فعال وصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، من أجل ردع الإرهاب بشكل فعال، ينبغي للمجتمع الدولي التقيد بمعيار مشترك. ولا ينبغي استخدام المعايير المزدوجة والانتقائية في مكافحة الإرهاب. ويجب علينا أيضا الحرص على عدم ربط الإرهاب بأي جماعة عرقية معينة أو دين بعينه. كما يجب أن تلتزم أنشطة مكافحة الإرهاب بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، مع احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي تفعيل الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ووفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يتعين على جميع البلدان اتخاذ تدابير فعالة للحد من وصول المنظمات الإرهابية إلى الأفراد والأموال والمواد وقنوات التحريض والدعاية، واعتماد تدابير متكاملة للقضاء على منابت الإرهاب.

ثانيا، يجب الاهتمام بشكل متزايد بأفريقيا التي تتصدر الكفاح الدولي ضد الإرهاب. ونظرا لعدد وافر من العوامل التاريخية والمعاصرة، تشهد بعض مناطق أفريقيا ظروفا سياسية وأمنية مضطربة. والإرهابيون يستغلون الحالة من أجل التسلل للبلدان الأفريقية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين ويكبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وتشكل الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا عنصرا هاما في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطيها الأولوية وأن يعمل بنشاط على مساعدة البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب وصون السلم والأمن في القارة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بشكل فعال البلدان الأفريقية على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة دون شروط سياسية. وينبغي للأمم المتحدة إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان الأفريقية فيما يخص تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي لآليات مكافحة الإرهاب، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تقديم المزيد من المساعدة للبلدان الافريقية.

ثالثا، ينبغي تحديد أهداف أنشطة مكافحة الإرهاب بشكل جيد. ويرتبط الإرهاب والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود في بعض المناطق، وخاصة في أفريقيا، بشكل وثيق ببعضها بعضا. وتمول المنظمات الإرهابية أنشطتها من خلال الاتجار بالأسلحة والمخدرات والانخراط في التجارة غير المشروعة، مما يهدد سيادة البلدان المعنية ويزيد من حدة امتداد تأثير صراعاتها الداخلية إلى بلدان أخرى، مما يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين. وينبغي للمناطق المعنية الاضطلاع بأنشطتها لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في وقت واحد، بهدف قطع الصلة بينهما. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المعنية، ولا سيما في أفريقيا، على بناء قدراتها الخاصة بمراقبة الحدود والجمارك ومكافحة المخدرات.

ويتعين على البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في البلدان المعنية زيادة مستوى الوعي بهذه السمات الجديدة لجهود مكافحة الإرهاب وإعداد برامج للعمل بنشاط والاضطلاع بدور تنسيقي مفيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع عن كثب الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي تقوم بها المنظمات الإرهابية، مستخدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكة الإنترنت.

وقعت الصين على غرار البلدان الأخرى، ضحية للإرهاب. ونحن نفهم التهديد الذي يشكله الإرهاب بالنسبة لبعض البلدان، خصوصا في أفريقيا. وتدعم الصين قدرة البلدان الأفريقية على اختيار مسارات التنمية الخاصة بها بشكل مستقل، على نحو يتناسب مع أوضاعها الوطنية. كما تدعم الصين إيجاد حلول أفريقية بقيادة الأفارقة للمشاكل الأفريقية. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

إن الصين طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وستفي الصين بنشاط بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية من خلال التشريعات وإنفاذ القوانين والإجراءات القضائية، وتعزيز التعاون الدولي ذي الصلة في هذا الصدد. كما ستواصل الصين التبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود مع المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الأفريقية. وستبذل الصين قصارى جهودها لتوفير المساعدة المادية وبناء القدرات للبلدان المعنية بهدف دفع الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي وصون السلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): مهما كانت الذرائع التي يسوقها الإرهابيون لتبرير أعمالهم الإجرامية، فليس ثمة ببساطة أي مبرر لما يقومون به. وما الإرهاب إلا اعتداء على إنسانيتنا ذاتها. وتعزز الأحداث المروعة، مثل مذبحة التلاميذ في بيشاور قبل ثلاثة أيام، الشعور بالحاجة الملحة إلى أن يواصل المجلس التركيز بشدة على التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي واتخاذ إجراءات حازمة لمواجهتها.

وفي هذا الصدد، فإن مبادرة الرئاسة التشادية للدفع قدما بجدول أعمال المجلس فيما يخص مكافحة الإرهاب من خلال تسليط الضوء على الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية جديرة بالثناء ومهمة للغاية، حيث أنها توفر فهما أفضل لكيفية نجاح الجماعات الإرهابية في مواصلة أنشطتها من خلال التعاون مع الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، وأحيانا عن طريق محاكاتها.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المرفق)، فإن الصلات بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود من أفغانستان وسوريا إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تشكل عنصراً مضاعفاً للقوة. فهي تعزز الجماعات الإرهابية بتوفير التمويل والدعم اللوجستي، وتبادل المهارات والتكتيكات، إلى الحد الذي يصبح الخط الفاصل بينهما غير واضح تماماً في

بعض الأحيان. وهذه التهديدات الأمنية المترابطة لا تستفيد من عدم الاستقرار فحسب، بل تشكل هي نفسها محركات للنزاع أيضاً. والجمع بينهما يضاعف حجم التحديات لجهود أوسع نطاقاً للوقاية من النزاعات وتسويتها ويتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد، وهو ما أكد عليه معظم الممثلين الذين أخذوا الكلمة قبلي.

وأود أن أركز الاهتمام اليوم على ثلاثة مجالات رئيسية، يمكن أن تستهدف تعطيل تلك الروابط وتقليص قدرة الإرهابيين على مواصلة أنشطتهم بشكل كبير. أولاً، مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. فالكثير من الأساليب غير القانونية يستخدم في إخفاء أصول الأموال والمتلقين لها، وكذلك في تحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية. وقدرة الدول على تحديد ومنع النقل غير المشروع للأموال عبر الحدود بشكل فعال، بغية التصدي المباشر للتوجهات ومصادر التمويل غير المشروع الناشئة، التي غالباً ما ترتبط بأنشطة إجرامية معينة، ووضع ضوابط كافية للتحويلات البديلة، ووقف إساءة استخدام الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية لغرض تمويل الإرهاب، هو عنصر حاسم في جهود مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الشاملة التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فضلا عن تعزيز التفاعل مع الهيئات الإقليمية المماثلة.

والمجال الرئيسي الثاني يتمثل في مكافحة الأنشطة غير المشروعة التي تستخدم كوسائل قائمة بذاتها لجمع الأموال. فالمنظمات الإرهابية تعتمد بشكل متزايد على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر من أجل العمل القسري والاستغلال الجنسي والخطف للحصول على فدية، والاتجار غير المشروع في الآثار والعاج والحياة البرية، وتعزى كلها عادة إلى الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ونظراً لتنوع الأنشطة والبيئات التي يجري فيها ذلك، من المهم ألا تنفصل تدابير إنفاذ القانون عن تلك السياقات، مع مراعاة الطرق التي تسلكها والسلع والسمات المميزة الأخرى.

ويتمثل المجال الثالث في ضرورة مكافحة التنقل غير المشروع للإرهابيين ونقل الأسلحة والمعدات. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا حركة تنقل وتدفق لم يسبق لها مثيل للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مسارح النزاع. وبدا أن استراتيجياتهم وأساليبهم للتجنيد تتطور بسرعة أكبر من ردودنا على التهديد، وأن نطاق وصولهم غير محدود. ومن ناحية أخرى، فإن سهولة الوصول إلى الأسلحة غير المشروعة وتدفق تلك الأسلحة دون عوائق إلى المناطق المتضررة من النزاع وعبرها، لضعف حمايتها، إن كانت هناك حماية أصلاً، يغير البيئة الأمنية ويضع المدنيين في مواجهة خطر أكبر وضرر متزايد. والضوابط المادية الفعالة للحدود وتبادل المعلومات والقدرة التحليلية عند المعابر الحدودية، فضلا عن فرض جزاءات ناجعة وتطبيق حظر الأسلحة، كلها أدوات مطلوبة من أجل تعطيل تلك التدفقات العابرة للحدود.

ونود أيضا أن نشير إلى أنه، حتى وإن كانت التهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود واضحة، فإن وسائل التصدي لها غالباً ما تكون مترابطة بشكل وثيق، سواء عن طريق تأمين الحدود أو تتبع تدفقات الأموال أو تعطيل الأنشطة غير المشروعة أو الحد من حركة المجرمين والإرهابيين. وهذا يعزز الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية والإقليمية وتماسكها للرد على تلك التهديدات، داخل المنظمات وفيما بينها على السواء. وهذا ينسحب على منظومة الأمم المتحدة نفسها، حيث اكتسب كياناتها خبرة واسعة في التعامل مع هاتين الظاهرتين، كل على حدة، إلا أنها بحاجة إلى المشاركة بشكل أوثق وإلى أن تستفيد كل منها من عمل الأخرى، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات. وينبغي أن

يكون وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع جزءاً أساسياً في تلك الجهود، وينبغي للمجلس أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصميم ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وكذلك في عمل الأفرقة القطرية.

وفيما يتعلق بتعطيل الشبكات الإرهابية وتقويض قاعدة عملها، فإن مبدأ توحيد الأداء في الأمم المتحدة يصلح في هذا السياق تماماً مثلما هو دائماً، لأن تفتيت الجهود بصورة انعزالية لا يساعد جهود مكافحة الإرهاب أو حل النزاعات أو جهود التنمية على أرض الواقع في نهاية المطاف.

ونظراً لحجم وطبيعة التهديد الإرهابي والروابط القائمة مع عالم الجريمة، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية النهج الإقليمية. فمبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي وعملية نواكشوط، وأنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمثلة جيدة للتعاون الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. والمناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس قبل يومين تحت الرئاسة التشادية (انظر S/PV.7343) كانت فرصة طيبة للتفكير في كيفية النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين الأفارقة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن أملنا في أن يسهم القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم وشاركت ليتوانيا في تقديمه، في تعبئة الجهود على كل المستويات للتصدي لتلك الظاهرة بشكل ملموس. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي يتضمن توصيات بخيارات عملية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء وأنشطة الأمم المتحدة الضرورية لتعطيل العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة.

وأخيراً، تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلى به لاحقاً اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة وعلى ترأسكم لهذه الجلسة شخصياً. وأشكر أيضاً السيد فيلتمان والسيد أنطونيو على بيانيهما اليوم.

إن القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم، يتناول جانباً رئيسياً من جوانب المعركة العالمية ضد الإرهاب. فتمويل الإرهاب، بما في ذلك الاستفادة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، يتيح للإرهابيين ارتكاب حملات إرهابية أشد فتكاً. وقد يتاجر المجرمون بسلع غير مشروعة، ولكن عندما يستفيد الإرهابيون من تلك الأنشطة، يتاجرون بعملة أكثر دناءة في أرواح البشر. وللأسف، فإننا نرى الدليل على ذلك كل يوم، وحتى في هذا الأسبوع أيضاً، عندما قتل إرهابيون عدداً كبيراً من الطلاب الباكستانيين الشباب في بيشاور.

وفي المناطق التي توجد بها بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على الخطوط الأمامية، ولا سيما في أفريقيا، تزيد الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خطر وتعقد مهمة حفظة السلام وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

وترحب المملكة المتحدة بمبادرة اليوم لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، هذه تذكرة لنا في الوقت المناسب بالالتزام القائم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحظر جميع أشكال تمويل الإرهاب. وعلينا مسؤولية قطع شريان الحياة الذي يدعم الإرهاب. ولدى الأمم المتحدة مجموعة قوية من القرارات الملزمة لمكافحة الإرهاب. وعلى رأس قائمة الالتزامات القائمة منذ زمن لقمع تمويل الإرهاب، ضرورة التنفيذ الكامل للقرارات الأخيرة لمكافحة الإرهاب، والمتعلقة بالخطف من أجل الحصول على فدية، والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وضرورة تجفيف منابع تمويل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأرحب بصورة خاصة بتأكيدكم في ملاحظاتكم، سيدي، على ضرورة معالجة كيفية

استمرار تمويل الإرهاب عن طريق الخطف. لا بد لنا أيضا من تنفيذ نظم الجزاءات المعتمدة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بالكامل. ونشير مرة أخرى إلى أن نظم الجزاءات التي أنشأها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق تفرض التزامات على كل الدول الأعضاء.

ثانياً، إن الطابع المتطور للصلات بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود هو مدعاة للقلق الشديد. ومن الواضح بشكل متزايد أن جماعات في كثير من مناطق العالم، ومنها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وبوكو حرام وغيرها، تستغل عصابات المتاجرة الإجرامية العابرة للحدود. وفي بعض الحالات، هناك أدلة على وجود قائمة متزايدة من السلع غير المشروعة يجرى الاتجار بها. فالاتجار بالأسلحة أو البشر أو المخدرات أو النفط أو المصنوعات اليدوية أو الحياة البرية يوفر للجماعات الإرهابية مصدراً رئيسياً للتمويل. ولا بد من معالجة كل تلك المصادر. ولذلك، قمنا في عام ٢٠١٤ بتوسيع معايير الإدراج على قوائم الجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى لتشمل الحياة البرية ومنتجاتها، وقبالة سواحل الصومال، حيث أعطينا الإذن باعتراض الاتجار بالفحم بغية قطع مصدر تمويل غير مشروع آخر. لكن جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام تشكل أصعب مثال في هذا الاتجاه. إذ يقدر العائد من مبيعات النفط داخل الأراضي التي تسيطر عليها تلك الجماعة بعشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة كل شهر. وهذه التجارة غير المشروعة تضع الأموال في أيدي الإرهابيين مباشرة.

ثالثاً، يركز قرار اليوم على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات إلى جميع البلدان والمناطق المتضررة. ولن تتحقق الحلول الدائمة إلا بالاستجابة الشاملة والمتعددة التخصصات للإرهاب من قبل الدول الأعضاء، وهذا يشمل العدالة الجنائية الوافية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي عند القيام بمكافحة الإرهاب، وكذلك الإدارة الفعالة للحدود. والتقرير الذي فوضنا بإعداده اليوم يمكن أن يساعد في هذا الشأن. فهو يوفر فرصة لتقييم أدوات مكافحة الإرهاب ذات الصلة في الأمم المتحدة بهدف تطوير استجابة دولية أكثر تنسيقاً وشمولاً وأوسع أثراً لتلك المشكلة. والأمم المتحدة لديها موارد ممتازة يمكن الاستفادة منها. والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب هي مركز الخبرة التحليلية، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مركز للخبرة في مجال بناء القدرات. كما أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقوم بدور محوري، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يوفر مصدراً جديدا لدعم الدول الأعضاء المتأثرة. والمطلوب هو رد موحد. ويجب أن نستخدم كل الأدوات المتاحة لنا.

لقد بينت الإطار الدولي الملزم للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وإلحاح التهديد وضرورة بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٤، اتخذ هذا المجلس خطوات لتعزيز استجابتنا في كل من هذه المجالات، ولكن ما زال هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز. والقرار المتخذ اليوم خطوة أخرى محمودة إلى الأمام لضمان أن تعالج استجابتنا آفة الإرهاب بكل عناصرها.

السيد حمود (الأردن): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة، التي تتركز حول ظاهرة العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ونعرب لكم عن تقديرنا لجهود تشاد في صياغة القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذ قبل قليل بشأن هذا الموضوع.

إن الإرهاب بحد ذاته يشكل خطراً جلياً على الأمن والسلم الدوليين – فكيف إن ارتبط الإرهاب بأنشطة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، الأمر الذي سيسهم قطعاً في تقويض أمن واستقرار الدول المتأثرة وإضعاف سلطة الدول، فضلاً عن تعريض المدنيين للعنف بشكل أكبر، وتعظيم صعوبة حل

النزاعات والتوصل لتسوية، مع إمكانية تصدير الأزمات لدول الجوار وإطالة أمد الصراعات بلا ريب.

ومافتئت التنظيمات الإرهابية في مختلف مناطق العالم، وعلى الأخص في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، تسعى وراء الحصول على موارد مالية دائمة تعتاش منها لتنفيذ أعمالها الإرهابية وتعزيز مصادر دخلها، معتمدة في ذلك على جملة من الموارد غير المشروعة، الأمر الذي يستوجب من الدول كافة إيلاء مسألة تمويل التنظيمات الإرهابية بشكل عام القدر اللازم من الأهمية، والتعامل مع مسألة تجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية بشكل صارم.

أن استفادة التنظيمات الإرهابية من الجريمة المنظمة ليست حكراً على منطقة معينة. فها نحن نشهد ضلوع التنظيمات الإرهابية في الجريمة المنظمة في الصومال ونيجيريا وليبيا واليمن وسوريا والعراق ومالي وأفغانستان. وما جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط إلا مثال أمامنا جميعاً حول كيفية استفادة أولئك الإرهابيين من الجريمة المنظمة.

إن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تستدعي قيام الدول بجملة من التدابير الحصيفة، والتي من أهمها تطوير أنظمة عدالة جنائية وتشريعات وطنية مناسبة، واعتماد خطط تنموية في المناطق الحدودية للدول من شأنها الحيلولة دون الانخراط في شبكات التهريب أو تقديم أي تعاون للإرهابيين. فضلاً عن أهمية قيام الدول بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تعود لتلك التنظيمات. كما أن إجراءات ضبط الحدود وإدارتها تعد حجر الأساس في أي جهد في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن يرافقها تنسيق وتعاون إقليمي وتشارك للمعلومات ما بين الأجهزة المعنية على المستويين الإقليمي والدولي، وأيضا من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي تقوم بدور هام في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بتطبيق نظم جزاءات الأمم المتحدة، من حظر التمويل ومنع السفر، يشكل ركيزة أساسية لمعالجة تلك الظاهرة. ولكن نظم الجزاءات وحدها لا تكفي للتصدي لها بصورة كاملة. الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أمنية ووقائية بشقيها الوطني والجماعي، من جهة، وأن تقوم أجهزة الأمم المتحدة بمضاعفة الجهود، من جهة أخرى. ويتأتى ذلك من خلال إرساء وتعزيز شراكات مدروسة مع الدول الأعضاء تنقلنا إلى مرحلة تقديم الدعم اللازم والملموس لتلك الدول في مجال بناء القدرات وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

إن الأردن يبذل جهوداً كبيرة لضبط ومراقبة حدوده، والعمل على مواجهة الأنشطة الإرهابية والإجرامية للتنظيمات المتواجدة في سوريا والعراق. فبالإضافة إلى محاولات تلك المجموعات التسلل وخرق الحدود وإرسال عناصر لتنفيذ أعمال إرهابية داخل دول الجوار، لا بد أن ننتبه لمحاولات تلك التنظيمات إرساء شبكات تهريب في المنطقة، والتي تنعكس آثارها السلبية على جميع الدول.

ويجدد الأردن دعوة الدول والشركاء الدوليين وجميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تقديم المساعدات التي من شأنها دعم وتعزيز قدرات الدول التي تحارب الإرهاب والجريمة في الصفوف الأمامية وتمكينها من مواجهة ذلك الخطر وتحمل العبء الملقى على كاهلها وتعزيز قدراتها على ضبط حدودها.

وختاماً، نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام للمجلس بشأن الجهود المبذولة من قبل كيانات الأمم المتحدة لمعالجة تهديد الإرهابيين المستفيدين من الجريمة المنظمة في المناطق المتأثرة، بالإضافة لتوصيات وخيارات ملموسة تقدمها الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الدول.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لوفد تشاد على مبادرته التي جاءت في الوقت المناسب لعقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة المهمة والعاجلة. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد فيلتمان، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السيد أنطونيو، على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لوفود البلدان التي عانت مؤخرا من الأعمال الإرهابية. ويتجلى الرعب والطابع الوحشي للأعمال الإرهابية بصفة خاصة حين يكون الأطفال ضحايا لها. وتنعقد جلسة مجلس الأمن هاته في ظل هذه الأحداث المأساوية، الأمر الذي يؤكد على الطابع الملح للروابط القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعليه، فإن من شأن قطع قنوات تمويل الأعمال الإرهابية التي وقعت في المنطقة الحدودية الأفغانية – الباكستانية أن يؤدي إلى الحد من قدرات الجماعات النشطة في تلك المنطقة بقدر كبير، بما في ذلك حركة طالبان المسؤولة عن الهجوم الدموي الذي شنّ في بيشاور.

لقد وجّه مجلس الأمن مرارا وتكرارا انتباه المجتمع الدولي إلى الصلة القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويتضح خطر تمويل الإرهاب من تلك المصادر في آخر تقرير لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات التابع للجنة الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن على تنظيم القاعدة وحركة طالبان (انظر S/2014/815)، وأيضا في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن مشروع أنماط البحوث، الذي يهدف إلى تحديد وتجميد الأموال غير المشروعة التي تتدفق من الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات الأفغانية. ويجب علينا ألا ننسى أيضا مصادر الدخل الهامة الأخرى بالنسبة للإرهابيين، من قبيل الاتجار غير المشروع بالنفط السوري والعراقي. وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، التي تركز عليها مناقشة اليوم، فإن قمع استغلال الإرهابيين غير المشروع للموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك الذهب وغيره من المعادن والأحجار الكريمة النفيسة، لا يزال أمرا ملحّا بوجه خاص.

ولا يمكن التصدي بطريقة فعالة للتهديدات التي يثيرها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات إلا عن طريق الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بأسره تحت قيادة الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا زيادة تعزيز أساس التعاون الدولي القائم على القانون والمعاهدات بهدف مكافحة تلك التهديدات.

وفيما يتعلق بالمنطقة الأفريقية، فإن التعاون التقني الرامي إلى بناء قدرات قوات إنفاذ القانون وتحسين الأمن على الحدود يكتسي أهمية خاصة. ونرحب بالجهود النشطة التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية وغيرها من الدول. ويكتسي أهمية خاصة تقديم الدعم في وضع تدابير حقيقية وفعالة لمنع التهديدات المتعلقة بتمويل الإرهاب من عائدات الجريمة. ونؤيد العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية الأخرى من خلال التعاون في مجال مكافحة الجريمة.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الهادف إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة مكافحة تمويل الإرهاب على نحو شامل عبر مختلف أشكال الأنشطة الإجرامية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويتضمن القرار التدابير الرامية إلى تعزيز وزيادة تحسين عمل وكالات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة في الاستجابة لتهديدات تغذية الإرهاب من عائدات النشاط الإجرامي، استنادا إلى معلومات مقدمة من المكتب المعني

بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الرصد، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المتخصصة.

يشدد القرار المتخذ اليوم بشكل خاص على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي الواقع، فإن من الأهمية بمكان تهيئة الظروف على الصعيد الوطني لإقامة التعاون الكامل بين الدولة والكيانات التجارية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تعقب القرار المتخذ اليوم تدابير موجهة نحو تحقيق النتائج من قبل الدول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وأن يؤدي تنفيذها إلى قطع الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وما تتركه من آثار بالغة على النزاعات المعاصرة، موضوع لم يتناوله هذا المجلس بصورة كافية من قبل. وعليه، أتوجه بالشكر إليكم، السيد الرئيس، شخصيا، على حضوركم هنا، وإلى قيادة تشاد في عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، على إحاطته الإعلامية، والسفير تيتي أنطونيو، على بيانه.

لقد وصف جميع المتكلمين اليوم كيف تمثل الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية معا تهديدا متزايدا للسلم والأمن والنمو والتنمية. وإذ تقترن تلك العواقب معا، فإنها تصبح أكبر وأكثر تعقيدا. وليس هناك بلد في مأمن منها، وتبدو آثارها واضحة بشكل خاص، في البلدان المتضررة من النزاعات بالفعل، حيث تؤدي عواقب النشاط الإجرامي إلى تفاقم أسبابه في كثير من الأحيان. ويؤدي ذلك إلى المزيد من تآكل المؤسسات الضعيفة وترسيخ الفساد ومحدودية الفرص الاقتصادية المشروعة مع قلة جاذبيتها، علاوة على إعاقة التنمية وإطالة أمد النزاعات.

وعليه، فإن القرار المتخذ اليوم ٢١٩٥ (٢٠١٤) يمثّل تقدما هاما. وينبغي أن يدرس التقرير المطلوب من الأمين العام الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي أن يزيد أيضا من قدرة منظومة الأمم المتحدة على شل قدرة الإرهابيين على إنشاء مثل هذه الصلات والاستفادة منها. وينبغي أن يحدد التقرير الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يضطلع بدور أكثر فعالية.

وفي الوقت نفسه، يمكن للمجلس أن يزيد من فعالية اثنتين من أدواته الأساسية. وكلاهما هام بالنسبة للتقرير الذي كلفنا به الأمين العام، علاوة على تكليفنا إياه بالاستعراض المستقل لعمليات حفظ السلام.

أولاهما: بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فهناك بعثات للأمم المتحدة في ثمانية بلدان من أصل أحد عشر بلدا يواجه أخطر التهديدات التي تشكلها الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة حاليا. وتشكّل الجريمة المنظمة أيضا تهديدا رئيسيا في جميع المناطق التي توجد فيها بعثات الأمم المتحدة. وفي سياق التصدي لهذا التهديد، فإنه يتعين علينا التعامل بقدر أكبر من الجدية مع دور تلك العمليات. فلا يمكننا أن نتجاهل ”الفيل الموجود بيننا في هذه القاعة“ على حد وصف آخر تقرير لمعهد السلام الدولي لحجم ذلك الخطر الماثل أمامنا.

ويبدأ ذلك بتعزيز الولايات المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والبعثات أيضا بحاجة إلى مزيد من الأدوات والتدريب كي تكون قادرة على جمع المعلومات وتحليل التهديد الذي يواجهها في مساعدة الدول المضيفة على عرقلة الأنشطة غير المشروعة. وبوسع عناصر شرطة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في بناء قدرات الدولة المضيفة على إنفاذ القانون في هذا المجال، على النحو الذي تم التشديد عليه في القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس في الشهر الماضي،بشأن مهام

الشرطة. وتكتسي المهارات في مجالات من قبيل التحقيقات الجنائية والتحليل والجرائم المالية أهمية كبيرة سواء كان للجريمة العابرة للحدود الوطنية أم الإرهاب على حد سواء.

وينبغي أن تنشر الأمم المتحدة وحدات أكثر فعالية لدعم مكافحة الجريمة، من قبيل النموذج المقترح في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما تزال قدرة الشرطة الدائمة بحاجة إلى مزيد من الخبرة في هذا المجال. غير أن من الضروري أن يشمل دعم بعثات الأمم المتحدة النظم القضائية أيضا، ما دامت المحاكمات وإصدار أحكام الإدانة بالفعل تشكلان إحدى أهم أدوات المكافحة هذه. وربما يكون تعزيز إدارة الحدود المهمة الأكثر تحديا. ومن الضروري أن ينظر المجلس في المجالات التي يمكن أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية، عن طريق الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وتوفير بناء القدرات للوكالات الحدودية، ودعم برامج إشراك المجتمعات المحلية المقيمة في مناطق الحدود، فضلا عن تيسير المبادرات الإقليمية.

ثانيا، تمثّل الجزاءات إحدى الأدوات الأكثر فعالية المتاحة للمجلس، وينبغي تفعيلها بطريقة أفضل بغية حرمان الجماعات الإرهابية من الوصول إلى الموارد والملاذات الآمنة، والأهم من ذلك، حرمانها من الأموال. وبصفتي رئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التابعة للمجلس خلال العامين الماضيين، فقد سعيت دائما إلى التشديد على أن أي شخص يقدم الدعم المادي لتصرفات أي من الأشخاص أو الكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، يجوز إدراجه في القائمة أيضا، علاوة على خضوعه للجزاءات. ويشمل ذلك الجماعات الإجرامية المنظمة حتى وإن لم تكن على ارتباط أيديولوجي بتنظيم القاعدة. وقد عزز المجلس ذلك الأمر أثناء تحديده للمصادر الرئيسية لتمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2014/23) الذي قدمته أستراليا إلى المجلس. ويتعين على الدول توجيه اهتمام المجلس لهؤلاء الميسرين.

وعلى النحو الذي يكرر التأكيد عليه القرار المتخذ اليوم ٢١٩٥ (٢٠١٤)، فإن من الضروري تنفيذ الجزاءات الواضحة التي لا لبس فيها كي يكون لها أثر ملموس. ويجب أن يقدّم المجلس ومنظومة الأمم المتحدة المزيد من الدعم إلى الدول الرئيسية المعنية لضمان توفر القدرة التقنية اللازمة لها لتنفيذ تدابير الجزاءات. ولطالما تطالب الدول الأعضاء بتقديم هذه المساعدة. وكما قال السفير أنطونيو هذا الصباح، فإن ذلك يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول المجاورة عند فرض الحظر على الأسلحة أو عند إنشاء عمليات السلام. وعندئذ فقط يمكننا الحد بصورة فعالة من قدرة الإرهابيين والمخربين على الحصول على الأموال والأسلحة وتجنيد المقاتلين.

ومن الضروري أيضا أن يواصل المجلس اتخاذ المزيد من الخطوات المبتكرة لإنفاذ تدابير الجزاءات عند ارتكاب الانتهاكات الجسيمة. وقد فعلنا ذلك في الصومال، وكما ذكر آخرون، عن طريق الإذن بعمليات الاعتراض البحري للأسلحة والفحم. وما يزال الفحم وحده يوفر لحركة الشباب شريان حياة مالي تصل قيمته إلى مبلغ ٨٠ مليون دولار سنويا.

ولا يزال هناك الكثير أيضا مما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء. فبوسعها أن تصدّق على المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بهدف توفير منبر أقوى للتعاون، ومواءمة الاستجابات لطابع وحجم ذلك التهديد بشكل أفضل عن طريق الاستفادة من تقييمات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتهديد الناشئ عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بطريقة أكثر فعالية، فضلا عن بناء القدرات التقنية في مجال إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وتحقيق العدالة الجنائية.

ونود أن نضيف إلى ذلك القدرة على تعقّب الأموال. ومن شأن تعقب العائدات المتأتية من الجريمة عن طريق استخدام الأدوات المتعلقة بغسل الأموال والاستخبارات المالية وتجميد الأصول ومصادرها أن تكون أدوات فعالة في الحد من الحوافز التي تدفع النشاط الإجرامي، فضلا عن تعقب المجرمين أنفسهم.

وأخيرا، فإن تعزيز الشراكات الثنائية والإقليمية أمر أساسي أيضا. ومن شأن تعزيز التعاون الأقاليمي أن يساعد على بناء الثقة وتيسير تبادل المعلومات وتعزيز القدرات، علاوة على إزالة الملاذات الآمنة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونرحب بأوجه التقدم المحرز في الشبكات الإقليمية الأفريقية التي أحطنا بها علما اليوم. وقد شهدنا مثل هذا العمل في منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، نتيجة للعمل الناجح الذي اضطلعت به ١٨ وحدة من وحدات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية – هي التي تشكل شبكة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة المحيط الهادئ – في تعطيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمخدرات، علاوة على الاتجار بالأحياء البرية في جميع أنحاء المنطقة. وكما قال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كثير من الأحيان فإن القضاء على شبكة، يتطلب إنشاء شبكة أخرى لمكافحتها. ويجب أن نعزز شبكاتنا هذه ونستخدم الأدوات المتاحة بهدف التأثير بأقصى قدر ممكن، والأهم من ذلك مواكبة الطابع المتغير لهذا التهديد على نحو متسارع.

ختاما، فإن من البديهي أن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية يرتبطان معا بصورة متزايدة. ومن الضروري أن ندرك تلك الحقيقة ونعمل على تكييف استجاباتنا وفقا لها. ويجب أن يكون هذا بعد بالغ الأهمية أكثر من ذي قبل في الدور الذي يضطلع به المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ونشكر تشاد مرة أخرى على مبادرتها بإثارة هذا الأمر اليوم.

السيد الديري (ليبيا): السيد الرئيس، معالي الوزير موسى الفقيه محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي لجمهورية تشاد الشقيقة، يسعدني أن أراكم اليوم تترأسون هذه الجلسة الهامة باعتباركم أخا وزميلا تمثلون بلدا شقيقا عزيزا وجارا نُكبِر فيه حسن الجوار. وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة وعلى توجيه الدعوة لي للمشاركة فيها. إنني لواثق من أن القرار الذي اعتمده المجلس اليوم ٢١٩٥ (٢٠١٤) سيعزز العمل الدولي والإقليمي المشترك في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأحيي الزملاء الوزراء الحاضرين لهذه الجلسة، وزيري خارجية نيجيريا ولكسمبرغ. كما أشكر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد جيفري فيلتمان، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، على عرضيهما المتميزين.

لقد حرصتُ على حضور هذه الجلسة لأن موضوعها يعتبر من أهم أولويات الحكومة الليبية في هذا الوقت بالذات، حيث تمر ليبيا بمرحلة عدم استقرار لم يسبق لها مثيل، ويقاتل الجيش الليبي الوليد مجموعات إرهابية، ويحاول بالتعاون مع الدول المجاورة، السيطرة على الحدود لإعاقة تسلل الإرهابيين والمقاتلين الأجانب ومنع الجرائم العابرة للحدود. لقد كانت ليبيا عبر التاريخ بوابة أفريقيا على البحر المتوسط وأوروبا. ونلاحظ ذلك بوضوح في الوقت الحاضر من خلال الحركة الكثيفة المشروعة وغير المشروعة للأفراد عبر حدودها مع الدول المجاورة، وهي حركة ترجع لعدة أسباب منها التداخل القبلي ووجود مواطنين من أصول ليبية في البلدان المجاورة، بالإضافة إلى أن ليبيا تعتبر منطقة جذب للباحثين عن تحسين وضعهم الاقتصادي، وللعازمين على الهجرة بطريقة غير مشروعة إلى أوروبا. ولا شك أن هذه العوامل تجعل من ليبيا نقطة الارتكاز الرئيسية في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وخاصة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي.

لقد بات واضحا في الشهور الأخيرة حجم التحديات التي تواجهها السلطات الشرعية الليبية بعد استيلاء مجموعات إرهابية تتبنى فكر تنظيم القاعدة على مدن ليبية بكاملها، وإعلانها أمام العالم أجمع، ولاءها لتنظيم داعش في سوريا والعراق. وقد ثبت من خلال المواجهات الأخيرة بينها وبين الجيش الليبي أن المجموعات الإرهابية في ليبيا تضم وللأسف في صفوفها، المئات من الليبيين ومن غير الليبيين، وخاصة من دول الجوار، الأمر الذي يؤكد أن الإرهاب في ليبيا جزء لا يتجزأ من الإرهاب الدولي الذي بدأ يتفاقم في العراق وسوريا، ويسعى إلى التمدد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي. لقد أكد الهجوم الذي شنته مليشيات فجر ليبيا اعتبارا من السبت الماضي ١٣ كانون الأول/ديسمبر على منطقة الهلال النفطي في وسط البلاد، أن التنظيمات الإرهابية تسعى إلى السيطرة على الموارد النفطية الليبية لتمويل الإرهاب في كل مكان، وتحويل ليبيا إلى مركز لقيادة العمليات الإرهابية للسيطرة على مساحات عدة من دول شمال أفريقا والساحل الأفريقي.

وهناك ارتباط وثيق بين الإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى العابرة للحدود مثل تهريب الأسلحة والمخدرات ومشتقات النفط وغسيل الأموال وتهريب البشر. ومن ثم تظهر الحاجة بوضوح إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي وبين الدول المجاورة بهدف السيطرة على الحدود ووضع آليات للتنسيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب لتتبع المجرمين وتقديمهم للعدالة. وقد شعرت ليبيا بأهمية التعاون بين دول المنطقة في هذا المجال وشاركت في عدة اجتماعات وزارية بشأن أمن الحدود، تمخضت عنها خطة عمل طرابلس التي أقرها المؤتمر الوزاري لليبيا المنعقد يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢. وعلى الرغم من القدرات المحدودة للجيش الليبي في الوقت الحاضر، إلا أننا تمكنا من الاتفاق على ترتيبات المراقبة المشتركة للحدود مع جميع جيراننا. ومع ذلك وللأسف، ما زال المقاتلون الأجانب يلتحقون بالمجموعات الإرهابية في ليبيا، وما زال السلاح يخرج ويدخل إلى البلاد بعيدا عن نظر الحكومة بسبب قلة إمكانيات المراقبة لحدود طويلة في مناطق أغلبها صحراوية وخالية من السكان.

ولا يمكن القضاء على الإرهاب دون وجود تعاون دولي حقيقي بين جميع الدول التي أعلنت انضمامها إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب والدول المجاورة للدول المتأثرة به، وتقديم الدعم للجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تسهيل الحصول على السلاح والمعدات المناسبة لمكافحته وتجفيف مصادر تمويله.

اسمحوا لي الآن أن أؤكد على تزايد خطورة الموقف الحالي الذي نواجهه في ليبيا. أود بادئ ذي بدء أن أنوه ببيان مجلس النواب الصادر يوم الثلاثاء الماضي ١٦ كانون الأول/ديسمبر الذي أكد فيه مجدداً بعد بيانه الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، دعمه للعمل السياسي الذي يقوده المبعوث الدولي السيد برناردينو ليون، بالرغم من الأحداث الأخيرة التي تعصف بالوطن منذ السبت الماضي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والتي تأتي تصعيداً لعمليات قادتها مجموعات ”فجر ليبيا“ منذ الأحد ١٣ تموز/يوليو الماضي. اسمحوا لي أن أؤكد على القضايا التالية:

أولاً، أن العمليات التي شنتها بعض قوات فجر ليبيا بتعليمات مما يسمّى المؤتمر الوطني المنحل تشكّل استمراراً لفرض سلطة الأمر الواقع بالقوة لتحقيق أهداف سياسية ومكاسب اقتصادية من جهات خرجت عن الشرعية. ثانياً، أصبح مما لا يدعو للشك وجود علني وواضح لتحالف بين بعض قوات ”فجر ليبيا“ والمؤتمر الوطني المنحل و ”أنصار الشريعة“ التي أُعلنت كمنظمة إرهابية من قبل لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومن ثم فإن وقوف الشعب الليبي وممثليه ضد كل هذه الجماعات

المتطرفة التي تواصل تكبيد الوطن المزيد من الدماء والدمار ينبغي أن يتمتع بدعم المجتمع الدولي. ثالثاً، إن المجتمع الدولي ممثلاً بمجلسكم الموقّر لمدعوّ للوقوف بحزم أمام هذه الهجمة على ثروات الوطن ومقدّراته، وإن أي وقوع لأموال النفط في أيدي الجماعات الإرهابية يعد – إن حدث – اعتداء لا على الشعب الليبي فحسب، بل تهديداً للأمن والسلم لدول الجوار والمجتمع الدولي بأسره.

أريد أن أختتم بالقول إن ليبيا تواجه تحديات خطيرة، وهي ليست تحديات وحسب بل أخطارً حقيقية تواجهها مع جميع دول المنطقة. وما لم نجد الدعم القوي والفاعل فقد نفشل في القضاء على الإرهاب في الوقت القريب، وتصبح البلاد مثل الخلية السرطانية في جسم المنطقة. وأرجو أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لتقديم المساعدة اللازمة إلى السلطات الليبية الشرعية في بسط سلطتها على جميع أراضي الدولة وحدودها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود“. أود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً للإشادة بوفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية الشاملة للغاية التي تم إعدادها (S/2014/869، المرفق)

كانت الهند ضحية للإرهاب منذ ما ينوف على عقدين ونصف من الزمن. وفي رأينا الذي نتشاطره مع غالبية أعضاء المجتمع الدولي، لا وجود لأي سبب أو دافع يمكن أن يبرر الإرهاب. الإرهاب هو أبشع الجرائم، التي لا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يواجهها بسياسة عدم التسامح المطلق. إن حقيقة أن الإرهاب مشكلة دولية لا يمكن معالجتها إلا بشكل جماعي أمر معروف بصورة واضحة للغاية بالنسبة لنا جميعاً نحن الذين عانينا منه أكثر. الإرهاب ظاهرة دولية؛ إنه دولي في تنظيمه ودولي في آثاره. والتضامن الدولي أمر مطلوب لمواجهة تهديد دولي. لا يمكن للبلدان التي كانت ضحية شبكة إرهاب عالمية التغلب ببساطة على التحدي بمفردها.

إن كل منظمة إرهابية – سواء كانت داعش، أو حركة الشباب، أو عسكر طيبة أو تنظيم القاعدة – تمتلك أساساً إيديولوجياً يتعارض مع المبادئ الأساسية للإنسانية. ولكن الأيديولوجية وحدها لا تكفي للإبقاء على الإرهابيين. فهم يحتاجون إلى تمويل مستدام ومساحة للعمل. وهذا، للأسف، يقدّم لهم. تلفت المذكرة المفاهيمية الانتباه بشكل محق إلى أن التمويل في كثير من الأحيان يقدّم من موارد غير شرعية تأتي من الاتجار بالمخدرات والقرصنة، والخطف لطلب فدية، والابتزاز وما إلى ذلك. وبصرف النظر عن توليد الموارد، تهيئ هذه الأنشطة أيضاً الظروف المواتية لنمو الشبكات الإرهابية وانتشارها. وغالباً ما وجدت الإيرادات المتأتية من زراعة الخشخاش في أفغانستان طريقها إلى حركة الطالبان والشبكات الإرهابية الأخرى في ذاك البلد.

يُفترض في إدراج منظمة إرهابية ما في القائمة أن يؤدي إلى حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة – وبعبارة أخرى، قطع شريان الحياة المغذي للإرهاب. ذلك، وللأسف، لا يحدث دائماً. إذ تمكنت جماعة ”عسكر طيبة“ من تدبير هجوم على القنصلية الهندية في هرات بأفغانستان في أيار/مايو. وهي منظمة مدرجة في القائمة. وقد تم توثيق دورها في الهجوم في التقرير الأخير لفريق رصد القاعدة وطالبان. ومن الواضح أن ”عسكر طيبة“ لا تعيش على الحب والهواء الطلق. فعندها تمويل أكثر من كافٍ. وللأسف، يبدو أن هناك القليل مما يمكن أن تقوم به لجان الجزاءات التابعة للمجلس حيال مثل هذه الانتهاكات السافرة والواضحة لنظام الجزاءات. وهذا أحد المجالات التي يمكن أن تستفيد من نظر المجلس فيها.

تشير المذكرة المفاهيمية إلى الأثر الاستراتيجي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وهي تثير نقطة على نحو صحيح جداً مفادها أن الجرائم العابرة للحدود تضعف الدولة، بما في ذلك قدراتها العسكرية والشرطية. إن الأمثلة من الصومال ومالي ماثلة أمامنا، حيث الجرائم العابرة للحدود تيسر الإرهاب وتجعل الجماعات الإرهابية ذات سطوة أكثر من الدولة. كما أننا نتفق مع التقييم القائل بأن هناك إمكانية للمجلس لاستكشاف أدوات من شأنها أن تؤدي إلى تدهور قدرة الجماعات الإرهابية على الاستفادة من الجرائم العابرة للحدود. ونظراً لخطورة هذه المشكلة وعالميتها، نحث على التشاور المفتوح والكامل مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوجّه الانتباه أيضاً إلى حقيقة أن هناك عملاً لم يكتمل بعد في الجمعية العامة. فقد قرر القادة، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ولكن ذلك لم يحدث. إن الثمن الذي ندفعه للمماطلة هو أرواح بشرية. وينبغي عدم السماح باستمرار تلك الحالة. يسلب الإرهاب الحق الأبرز من حقوق الإنسان – الحق في الحياة. إنها حقاً جريمة ضد الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال كل من الإرهاب والجريمة العابرة للحدود يشكلان تهديداً خطيراً على السلم والاستقرار الدوليين. فالعالم مليء بالأسواق الإجرامية وقنوات الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والمواد الخطرة بما في ذلك المواد ذات الاستخدام النووي، والبشر، والأعضاء المتبرّع بها وغيرها.

يقوّض هذا الخطر الاقتصادات على جميع المستويات، ويفسد السلطات، ويؤجج الصراعات، ويزيد كذلك من حدة إدمان المخدرات والاستغلال الجنسي والأضرار البيئية. وللأسف، فإن هذه الآفة قادرة أيضاً على تقويض سيادة القانون والحكم الرشيد، وهما أمران ذوا أهمية حاسمة في التنمية المستدامة.

وهناك ظاهرة آخذة بالنمو بشكل ينذر بالخطر وهي الصلة الوثيقة بين الإرهابيين والمجرمين العابرين للحدود الوطنية الذين يتعاونون ويتشاطرون التكتيكات، مستفيدين من هذا التفاعل. والنتيجة هي تعزيز القدرات، وتعزيز البنية التنظيمية الأساسية، وتحسين سبل الحصول على الموارد وتوسيع النطاق الجغرافي. إن التأثير الإيديولوجي والخطاب البلاغي الروحي من أخطر التهديدات والتحديات التي تؤثر على جيل الشباب عن طريق تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، كما تشير الأمثلة في الآونة الأخيرة إلى أن الجماعات الإرهابية والإجرامية عبر الوطنية يمكن أن تتطور وتتقارب وتتحوّل أو تغير دوافعها الإيديولوجية لتجنيد أعضاء جدد وتبرير أعمالهم وجرائمهم.

إن مدى وطبيعة العلاقات بين الإرهاب والجريمة، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني في كل بلد على حدة، فضلاً عن الأمن العالمي، يشكلان مصدر قلق لدى بلدي أيضاً. إن إمكانية التقاء الجهات الفاعلة الإجرامية والإرهابية ومهاراتها ومواردها وأساليبها العنيفة يمكن أن تكون لها عواقب مدمرة على امتداد المنطقة. لقد وسّعت العولمة النطاق العابر للحدود الوطنية للجماعات الإرهابية والإجرامية. إن طبيعة المنظمات الإرهابية وأنشطتها، واندماجها مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتجلى بشكل الانتشار النووي. ونحن ندرك احتمال تأدية مقدمي الخدمات الإجرامية دوراً هاماً في نشر المواد ذات الاستخدام النووي وتيسير الإرهاب.

تتطلب جميع هذه التهديدات والتحديات الطويلة الأجل اتخاذ إجراءات منسقة من جانب جميع الدول الأعضاء

وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق الأخذ بنهج شامل والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية التعليم، وحقوق الإنسان، والحماية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز التسامح وعدم التمييز، لأن هذه العناصر حاسمة في تحسين الحياة، ولا سيما لجيل الشباب.

وهذا دور هام ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كازاخستان طرف في جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وتؤيد التنفيذ العملي وتحسين جميع الآليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تشارك كازاخستان بنشاط في التدابير الأمنية العملية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. تحت رعاية هذه الكيانات، تقوم وكالات إنفاذ القوانين للدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية من خلال العمل المشترك، والعمليات الدولية والإقليمية، وتبادل أفضل الممارسات والبيانات. ونحن أعضاء نشطون في مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منظمة شنغهاي للتعاون، بوصفنا طرفاً موقعاً على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، وجميع الاتفاقات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات.

ونحن نعمل على نحو وثيق مع المكتب الإقليمي في آسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. في أيلول/سبتمبر من هذا العام قمنا بتنظيم زيارة السيد جان – بول لابورد، رئيس المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، إلأستانا، وكانت خطوة عملية أخرى لتحسين التعاون بين الأمم المتحدة فيما يتصل بإنفاذ القانون، والهيئات المالية والخاصة لكازاخستان. وشاركنا في خطة العمل المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية في آسيا الوسطى التي وضعها العديد من الشركاء – من بلدان المنطقة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. اعتمدنا في عام ٢٠١٣ على الصعيد الوطني برنامجاً حكومياً للتصدي للتطرف الديني والإرهاب للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وخصصنا مبلغ ٦٠٠ مليون دولار من أجل تنفيذه.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بأن يكون مشاركاً بنشاط في مكافحة الإرهاب، والتطرف الراديكالي والجريمة العابرة للحدود جنباً إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، والترحيب بمبادرة تشاد، بصفتها رئيسة المجلس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المرفق) وأرحب بالإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين للسفير تيتي أنطونيو من الاتحاد الأفريقي، ووكيل الأمين العام جيفري فيلتمان.

تجري هذه المناقشة بعد يوم واحد من مؤتمر القمة الأول للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في المنطقة، الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. بالأمس في مؤتمر القمة، أكد الممثلون قلقهم إزاء تفاقم آفة الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف في المنطقة، فضلاً عن الروابط الوثيقة التي تربط المجموعات الإرهابية المسلحة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. تؤثر تحركات الإرهابيين

عبر الحدود ومجموعات الجريمة المنظمة تأثيراً مباشراً على السلم والأمن الدوليين، واحتمال تقويض السيادة والسلامة الإقليمية، وتعرض للخطر الاستقرار المحلي والإقليمي والتنمية الاقتصادية، وتؤجج الصراعات. يغذي الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية الآن كل منهما الآخر في سباق دنيء حيث الاستقرار والسلام هما من يخسر.

تنطبق الصلة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود بشكل خاص على منطقة الساحل مع امتداد التهديد الآن إلى جميع بلدان غرب أفريقيا. وعلى سبيل المثال، تمثّل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وهي فرع من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واحداً من أفضل الأمثلة على ذلك الاتجاه. إن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبحت واضحة بصورة متزايدة مع استغلال الجماعات الإرهابية الطرق التجارية الرسمية أو غير الرسمية الموجودة سلفاً، بالإضافة إلى الأسواق غير المشروعة لتوليد الموارد من المخدرات والاتجار بالأسلحة. تخاطر العديد من البلدان والمناطق في أفريقيا بأن تصبح مزعزعة الاستقرار بشكل أكبر ومسرحاً لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم وتمويلهم. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات الإرهابية يمكن أن تسيطر على الموارد الطبيعية الاستراتيجية، مثل النفط واليورانيوم والماس في أفريقيا.

إن التداخل بين الإرهاب والجريمة عبر الحدود يعقد بشكل خطير جهود المجلس لمنع نشوب النزاعات وحلها ويعوق بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وبناء السلام. إنه يزيد من خطر الانتكاس، ويجعل من الصعب حماية المدنيين، ويمثل خطراً حقيقياً على سلامة وأمن أفراد البعثة. ومن الواضح أن ذلك كلّه يشكل مسألة واسعة النطاق للمناقشات، وقد تم التعامل معها بشكل موسّع من قبل الأمم المتحدة، ولكننا اليوم نركز على التقاطع بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وكيفية الاستفادة على نحو أفضل من قدرة الأمم المتحدة، تحت تصرف مجلس الأمن، من أجل التصدي لذلك الخطر.

تعتبر حماية الحدود، ركيزة أساسية للأمن الوطني، مسألة تتعلق بالسلطة ذات السيادة الوطنية ومسؤولية ملقاة على عاتق الدولة. يمكن للدول، من خلال تحسين حماية حدودها، منع التداعيات العابرة للحدود للاتجار والحركة غير المشروعة من داخل وخارج أراضيها، وبالتالي المساهمة في السلم والأمن الدوليين. لا يمكن للتعاون المتبادل بين الدول في هذا المجال أن يتحقق إلا من خلال اتباع نهج متسق ومنسق يحترم المبادئ الأساسية في المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الدولية للدول.

تلتزم الجزائر التزاماً كاملاً بالتعاون الإقليمي في مكافحة عدم الاستقرار الذي تسببه جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل. وبالاتفاق مع بلدان الساحل، ما فتئت الجزائر تدعو إلى نهج يرمي إلى عمل هادف وفعال يقوم على ملكية بلدان المنطقة وموجه إلى مكافحة الإرهاب والنشاط الإجرامي العابر للحدود، مع الاضطلاع بالمسؤولية عن أمن واستقرار أراضيها بموجب التزاماتها الدولية.

ويمثل نشر الجزائر لقوات عسكرية على نطاق واسع على حدودها جزءا من الجهود التي تبذلها حكومة بلدي ليس لضمان أمننا الوطني فحسب، بل وأمن جميع جيراننا أيضا.

وتشارك الجزائر ضمن بلدان الساحل في اتباع نهج متضافر من خلال المشاركة في العديد من آليات التعاون، من قبيل ما يسمى مجموعة الميدان أو الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل، الذي تشترك في رئاسته كل من الجزائر وكندا في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وكذلك مع لجنة هيئة الأركان العملياتية المشتركة ووحدة الدمج والاتصال، والعديد من المحافل الأخرى. ونرى أن هذه المنتديات تقدم إسهاما كبيرا في تيسير التعاون الأمني وتعميقه بين البلدان المعنية من خلال تنسيق تدابير مراقبة الحدود وتعزيزها، وكذلك من خلال توفير التدريب والمعدات وتبادل المعلومات الاستخبارية.

تولى السيد مانغارال رئاسة الجلسة.

وفي هذا الصدد، ترجع الجهود التي تبذلها الجزائر بهدف مكافحة الإرهاب وزيادة الوعي والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى ما قبل تجليات أعمال الإرهاب الدولي الرئيسية. وما فتئ بلدي يسعى منذ البداية إلى تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الأفريقي، ونتيجة لذلك، نشأت العديد من الأدوات والمبادرات التي تضطلع اليوم بدور نموذجي في تعزيز فعالية الاستجابة الأفريقية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى إنشاء المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة (أفريبول) في حزيران/يونيه الماضي والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأفريقية بغية التصدي لمختلف التحديات ذات الصلة بالجريمة عبر الوطنية. ويُنتظر أن يعمل الأفريبول بكامل طاقته في السنة المقبلة.

ومن بين المبادرات الأخرى المقرر تنفيذها لدعم الدول الأعضاء، دعا الاتحاد الأفريقي في بيان صادر في ٢ أيلول/سبتمبر إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء بشأن مسألة تمويل الإرهاب بهدف تحديد التدابير العملية لمعالجة هذه المشكلة بمزيد من الفعالية. وقد عرض بلدي استضافة هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وتجدر الإشارة أيضا إلى العمل الهام الذي يقوم به المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقره في الجزائر العاصمة، والذي يسهم إسهاما بالغ الأهمية في إعداد مشروع قانون أفريقي نموذجي لمكافحة الإرهاب، وذلك في جملة أمور. والمركز شريك هام لكيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية في البلدان الأفريقية وتنسيق المشاريع دون الإقليمية والإقليمية وتنفيذها.

تنتشر اليوم الغالبية الساحقة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق حالات أزمة سياسية داخلية تزيد من تعقيدها الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وهي حالات تتفاقم نتيجة وجود المنظمات الإرهابية الجاهزة للاستفادة من أي تقصير أو فراغ مؤسسي. وفي إطار هذا السيناريو غير المرغوب فيه، يمكن أن تتحول الدول التي تنعم بالسلام إلى دول منهارة.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أنه لا توجد خبرة تُذكر في مجال مكافحة الإرهاب لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة التي تعمل في مناطق كثيرا ما يمثل الإرهاب تحديا رئيسيا فيها، كما هو الحال في منطقة الساحل. وعند استعراض الاستراتيجية، طلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء النظر في الكيفية التي يمكنها بها توفير الخبرة الفنية كجزء من إسهامهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة.

وبناء على ذلك، نرى أن إجراء تقييم شامل في الأمم المتحدة يجب أن تضطلع به الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة المختصة التي تعالج المسائل الشاملة ذات الصلة بطريقة كلية. وفي هذا الصدد، فإن بلدي على استعداد للتعاون ومعالجة هذه المسألة في إطارها الأوسع نطاقا داخل الجمعية العامة، جنبا إلى جنب مع الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام.

السيد توريسّون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

أود أولا أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام فيلتمان والسفير أنطونيو، ممثل الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

تقف بلدان الشمال الأوروبي بثبات وراء الأمم المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب والأنشطة الإجرامية المنظمة. ونرحب بمناقشة اليوم وبتركيز مجلس الأمن على هذه المسائل الملحة. فالصلة بين الإرهاب وغيره من أشكال النشاط الإجرامي تشكل تحديا خطيرا للأمن الدولي. وقد اعتُرف بهذه الصلة للمرة الأولى قبل ١٣ عاما في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولكنها للأسف لا تزال كما هي حتى يومنا هذا. وما من بلد بمأمن من الآثار الناجمة عنها، سواء كان الأمر يتعلق بالأعمال الإرهابية أو الفقر أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو المخدرات.

إن الإرهاب والجريمة المنظمة يؤديان إلى ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين. ويشكل العنف تحديا عالميا أمام القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فهناك ١,٥ بليون شخص يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات والعنف والضعف، وهذه البلدان هي الأكثر بعدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيتركز أكثر من ٨٠ في المائة من فقراء العالم في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، الأمر الذي يعني ضمنا أن العنف سيمثل على الأرجح أحد أكثر المسائل المتعلقة بالفقر إلحاحا في المستقبل. ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة أمر بالغ الأهمية من أجل القضاء على الفقر. وتمثل بلدان الشمال الأوروبي جهات مانحة كبيرة على صعيد كل من المعونة الإنسانية والإنمائية، وندعو إلى إدراج هدف يتعلق ببناء مجتمعات سلمية تشمل الجميع ومتحررة من العنف في خطة التنمية العالمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

يؤجج الاتجار بالأسلحة النزاعات المسلحة والعنف المسلح وتوفر الجريمة المنظمة أو الجماعات الإرهابية في العديد من الحالات الشبكات اللازمة لنقل هذه السلعة القاتلة. وسيضيف بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في وقت لاحق من هذا الشهر أداة جديدة هامة من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

وقد ولد الاتجار غير المشروع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالقطع الأثرية التاريخية والدينية والثقافية قدرا كبيرا من الدخل، ويجب التصدي له. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في لمكافحة هذه المشكلة. ويمثل الاتجار بالأشخاص أحد أكثر الأنشطة الإجرامية بشاعة وربحية على الصعيد العالمي. وكثيرا ما تستخدم الأموال التي يتم جنيها في تمويل الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، مثل تهريب الأسلحة أو المخدرات. ونسبة ٧٠ في المائة تقريبا من جميع ضحايا الاتجار هم من النساء والفتيات اللواتي يجري الاتجار بهن في المقام الأول لأغراض الاستغلال الجنسي.

إن خطاب الإرهاب هو خطاب يحض على الكراهية والتعصب ورفض حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الإنسانية للمرأة. وتمثل مكافحة هذا الخطاب وإيجاد القدرة على التصدي له أمرا أساسيا. وترى بلدان الشمال الأوروبي أن أقوى خطاب مضاد من جانبنا يتمثل في الالتزام الراسخ بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة. ونعتبر أن هذه القيم أهداف نهائية في حد ذاتها فضلا عن كونها عوامل دافعة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي حجر الزاوية لبناء مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع، لا يشعر فيها أحد بالتهميش أو يمكن اجتذابه إلى التطرف العنيف أو الجريمة المنظمة.

ويجب أن يكون تصدينا للتحديات التي ذكرتها من فوري مترابطا ومتآزرا. ويشكل التعاون المتعدد الأطراف أمرا أساسيا. وعلى الصعيد العالمي، هناك حاجة لتنفيذ إجراءات محلية. ويكمن التحدي في تمكين التنسيق الفعال بين الجهود الدولية والإقليمية والمحلية. وبالتالي، فإن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بمناقشة اليوم وتود أن تتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، وإلى جمهورية تشاد على مبادرتكم الحسنة التوقيت.

وتقدر بلدان الشمال الأوروبي أيما تقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مساعدة الدول في تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الإرهاب والأنشطة الإجرامية المنظمة على السواء. ونؤيد بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون، بما في ذلك توفير الحماية والاحترام الكاملين لحقوق الإنسان. ونحن شركاء نشطون في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي لطالما أسهمنا فيها، بما في ذلك تزويده بالمساعدة التقنية في الميدان. وندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستكشاف سبل إضافية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

تدرك بلدان الشمال الأوروبي أن الجريمة العابرة للحدود تؤثر تأثيرا استراتيجيا على الجماعات الإرهابية من خلال إضعاف سلطة الدول وقدراتها. كما أن الجريمة العابرة للحدود تزيد من قوة الجماعات الإرهابية عن طريق زيادة وصولها إلى الأسواق غير المشروعة. ومن أجل التصدي لهذه التهديدات، فإن المجلس بحاجة إلى الجمع بين مختلف أنواع عمليات السلام وهيئات مكافحة الإرهاب وأفرقة الخبراء وغيرها من الأدوات المتاحة، فضلا عن التواصل مع المؤسسات المعنية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

كما نرحب بمواصلة النظر في إجراء استعراض استراتيجي للأدوات المتاحة لتقليص الحيز الاستراتيجي الذي توفره الجريمة العابرة للحدود للجماعات الإرهابية، على النحو المقترح في المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المرفق).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمديرة الإدارية المعنية بالمسائل العالمية والمتعددة الأطراف في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

السيدة ماريناكي (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي تركيا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود في البداية أن أشكر تشاد على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والتي تأتي في هذا الوقت البالغ الأهمية والصعوبة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي يعمل بطريقة متسقة وشاملة للتصدي لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى أننا نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة ووكالاتها. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والسيد تيتي أنطونيو، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، على بيانيهما الشاملين والزاخرين بالمعلومات.

أود أن أقدم إلى المجلس بعض المعلومات عن الجهود الرئيسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بهدف معالجة قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وكلها أمور مترابطة بطريقة تعزز أثرها السلبي على البلدان وتنميتها وتتسبب في حدوث حالة من عدم الاستقرار في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم. والأزمة في مالي مثال على الصلات بين العصابات الإجرامية المنظمة والإرهابيين. ويواصل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية وضع عقبات أمام أمن وتنمية منطقة الساحل. وهناك أيضا اتجاه جديد في الإرهاب، يحاول السيطرة على الأراضي والتصرف كدولة، كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام. ويمكن أن نذكر الكثير من الأمثلة الأخرى على الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، بدءا بما قامت به حركة الشباب

من فرض ضرائب على أعمال القرصنة وعائدات تجارة الفحم في الصومال والاتجار غير القانوني بالنفط والسلع الثقافية الذي يشكل مصدر التمويل الرئيسي بالنسبة لداعش وجبهة النصرة. كما يُعتقد على نطاق واسع أن الأموال المتأتية من الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية تُستخدم في تمويل الأغراض الإرهابية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ نظم جزاءات الأمم المتحدة الرامية إلى قطع إيرادات داعش، ولا سيما ذلك المنصوص عليه في القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). كما تكتسي التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أهمية في ذلك السياق. وفي مجال الاختطاف طلبا للفدية، نرحب بالعمل الذي يضطلع به المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها والاستنتاجات الختامية التي خلص إليها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لوخ آيرن في عام ٢٠١٣. وفي حزيران/يونيه، اعتمد الاتحاد الأوروبي استنتاجات بشأن الاختطاف للحصول على فدية، استنادا إلى القرار ٢١٣٣ (٢٠١٤).

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اللتين تشكلان اثنين من المعالم الرئيسية في التعاون الدولي من أجل التصدي للجريمة المنظمة، ولا سيما غسل الأموال وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والأسلحة النارية. ونرحب بالاستشهاد بالاتفاقيتين في قضايا محددة تتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث أن مكافحة الفساد بفعالية أمر حيوي لكفالة الحكم الرشيد وكسب ثقة الناس في الحكومات والمؤسسات.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وندعم جميع البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ تلك الصكوك. كما أنه من المهم جدا ألا نغفل التهديدات الأمنية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا. وبالتالي، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) اليوم، والذي يسلط الضوء على أهمية التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الأمن والتنمية، وبخاصة في أفريقيا. وفي إطار تنفيذ استراتيجيتنا للتنمية والأمن في منطقة الساحل، فإننا ندعم البلدان في تلك المنطقة، ولا سيما مالي والنيجر وموريتانيا، في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كما نقدم الدعم إلى بلدان غرب أفريقيا في جهودها الهادفة إلى التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة بالمخدرات. وفي منطقة القرن الأفريقي، يمثل الاتحاد الأوروبي داعما رئيسيا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حيث ينفذ مجموعة شاملة من التدابير الأمنية وتدابير مكافحة الإرهاب والتي تشمل تدابير في مجال إنفاذ القانون ومكافحة التطرف العنيف وتمويل الإرهاب والقرصنة. ونعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الإطار، فإن الاتحاد الأوروبي يشارك، مع تركيا، في رئاسة الفريق العامل المعني بالقرن الأفريقي والتابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والذي يعزز التنسيق بين المجتمع الدولي وبلدان المنطقة. كما يمول الاتحاد الأوروبي مشروعا، بدأ تنفيذه في آذار/مارس، بالاشتراك بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإجراء تحقيقيات وملاحقات قضائية بشأن الامتثال لسيادة القانون في منطقة المغرب العربي. وندعم أيضا العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها والحكم

الرشيد وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والتعليم، نظرا لأنها تشكل جزءا من السياسات الإنمائية للاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن، ثمة فرصة بالغة الأهمية متاحة الآن أمام المجتمع الدولي للنظر في إيجاد سبل لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإحراز تقدم ملموس في مجالات الأمن والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون عامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الأمنية والإنمائية المشتركة، خاصة تلك التي تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف ومنع نشوب النزاعات. وإنها لمسؤوليتنا المشتركة أن نكفل أن تكون سيادة القانون واحترام القانون الدولي – لا سيما حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني – عنصرين أساسيين في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل تنسيق جهودنا المشتركة مع الأمم المتحدة من خلال معالجة كل من التشابك بين الجريمة العابرة للحدود والإرهاب وأثر ذلك على منع نشوب النزاعات وحلها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بالنداء الذي وجهه اليوم وكيل الأمين العام فيلتمان بألا نكتفي بمكافحة الإرهاب، بل أن نمنعه أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لمبادرة تشاد بتنظيم هذه المناقشة الهامة التي تمكننا من التفكر في التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. ونود أيضا أن نشيد بوزير خارجية تشاد على ترؤس هذه الجلسة وعلى ملاحظاته الاستهلالية، وبالسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، على بيانيهما الاستهلاليين.

إن الإرهاب، بحجمه وتنوعه على السواء، يمثل أحد أخطر التحديات التي لا تواجه السلام والأمن الدوليين فحسب، بل والكرامة الإنسانية أيضا. وهو يؤثر على كل جوانب مجتمعاتنا وقيمنا الوطنية. كما أنه يهدد أمن الدول وسيادتها، فضلا عن سيادة القانون والحرية والجوانب الإنمائية في مجتمعاتنا. ونؤكد من جديد موقف مصر في إدانتها القاطعة لجميع الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، بصرف النظر عن دوافعها أو أهدافها، وبصرف النظر عن طبيعة مرتكبيها، سواء كانوا أفرادا أم جماعات أم دولا.

وفي ذلك الصدد، نشجب الهجوم المشين للغاية والوحشي بدرجة يصعب استيعابها على أطفال عزل في مدينة بيشاور بباكستان، وكذلك احتجاز رهائن من قبل إرهابي مؤخرا في سيدني. وتدل هاتان الحادثتان على أهمية أن يكون المجتمع الدولي موحدا ضد الإرهاب. ولا بد لنا من تقديم حلول إيجابية وإبداء العزم على القضاء على الخطر الإرهابي، الذي يستهدف المسلمين وغير المسلمين على السواء.

إن الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالمخدرات والأسلحة والبشر، فضلا عن التجارة والسلع والخدمات غير المشروعة الأخرى، يؤجج الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. وتؤدي هذه الأنشطة في الواقع إلى زيادة الحيز الذي يعمل فيه الإرهابيون وإضعاف سلطة الدولة وقدراتها، فيما تعزز قدرات الجماعات الإرهابية ودعمها وتعوق بشدة جهود تسوية النزاعات. ويتضح هذا بصورة خاصة في منطقة الساحل، حيث تؤدي عمليات التهريب عبر الحدود إلى تفاقم عدم الاستقرار وتؤثر على ديناميات النزاع.

وفي ذلك الصدد، نشيد بآليات التعاون الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني، وبتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء وبخطة العمل التي اعتمدها الاجتماع

الوزاري الإقليمي الأول بشأن أمن الحدود الذي عقد في طرابلس في آذار/مارس ٢٠١٢ وبإنشاء مركز إقليمي للتدريب من أجل تعزيز أمن الحدود خلال الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني، الذي عقد في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

والواقع اليوم هو أننا نعيش في عالم لم تعد فيه منطقة أو بلد أو شعب بمنأى عن الآثار المزعزعة للاستقرار والتأثير السلبي للجريمة العابرة للحدود والتطرف العنيف. ولذلك، نعتقد أنه من الضروري اتخاذ الخطوات التالية للتعامل مع التهديدين على السواء على الصعيد التنفيذي:

أولا، يجب أن نتبادل المعلومات عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل كبح الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالمخدرات، وتهريب البشر والاتجار بهم وجرائم الفضاء الإلكتروني والهجرة غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء تبادل أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتقديم المساعدة الثنائية في مجال بناء القدرات لأشد الدول تضررا، وبخاصة في المجالات ذات الصلة بمكافحة التطرف العنيف وغسل الأموال.

ثالثا، يجب أن نعزز التعاون والاتصالات بين السلطات المختصة في الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تشجيع التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات بشأن المسائل القانونية والقضائية والجنائية.

وإذ ندرك أهمية عمل الدول معا بصورة وثيقة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك عن طريق منع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نؤكد من جديد أن الدول تتمتع بحق سيادي، وفقا للقانون الدولي، يتمثل في تأمين حدودها. وتشدد مصر على ضرورة احترام مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا ضمن نطاق الولاية الوطنية للدولة.

وفي الختام، ندعو إلى زيادة الموارد المخصصة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المكرسة لدعم تنمية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، من أجل مكافحة الصلة بين الجريمة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من خلال وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة التشادية على تنظيم المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت اليوم.

ولطالما شددت تركيا على الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. واليوم، تواصل المنظمات الإرهابية الاستفادة من تلك الجرائم العابرة للحدود بطابعها والاعتماد عليها بصفة رئيسية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل.

وفي ذلك الصدد، تؤيد تركيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. وتركيا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. ونحن ننفذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ونتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وجميع قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة بمكافحة الإرهاب قد نُفذت على وجه السرعة في تركيا. ورحبنا بالقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، وشاركنا في تقديم القرار (٢٠١٤) ٢١٧٨، الذي يشدد على أهمية التعاون الدولي في مكافحة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفيما يتعلق بالخطر الناشئ عن داعش وجبهة النصرة، ما برحت تركيا تتخذ كل التدابير على حدودنا لمواجهة محاولات التهريب المتزايدة، وحسب الاقتضاء، للتصدي للطابع المتغير لشبكات التهريب على الجانب السوري. بيد أنني أود أن أشدد على أن التهديد الذي يشكله داعش وجبهة النصرة لا يمكن القضاء عليه من خلال تدابير مكافحة التمويل وحدها. إذ تمكنت هذه المنظمات الإرهابية من تعزيز قوتها والاستيلاء على أراض بسبب الأزمة في سوريا، التي أصبحت مصدر جذب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع استمرار النظام في استهداف شعبه والاستفادة من تقاعس المجتمع الدولي.

في ذلك السياق، نرحب أيضا بمبادرة التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفريقيا. بيد أن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الاجانب في أفريقيا لا يمكن النظر فيها بمعزل عن باقي المناطق. كما أن من الأهمية بمكان التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون من شمال أفريقيا بغية الانضمام إلى داعش. فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب يشكلون تهديدا خطيرا لبلدان المنشأ والمقصد والعبور. ويبدأ تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من لحظة مغادرة هؤلاء الأفراد لبلدانهم، بلدان المصدر.

وفي البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، حيث ازدادت قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكو حرام وحركة الشباب، يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للتصدي للإرهاب الذي ولدته الجريمة العابرة للحدود في بناء القدرات، بالنظر إلى الطابع المتزايد التعقيد والمتغير للتهديد. ولذلك، فإن تركيا بوصفها مساهما رئيسيا في جهود بناء القدرات في القطاع الأمني في جميع أنحاء العالم، ترحب بالقرار المتخذ اليوم (القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤))، الذي يشدد على الحاجة إلى مواصلة بناء القدرات.

ومنذ عام ٢٠٠٨، شارك ما يقرب من ٥٠٠ ٤ شخص من ١٤ بلدا أفريقيا في برامج تدريبية نظمتها الشرطة التركية. وتقوم سلطاتنا المعنية بانتظام بتنظيم برامج تدريب في مجال بناء القدرات من أجل بلدان القرن الأفريقي. كما تضطلع الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التي أنشئت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدور هام في تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

كما ندعم الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود في إطار مكافحة الإرهاب. ويجري تنفيذ بعض برامجنا السالفة الذكر في شراكة مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونرحب بالإسهام في مشاريع المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ونحن مستعدون لذلك.

وبالنظر إلى العلاقة بين التنمية والسلام والأمن، والتزامنا بمساعدة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة وإيماننا بالأهمية البالغة للتعاون الدولي في التصدي بفعالية للإرهاب والجريمة عبر الوطنية، ستتواصل جهودنا الموجهة نحو سد الفجوة في مجال بناء القدرات. وخلال مؤتمر القمة الأفريقية – التركية الثانية الذي عقد في مالابو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعربنا مجددا عن رغبتنا في مواصلة التعاون في جميع مجالات السلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى أنه يجب مكافحة جميع المنظمات الإرهابية بنفس القدر من العزم. ويجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وإذ نسعى جاهدين من

أجل مكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة، نحن بحاجة إلى دعم احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارهما من القواعد الأساسية لمساعينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية المفصلة (S/2014/869، المرفق) لنسترشد بها في مداولاتنا. كما نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية.

ونود اليوم أن نشاطركم بعض الشواغل التي يشعر بها وفد بلدي فيما يتعلق بمحور هذه المناقشة.

وقد شهدنا حالات يوجد فيها الإجرام ويترسخ الإرهاب للاستفادة منه، أو حيث يعتمد الإرهابيون على الجريمة المنظمة لتمويل أنشطتهم. ونحن ندرك في هذا الصدد الصلات والارتباطات المحتمَلة بين الإرهاب وعوامل زعزعة الاستقرار، مثل الجريمة المنظمة عبْر الوطنية والاتجار بالمخدرات. لكنَّ المذكّرة المفاهيمية تعالج جميع هذه الظواهر معاً، متجاهلة أنَّه يجب معالجة الارتباطات بينها على أساس كل حالة على حدة، وأنها تختلف من منطقة إلى أخرى.

وافتراض أنَّ الإرهاب والجريمة المنظمة عبْر الوطنية مترابطان تلقائياً ليس غير دقيق فحسب، بل خطير أيضاً. والقول إنه ليس هناك بلد غير متضرر بالإرهاب أو مظاهر الجريمة المنظمة عبْر الوطنية سيعني توجيه رسالة مفادها أنَّ جدول أعمال مجلس الأمن يغطي كل الأشياء، بينما العمل الفوري من قِبَل المجلس في الحقيقة غير مبرَّرٍ بالضرورة، لأنه، بكل بساطة، ليست كل الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تصل إلى عتبة تشكيل تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ولا تفعل المذكرة المفاهيمية الكثير لكي تدرك خصوصيات كل واحدة من تلك الظواهر، مع الأخذ في الاعتبار على سبيل المثال، أنَّ مكافحة الإرهاب مختلفة تماماً عن مكافحة الاتجار بالمخدرات أو الجماعات الإجرامية المنظمة، ناهيك عن مسألة تنقُّل الناس عبْر الحدود. ونحن لا ندعم التصنيفات الجديدة للإرهابيين بحسب نوع النشاط الإجرامي المرتكَب كما يسعى أن يفعل القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) الذي اتُّخِذ للتوّ. ويجب استذكار أنَّ دوافع الإرهابي تختلف عن الدوافع الكامنة وراء الجريمة المنظمة عبْر الوطنية. ونودّ الاعتقاد أنه حين تُعالَج الجريمة المنظمة عبْر الوطنية من قِبَل منظومة الأمم المتحدة، سواء بنظر المجلس فيها أو بسياق أكثر عمومية، فإنَّ هذه الجهود تسعى إلى توثيق التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة تلك الآفة. لكننا بتأكيد التدابير والضوابط والأنظمة القسرية نخاطر بتعزيز نهج أكثر دفاعية من قِبَل دول ذات سيادة.

هذه بعض ملاحظاتنا على المستوى المفاهيمي. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أيضاً ملاحظات أكثر تحديداً. أولاً، نعتقد أنَّ هذه المناقشة يمكن أن تُسهم في جهودنا لمنع نشوب النزاعات صوناً للسلم والأمن الدوليين، بما يتيح لنا تعديل استجاباتنا لتواكب التهديدات والتحديات الناشئة. فالجريمة المنظمة عبْر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والسلع والبشر، مثل الإرهاب، مسؤوليات عامة ومشتركة، وعلينا أن نعمل معاً لكي نمنع ونكافح هذه الظواهر. وهذا تبرير إضافي لتوثيق التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية، لتشجيع وتيسير تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بشكل خاص.

ثانياً، تمَّ إعداد مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والمبادرات القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ممَّا يجعل تحديد أوجه التآزر والتشابه أكثر صعوبة. وليس ذلك بسبب الطابع الخاص لكل بند، أو بسبب حقيقة أنَّ كلاً منها يُناقَش في منتدى خبراء مختلف فحسب، بل أيضا لحقيقة أنَّ

كل مسألة محكومة بسياقها القانوني والتشريعي الخاص بها. وعلينا أن نمتثل للصكوك الملزمة قانونياً للدول الأطراف، وهي في هذه الحالة بالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبْر الوطنية، لا أن نُرسي التزامات جديدة بذريعة مكافحة الإرهاب.

ثالثا، إنَّ المطلوب هو وضع استراتيجيات مختلفة للتصدي للمخاطر المحددة التي تفرضها الأنواع المختلفة من الظواهر، وبخاصة الاستراتيجيات المناسبة لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة والإمداد بها. وإذا لم تُعالَج هذه الأسباب، فإنَّ المشكلة ستُنقَل إلى مكان آخر، أو تحلّ محلها أنشطة غير قانونية أخرى ببساطة. لذا، يتعيَّن على الحكومات أن توطِّد سيادة القانون في بلدانها، بغية تطوير المناعة الاجتماعية لمكافحة الجريمة المنظمة عبْر الوطنية، وكسر حلقة الإجرام والتخلف الإنمائي نهائياً.

رابعاً، إنَّ تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء لمكافحة هذه الظواهر ليس سوى عنصر واحد، وإن كان هاماً، من ترسانة التدابير الأوسع نطاقا لمعالجة هذه المسألة. ومع إدراكنا أنَّ للأمم المتحدة دوراً في مساعدة الدول المتضررة، فإنَّ ذلك ينبغي أن يُنفَّذ وفقاً للولايات القائمة، بناءً على طلب الدول الأعضاء، ومع احترام كامل لسيادتها، في ظل مُلكية وطنية.

أخيراً، إذ ننتقل إلى القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، ندرك جهود أعضاء المجلس لتحقيق نصٍّ متوازن، ومراعاة العناصر ذات الأهمية لدى الأعضاء على نطاق أوسع. وبالمقابل، نحيط علماً بالمطالبة بتقرير الأمين العام حول المخاطر التي تفرضها هذه الفئة من الإرهابيين، الذين يستفيدون من الجريمة المنظمة عبْر الوطنية. ويحدونا الأمل بأن تُراعى الشواغل التي طُرِحت اليوم، ونؤكد أهمية بقاء تقارير الأمين العام ضمن إطار مسؤوليات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على مذكرتكم المفاهيمية الشاملة (S/2014/869، المُرفق) وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

إنَّ الإرهاب يجب إدانته بجميع أشكاله ومظاهره. ومكافحته منصوص عليها في الدستور البرازيلي بصفتها مبدأً توجيهياً لسياستنا الخارجية. والبرازيل موقِّعة على ١٤ صكّاً قانونيا ضد الإرهاب، تمَّ التفاوض عليها برعاية الأمم المتحدة، وشاركت في منعه محلياً وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويجب تنفيذ منع الإرهاب ومكافحته مع الاحترام اللازم لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي للاَّجئين والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الخصوصية.

وتدرك البرازيل أيضاً أهمية منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبْر الوطنية. وهي طرف في المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بتلك الجريمة، مثل اتفاقية باليرمو، عام ٢٠٠٠، وبروتوكولاتها الإضافية، التي اعتمدت الجمعية العامة بعضها عبْر القرار ٥٥/٢٥.

لقد كان خياراً حكيماً من قِبَل مجلس الأمن أن يفضِّل مفهوم الجريمة المنظمة عبْر الوطنية – انسجاماً مع اتفاقية باليرمو والمقررات السابقة لهذا المجلس – على مفهوم الجرائم العابرة للحدود، الذي يثير الشكوك حول تعريفها المحدد. وعلى الرغم من أهمية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبْر الوطنية، فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أنهما مشكلتان مختلفتان، ممَّا يقتضي معالجات مختلفة. ومع أنَّ الإرهاب يؤجَّج أساساً بالاعتبارات السياسية والأيديولوجية، فإنَّ الجريمة المنظمة عبْر

الوطنية تُحفَّز بتوقُّع المكاسب المالية. وإذ تتطلع الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية إلى تحقيق أهداف متميزة، فإنها تعمل عادة بشكل مختلف وعبْر أساليبها الخاصة. لذا تؤكد البرازيل أنه ليست هناك صِلات تلقائية أو جوهرية بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبْر الوطنية. والاعتماد المتبادل بينهما قد ينشأ بوضوح في ظل ظروف محددة، ولكن لا ينبغي اعتباره عالمياً بأي شكل من الأشكال.

ومن المهم أيضا إيلاء الاهتمام للمنتدى الذي ينبغي أن تُناقَش فيه هذه المسائل بشكل رئيسي. فالإرهاب الدولي بصفته خطراً على السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يناقَش في مجلس الأمن. والبرازيل مدافع قوي عن محورية الأمم المتحدة في تنسيق الجهود العالمية ضد الإرهاب الدولي. والجريمة المنظمة بدورها مسألة أمنية عامة داخلية بشكل رئيسي. والجريمة المنظمة عبْر الوطنية تستدعي عملاً دولياً منسَّقاً، بمقتضى الإطار الذي تُرسيه اتفاقية باليرمو، وبروتوكولاها الإضافية والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة الأخرى. وهي تناقَش بشكل أكثر ملاءمة بصفتها مسألة تعاون دولي معزَّز أكثر من كونها مسألة متعلقة بالأمن الجماعي. وفي كلتا الحالتين يؤدي المجتمع الدولي أداء حسناً في تأكيد المنع. ولا يمكن للتدابير القمعية وإنفاذ القوانين وحدهما أن يقدِّما استراتيجية شاملة ضد تلك الجرائم. فهما يمكن أن يكونا في الحقيقة غير فعّالَين إذا لم يقترنا بجهود لمعالجة العوامل الهيكلية والأسباب الجذرية التي تُفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبْر الوطنية، اللذين يشملان إقصاءً اجتماعياً واقتصادياً.

تؤكد البرازيل مجددا التزامها بالاستجابة متعددة الأبعاد للتحديات التي يشكلها الإرهاب وصلاتها الظرفية المحتملة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن لا نزال على قناعة بأننا لن ننجح إلا إذا وحدنا الجهود على أساس القيم المشتركة وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم ولبلدكم الصديق تشاد بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام برئاسة السيد وزير خارجيتكم.

كما اغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتعازي لحكومة وشعب باكستان، ولذوي ضحايا العمل الإرهابي الآثم الذي أودى بأرواح ١٤١ طالباً وإصابة العشرات غيرهم مؤخراً. إن هذه الأعمال الإرهابية توضح طبيعة الفكر الظلامي الاستئصالي الذي تنتهجه التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، من داعش وجبهة النصرة إلى بوكو حرام فطالبان وحركة تركستان الشرقية وإمارة القوقاز وأنصار الشريعة وحركة الشباب وكثرٌ غيرها للأسف، لكنها في الوقت نفسه تزيدنا قوة وتصميماً على بذل المزيد من الجهود الجادة للقضاء على آفة الإرهاب.

إن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان جرّاء الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود ما كان لها أن تبلغ هذه الدرجة من الخطورة لو أن التنظيمات الإرهابية لم ترتبط مصلحياً وعضوياً بحكومات دولٍ أعضاء في هذه المنظمة الدولية اختارت الإرهاب نهجا وأداة لسياستها الخارجية، الأمر الذي يستدعي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرادى ومجتمعة، ومن الهيئات المعنية في هذه المنظمة وخارجها الخروج من تشرنقها السياسي القصير النظر وتكثيف مساعيها وزيادة التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة ورعاتهما.

تشير الورقة المفاهيمية التي قمتم مشكورين بإعدادها إلى أنه، واقتبس: ”لقد شهدت سوريا في ظل الأزمة الراهنة نمواً لاقتصاد الحرب القائم على الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، واحتجاز الرهائن من أجل الحصول على فدى.

ومصادرة حقول النفط. وإن ما تدره هذه الأعمال، قد دفع بعض الجماعات المسلحة إلى إطالة أمد النزاع وجعل من هؤلاء أكثر ثروة، الأمر الذي يحد من القدرة على التأثير عليهم وتشجيعهم للانخراط في محادثات سلام''.

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي فإن هذه الورقة كما الكثير من حكومات الدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه، قد تجاهلت حقيقة ساطعة تتمثل في أن هذه النتائج لم تأت من فراغ، وإنما ترتبت عن سياسات وممارسات حكومات بعض الدول التي عملت على تأجيج الأزمة السورية وإطالة أمدها من خلال تقديمها الدعم بأشكاله المختلفة للتنظيمات الإرهابية المسلحة، والسعي لتقويض الدولة السورية ومؤسساتها باستخدام الارهاب كسلاح سياسي وعرقلة الحل السياسي السلمي القائم على الحوار الوطني الشامل بين السوريين بقيادة سورية.

لقد نقلنا إلى مجلسكم الموقر هذا مراراً وتكراراً ما تقوم به التنظيمات الإرهابية التي تنشط في سوريا، وفي مقدمتها ''داعش'' و''جبهة النصرة'' من أعمال الاستخراج والاتجار بالثروات النفطية العائدة للجمهورية العربية السورية والعراق الشقيق، وسرقة الآثار التي تمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية وتهريبها وبيعها خارج البلاد، وتفكيك مئات المعامل والمصانع التي تمثل أحد أعمدة الاقتصاد السوري ونقلها إلى الأراضي التركية، وخطف واحتجاز الرهائن، وسبي وبيع النساء والأطفال في سوق النخاسة، وجرائم أخرى يندى لها ضمير الإنسانية، فماذا كان رد مجلس الأمن الموقر هذا؟ لقد حالت دول ثلاث دائمة العضوية في هذا المجلس، على مدى سنوات وقبل تفاقم الخطر واستفحال التهديد، دون اتخاذ الأمم المتحدة أي خطوات عملية للتصدي لظاهرة الإرهاب التي تجتاح سوريا والشرق الأوسط والعالم. واقتصر موقف هذه الدول وغيرها، على مدى الثلاث سنوات الأولى من الأزمة، على إدانات خجولة. لا بل إن الاتحاد الأوروبي أتاح، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، شراء النفط السوري المسروق مما أسماه المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، هكذا قال الاتحاد الأوروبي، في انتهاك سافر للقانون الدولي الذي تتشدق به بعض دول هذا الاتحاد، وسرقة موصوفة لمصادر قوت الشعب السوري نلمس آثارها بشكل يومي.

وها هو الاتحاد الأوربي مجددا يفرض مؤخراً عقوبة منع تزويد الطيران المدني السوري بالوقود اللازم له، وذلك في سلوك غير مسؤول وغير قانوني يخالف قرارات المنظمة الدولية للطيران المدني، وذلك بدلاً من أن يعمل على ضبط الآثار السورية المنهوبة المهربة إلى أوروبا عبر تركيا. ولعل معظمكم قرأ قبل أيام ما ذكره نائب المدير السابق للشرطة الأوروبية ''يوروبول'' وقائد الشرطة الاتحادية البلجيكية، لصحيفة التايمز البريطانية من أن: ''تجار آثار في الغرب يتعاملون الآن مباشرة مع ''داعش'' بعدما كانوا في السابق يستخدمون وسطاء لشراء آثار وأعمال فنية منهوبة من الشرق الأوسط''. هذا كلام الرئيس السابق للشرطة الأوروبية ''اليوروبول''.

لقد مثل اعتماد المجلس بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ لمشروع البيان الرئاسي الذي تقدم به وفد روسيا الاتحادية مشكورا، والقاضي بحظر التعامل بالنفط السوري مع ''داعش'' و ''جبهة النصرة''، مثّل الخطوة الأولى الصحيحة في مضمار مكافحة الإرهاب الذي يمثله هذان التنظيمان وغيرهما من التنظيمات والكيانات والأفراد المرتبطين بالقاعدة. وقد تعززت هذه الخطوة باعتماد المجلس للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

بيد أن التغاضي عما تقوم به حكومات الدول الداعمة للإرهاب في المنطقة وخارجها سيقضي على أي إمكانية لتحقيق نتائج فعلية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. فالنفط والآثار السورية وجدت طريقها إلى مشتريها عبر حدودنا المشتركة مع دول الجوار وخاصة تركيا، في حين تم استقدام المقاتلين الإرهابين الأجانب وأسلحتهم إلى سوريا

عبر ذات الطريق، من قبل النظام التركي، وبمعرفة وتواطؤ أجهزة استخبارات ومسؤولين كبار في حكومات الدول الراعية للإرهاب وشركائهم في دول أخرى، وهو الأمر الذي أكدته العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ذاتها، بما فيها، كما تعرفون، تقارير فريق الخبراء المعني بليبيا والذي قدم قرائناً لا تدحض حول تورط هذه الدول في نقل الإرهابيين والسلاح من ليبيا إلى سوريا ومصر ومنطقة الساحل.

يجدد وفد بلادي مطالبته بقيام مجلس الأمن بإدانة حكومات الدول الداعمة للإرهاب وإلزامها بالكف عن ممارساتها الهدامة، ومساءلة أنظمة الحكم فيها، وإلزامها باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما قرارات مكافحة الإرهاب ٢١٦٧ (٢٠١٤) و (٢٠٠١) ١٣٧٣ و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و (٢٠١١) ١٩٨٩ و (٢٠٠٣) ١٥٤٠ و (٢٠١٤) ٢١٣٣ و (٢٠١٤)٢١٧٠ و ٢١٧٨(٢٠١٤).

وهي كلها قرارات اتخذت في إطار الفصل السابع من الميثاق لكي تلتزم بها الحكومات الراعية للإرهاب في بلادي.

وسلمنا اليوم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) قائمة ومعلومات بمنتهى الأهمية حول القتلى الأجانب في سوريا مؤخرا – في فترة محدودة فقط – كان عددهم ١١٠ أسماء من مواطني الشيشان ومنطقة القوقاز وداغستان ومن مناطق أخرى. وسلمنا قائمة الأسماء إلى فريق الدعم التحليلي وسنعممها على الدول الأعضاء قريبا جدا. وأود أن ألفت عنايتكم أيضا إلى تقرير هام للغاية صدر في واشنطن مؤخرا، وهو معنون ”قطر وتمويل الإرهاب“ ويتألف من مجلدين. والتقرير صدر في واشنطن وهو عن دعم السلطات القطرية للإرهاب، ليس فقط في سوريا، وإنما في العالم أجمع. وأضع هذه المعلومات بين يدي عنايتكم، ما دمنا نتحدث عن مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن خلال رئاسة تشاد، أتمنى لكم، السفير، ولوفد بلدكم كل النجاح. ونقدر عقد هذه المناقشة المفتوحة وإعداد المذكرة المفاهيمية (انظر S/2014/869، المرفق) التي ترشد مناقشاتنا، فضلا عن الإحاطات الإعلامية التي قدمت صباح هذا اليوم.

وما فتئ مجلس الأمن يتصدى بشكل مطرد للعديد من مظاهر الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وفي هذه الحالة، علاقتها بالإرهاب، موضحا تعقيد موضوع لا يسمح بالتعميمات الخارجة عن السياق. وفي حين يجب أن نسلم بإمكانات الجريمة العابرة للحدود الوطنية لتقويض استقرار دولنا وأمنها، من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن مظاهرها وامتداداتها ليست متماثلة في كل مكان في العالم. وكل الدول تتأثر بطريقة أو أخرى من جراء هذه الأنشطة الإجرامية.

ومع ذلك، فإن تلك الأنشطة لا تشكل في كل الحالات تهديدا للسلام والأمن الدوليين لكي تقع بهذه الطريقة في نطاق اختصاص مجلس الأمن. وبناء على ذلك، على المجلس أن يتجنب تبسيط موضوع ينبغي بسبب طابعه أن يعالج على أساس كل حالة على حدة، وتفادي اتخاذ نهج أو اعتماد تدابير معممة لا تتناسب مع السياقات المحددة، ولا تأخذ بعين الاعتبار تنوع العوامل التي تجعل من أية حالة تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وعلى نحو ما أقر في مناسبات عديدة، فإن الأنشطة الإجرامية التي نشير إليها تتجاوز بعد الاتجار عبر الحدود. ولذلك السبب، يتطلب القضاء عليها محاور تركيز وتدابير متكاملة وشاملة ومتوازنة تتناول جميع صلات تلك الأنشطة غير المشروعة، وتسلم بالحقوق السيادية للدول ومسؤولياتها، وتتخذ وفقا للالتزامات الدولية التي قبلتها الدول، بما في ذلك الالتزامات المتصلة باحترام حقوق الإنسان، وإدارة الموارد

الطبيعية واستغلالها، ومراقبة الحدود، أو الصلات بين الإرهاب والاختطاف من أجل دفع فدية.

إن بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب في بعض الحالات صلات محددة. ومع ذلك، فإنهما أنشطة إجرامية مختلفة، وتدابير التصدي لهما تنظمها المعاهدات الدولية المحددة التي تشكل إطارا تشريعيا واسعا وتوفر الأدوات القانونية لمكافحة تلك الأنشطة.

وفضلا عن ذلك، تجمع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجمعية العامة مفاهيم عالمية مقبولة على نطاق واسع في الأمم المتحدة. وهي تسهل وضع استراتيجيات شاملة ومتوازنة. وينبغي للمنظمة عموما أن تركز جهودها على تقديم المساعدة التي قد تحتاج إليها الدول بهدف تحقيق التطبيق المتكامل للالتزامات الناشئة من تلك الاتفاقات، وتقوية آليات التعاون الفعالة، وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية، ودعم توفير الموارد التقنية والمالية، فضلا عن تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

وتلك بعض الأسباب التي تؤدي إلى ضرورة تعميق التعاون بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة، بسبب طابعا العالمي وامتدادها، تتطلب اتخاذ إجراء متضافر ومنسق من جانب الهيئات والكيانات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار المسؤوليات والولايات المنوطة بكل جهة واحترامها، مع تقسيم واضح وموضوعي للعمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن ألمانيا تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وكما نعلم جميعا، هناك ظاهرة عالمية خطيرة تهدد وجود الدول ذاتها والأرواح البشرية – وهي الانتشار المتزايد لأعمال العنف التي يرتكبها الإرهاب الدولي. وفي ضوء الأنشطة الأخيرة للمنظمات الإرهابية، نرحب بمبادرة تشاد لتنظيم هذه المناقشة المواضيعية.

ويهدف القرار المتخذ اليوم ٢١٩٥ (٢٠١٤) إلى مكافحة الصلة المثيرة للقلق بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بتركيز خاص على أفريقيا. وكلتا المسألتين مرتبطتان فعلا ارتباط عميقا. فالجماعات الإرهابية بحاجة إلى الأموال وهي بحاجة إلى الأسلحة. ومن أجل الحصول على كلتا الوسيلتين، فإنها تعتمد بقدر كبير على الاتجار عبر الحدود. ولا تزال المبادرات الإقليمية وتدابير الإنفاذ بالغة الأهمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على الصعيد المحلي، ويلزم المزيد من متابعتها. وفي ذلك السياق، نشيد إشادة كبيرة بالجهود المستمرة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهو مصدر رئيسي لدخل الجماعات الإرهابية. ومؤخرا، قدمت لجنة غرب أفريقيا المعنية بمكافحة المخدرات تحليلا لتلك المشكلة عبر الحدود. ولا يزال التنفيذ السريع لتوصيات التحليل أمرا رئيسيا.

وأحد العوامل المالية الرئيسية الهامة الأخرى في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هو الاتجار بالحياة البرية. ويزداد الاتجار بالحياة البرية والصيد غير القانوني بمعدل ينذر بالخطر، لا سيما في أفريقيا. وتجرى عمليات متزايدة على نطاق واسع من جانب جماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهي في أغلب الأحيان متصلة بالمنظمات الإرهابية. ويتطلب التصدي لهذا التهديد ردا فعالا وشاملا ومنسقا بشكل جيد من جانب المجتمع الدولي، يشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولا تزال ألمانيا، بوصفها الرئيس المشارك لمجموعة الأصدقاء المعنية بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع

بالحياة البرية، تدعم بفعالية الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المتصلة بالحياة البرية ومكافحتها، بما في ذلك من خلال قرار من الجمعية العامة.

وإلى جانب تجفيف تمويل الجماعات الإرهابية، يلزم أيضا أن نمنع حصولها على الأسلحة. فالأسلحة غير المشروعة التي تتدفق على شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، تشكل خطرا كبيرا، بما في ذلك على أمننا بالذات. وركزت ألمانيا في وقت مبكر على بناء القدرات وتأمين مخزونات في ليبيا والسودان وهي توسع جهودها لتشمل عدة بلدان أخرى في منطقة الساحل. وندعم مبادرات التعاون لمراقبة الأسلحة مثل الآلية دون الإقليمية لمراقبة الأسلحة التي تشمل السودان وليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الأعوام القليلة الماضية، كرسنا أموالا كبيرة لإنشاء المزيد من المشاريع في المنطقة وزدنا التمويل مرة أخرى لعام ٢٠١٥. وندعم المبادرات المقابلة للاتحاد الأوروبي. كما أن ألمانيا ستولي اهتماما خاصا لتلك المسألة في إطار رئاستها لمجموعة الدول السبع.

وإجمالا، لا تزال ألمانيا ملتزمة التزاما كبيرا بمساعدة الدول الأفريقية في جهودها لتحسين هيكلها للأمن الداخلي. وفي إطار برنامج ألمانيا للسلام والأمن في أفريقيا، قدمت وزارة الخارجية الألمانية التمويل لمجموعة من المشاريع بميزانية بلغت حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال الأعوام الستة الماضية.

وتستهدف تلك المشاريع، في جملة أمور، مواصلة تعزيز بناء مؤسسات الاتحاد الأفريقي وبناء قدرات الشرطة في بلدان مثل بوروندي وموريتانيا والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وجنوب السودان وتشاد. ونحن مقتنعون بأن جهودنا الحالية والمستقبلية ستسهم في تحقيق الغرض من هذا القرار المتمثل في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد صاحب زادة أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدي الرئيس، شكرا جزيلا على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية هنا في مجلس الأمن.

اسمحوا لي أولا أن أشكر زملائي على ما أعربوا عنه من مواساة ودعم لباكستان. إن هذه المناقشة تنعقد في أعقاب العمل الإرهابي الشنيع والبشع الذي حدث في بيشاور في باكستان، وهو عمل أدانه المجتمع الدولي على نطاق واسع. كما تدين باكستان مرتكبي وميسري هذه الأعمال الإرهابية، بما فيها ذلك الذي وقع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في بيشاور، والمحرضين عليها.

اسمحوا لي هنا في مجلس الأمن، أن أنقل هذه الرسالة بصوت عال وواضح: سنهزم الإرهاب. ستنتصر باكستان، مهما حصل. وسيتحول حدادنا اليوم إلى عزيمة أقوى على القتال ورد الصاع صاعين. لقد أوجع الإرهابيون قلوبنا بقتلهم لأطفالنا. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن باكستان ستهاجمهم بهدف القضاء عليهم تماما. واسمحوا لي أن أطلعكم على الأعمال البطولية التي قام بها المعلمون والأطفال وخاصة مديرة المدرسة، حتى في أثناء ذلك العمل الإرهابي الجبان الذي وقع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. لقد اختاروا جميعا، بدلا من محاولة إنقاذ حياتهم، البقاء ومساعدة أقرانهم والأطفال. وتلك شهادة تجعلني أفتخر، وأنا فخور بأن أقول إن تلك هي أمتي وهؤلاء هم شعبي. وأنا فخور جدا بتمثيلهم هنا في الأمم المتحدة.

إن باكستان لديها عزم راسخ على مكافحة الإرهاب. وأفكارنا واضحة للغاية وسياستنا معروفة، ونحن نواصل اتخاذ إجراءات تصحيحية. وفي نهاية المطاف، اسمحوا لي أن أُذكر الجميع بأن باكستان لا تزال تشكل رأس الحربة في الحرب الدولية على الإرهاب.

أود الآن أن أعرض وجهات نظر وفد بلدي بشأن الموضوع قيد المناقشة اليوم. إننا نؤكد على أن ثمة فرقا واضحا بين الجريمة العابرة للحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونرى أنه ليس كل الجرائم المنظمة عبر الوطنية عابرة للحدود بطبيعتها، والجرائم العابرة للحدود قد تكون غير منظمة. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه يمكن للإرهابيين الاستفادة من عدم وجود تدابير فعالة لمراقبة الحدود ومن الأنشطة الإجرامية المرتبطة بذلك. ومن ثم، فإننا نوافق تماما على ضرورة المكافحة الفعالة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وإنشاء آليات فعالة لمراقبة الحدود لمنع نشوء أي ارتباط بالأنشطة الإرهابية. ونُسلم أيضا بالصلة المعقدة التي قد تكون قائمة بين الإرهاب والنشاط الإجرامي والمراقبة الفعالة للحدود. ونتفق تماما مع أهداف المجتمع الدولي المتعلقة بالتصدي لها بنجاح من خلال اتخاذ تدابير وطنية وثنائية وإقليمية ودولية مناسبة.

وتؤمن باكستان بضرورة أن تراعي أي استراتيجية فعالة لتحقيق تلك الأهداف النقاط التالية: أولا، تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن تعزيز الرقابة على الحدود واتخاذ تدابير فعالة ضد الإرهاب والأنشطة الإجرامية. ثانيا، إن التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات، أمر مهم لتحقيق الأهداف المرجوة. ثالثا، ينبغي تصميم الاستراتيجيات بما يتلاءم مع التحديات المحددة التي تشكلها الديناميات والأوضاع الخاصة للمنطقة المعنية. وأخيرا، من المهم جدا بناء طاقات وقدرات الدول التي تواجه تلك التحديات.

إن باكستان تدرك تماما التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والصلة المفترضة للإرهاب بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتتصدى لهذه التحديات. لذلك، لا يزال اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة الحدود يشكل موضوعا رئيسيا لتعاوننا الثنائي مع البلدان المعنية. واتخذنا عددا من المبادرات لبناء التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتؤكد باكستان مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسنواصل التعاون مع المجتمع الدولي في معالجة التحديات الناجمة عن العوامل التي تعقد عملية تصدينا لهذه الآفة، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونعتقد أنه يجب أن تنطوي التدابير الدولية المتخذة في هذا الصدد على احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، وينبغي أن تهدف إلى تجنب أي ازدواجية في العمل الذي تضطلع به مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها. ويمتلك المجتمع الدولي بالفعل الإرادة والصكوك والبنية التحتية للتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والمطلوب هو تنفيذ الدول بشكل فعال للصكوك ذات الصلة وقيام تعاون حقيقي داخل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وعملها في إطار ولاياتها الخاصة بها.

في النهاية، اسمحوا لي أن أقول إن باكستان في حداد اليوم، ولكننا سنتكفل، إن شاء الله، بالقضاء تماما على الإرهابيين وأيديولوجياتهم المنحرفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيوزيلندا ترحب بالعزم الثابت الذي عبرت عنه باكستان ردا على الفظائع التي وقعت في بيشاور، وأكرر عبارات المواساة والدعم التي أعربت عنها أمام المجلس قبل ثلاثة أيام في مناقشة سابقة.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي تمثل تذكيرا هاما لمجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام بأن الإرهاب ليس بمعزل عن باقي التهديدات. وفي سياقات عديدة، يرتبط الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ارتباطا وثيقا. وغالبا ما تشكل الأموال التي تقدمها الشبكات الإجرامية شريان الحياة للعمليات الإرهابية، كما

هو الحال فيما يخص توريد الأسلحة. وقد رأينا هذه العلاقة الخبيثة في منطقة غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأماكن أخرى. والاكتفاء بالتركيز على التهديدات الإرهابية على حساب السياق الأوسع الذي يعمل فيه الإرهابيون ليس أمرا تجاوزه التاريخ فحسب، بل إنه بصراحة أمر خطير. إن الجهود الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب هي تلك المحسوبة بشكل جيد لتتلاءم مع ملامح تهديد بعينه.

تشكل هذه المناقشة والاستعراض الاستراتيجي الذي جرت الدعوة إليه فرصا لإعادة تركيز اهتمامنا على ضمان التنفيذ الكامل للأدوات الأساسية القائمة لمكافحة الإرهاب مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن ننتهز هذه الفرصة لضمان دعم المنظومة الشاملة للأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما آلياتها المتعلقة بتقديم المساعدة أو تيسيرها، لهذا التنفيذ بطريقة تستجيب حقا لتحديات الإرهاب المعاصرة.

وما أن يتم تحديد توجهات جديدة والاتفاق على تدابير جديدة، سنحتاج إلي رصد التنفيذ، ويجب أن نكون أمناء بشكل صارم في تقييم فعالية ما قررنا عمله. والأنشطة غير المشروعة التي تساعد على تمويل الإرهاب تختلف من بلد إلى آخر وحتى بين المناطق. ولذلك، فإن النهج الواحد الذي يناسب الجميع لن يكون فعالاً البتة. وعلى سبيل المثال، فقد ظل تهريب المعادن والماس لفترة طويلة عنصراً أساسياً في الصراعات في أفريقيا، إلا أنه في الآونة الأخيرة، تزايد دور الاتجار بالكوكايين. وعلى النقيض، كما أكدت ألمانيا منذ فترة وجيزة، قد يكون الصيد المحرم للحيوانات البرية عبر الحدود عاملاً متزايداً في ديناميات النزاع.

والتقييم الواضح للمخاطر ونقاط الضعف ذات الصلة خطوة حاسمة في أي استجابة، وخاصة في أوضاع الصراع، ولكن يجب أن تكون التقييمات مستمرة، وكما قلت من قبل، يجب أن تكون أمينة بشكل صارم. كما أن التنسيق الثنائي والإقليمي وتبادل المعلومات ضروري، وكذلك وجود آليات وطنية متكاملة لمواجهة تلك التهديدات. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدورها من خلال التأكد من أن الكيانات ذات الصلة، وليس أقلها الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، تعتمد نهجاً منسقاً ومتماسكاً للتعامل مع تلك التحديات.

والسلطات الوطنية، لا سيما الشرطة والجهة المسؤولة عن ضبط الحدود، تقف في الخط الأمامي تماماً للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولكن، بالنسبة للكثير من الدول – وهي الأكثر تضررا من تلك الظواهر – لا تزال هذه المؤسسات ضعيفة. وينبغي للمجتمع الدولي العمل على المستوى الثنائي أو من خلال المحافل المناسبة للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية ذات الصلة.

ونيوزيلندا ترحب بالاستعراض الاستراتيجي المقترح. ونأمل أن يتسنى من خلاله إلقاء الضوء على الاستجابات التي تعالج الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وكيف يمكن أن يعزز بعضها بعضا، وتحت أي ظروف، ونأمل أن يشمل خيارات محددة يمكن للمجلس أن ينظر فيها. وكعضو في المستقبل، فإننا نتطلع إلى فرصة للقيام بذلك تماماً. ويجب أن يكون الاستعراض متصلاً بجهود الأمم المتحدة في عدد من المجالات، بما في ذلك تسوية النزاعات. وبالتالي، ستبحث نيوزيلندا عن صلات بين ذلك الاستعراض وغيره من الاستعراضات الجارية حالياً، مثل تلك المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير خارجية تشاد على ترؤس مناقشة اليوم.

قبل أن أبدأ، أود أن أتكلم بإيجاز عن الهجمات الإرهابية الأخيرة في باكستان وأستراليا. إن الاعتداءات الجبانة على الأطفال في مدرسة وعلى المدنيين الأبرياء في مقهى هي تذكرة مؤلمة بأنه ما من أمة بمأمن من الإرهاب. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة أعمال العنف الشنيعة والخرقاء تلك. والشعب الإسرائيلي يعرب عن تعازيه وتعاطفه مع أسر الضحايا في باكستان وأستراليا ويصلي من أجلهم، كما نصلي من أجل الشفاء العاجل لجميع المصابين.

أريد أن أبلغ المجلس بأمر بدأ صغيراً وظهر في منطقتنا قبل بضع سنين. وكأي مشروع جديد، فقد تحصل على التمويل، وجند أصحاب المهارات، وحصل على المعدات اللازمة لعملياته اليومية. واكتسب المشروع زخماً واستطاع تجنيد المزيد من الأشخاص وتنمية قاعدة إيراداته والحصول على أدوات أكثر تطوراً. وشأنه شأن بدايات كثيرة، فقد تحول إلى وسائط الإعلام الاجتماعية لتضخيم رسائله وكسب المزيد من الشهرة – الأمر الذي ساعده على المزيد من النمو. وسرعان ما وسع حافظته لتشمل أعمالاً غير قانونية، بما في ذلك سرقة النفط الخام وبيعه والخطف والتهريب والاتجار في البضائع. واليوم، صارت تلك المؤسسة التي لديها أصول تبلغ بليون دولار اسما معروفاً – الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروفة أيضا بـ ”داعش“.

إن الصعود الخاطف لداعش مجرد مثال لـ ”الإرهاب في شكل جديد“. فالجماعات المتطرفة تستخدم كل الأدوات والوسائل المتاحة لها للنهوض بأهدافها الأيديولوجية المتطرفة وارتكاب أعمال وحشية خرقاء. والصور المؤرقة للإرهاب ستبقى ماثلة في أذهاننا إلى الأبد – أطفال المدارس الذين قتلتهم طالبان، والصحفيون الذين أطاحت داعش برؤوسهم، والمسيحيون الأبرياء ممن ذبحتهم حركة الشباب، وعدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء ضحايا الهجمات الانتحارية التي ارتكبها حزب الله وحماس. وبغية التصدي بشكل فعال للتهديد الذي يشكله الإرهابيون، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لكل وسيلة يترسخ بها وجود الجماعات المتطرفة أو تنمو. ولمواجهة الإرهاب في شكله الجديد، يتعين علينا منع الإرهاب وإجهاضه وتقويضه. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نستثمر في مجال مكافحة الإرهاب بنهج ثلاثي الأبعاد لمكافحة الإرهاب ومنعه.

أولاً، يجب علينا قطع خطوط الإمداد التي تنشأ مع شبكات الجريمة المنظمة. فالجماعات الإرهابية تعتمد على الشبكات الإجرامية لتزويدها بالأسلحة والذخائر. وحزب الله، على سبيل المثال، يدير واحدة من أكبر العمليات الإجرامية العالمية وأكثرها تطوراً في العالم. ولسنوات عدة، قام بتمويل الإرهاب من خلال أعمال إجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وتزوير العملات. وفي عام ٢٠٠٨، اعتقلت السلطات الألمانية لبنانيين اثنين من أعضاء حزب الله كان بحوزتهما أكثر من ٨ ملايين يورو تحصلا عليها من الاتجار بالكوكايين. وفي عام ٢٠١١، كشفت السلطات الأمريكية عن مخطط واسع النطاق لحزب الله للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال كان يدر قرابة ٢٠٠ مليون دولار شهرياً للمنظمة الإرهابية.

وبالإضافة إلى جمع الأموال من خلال مبيعات المخدرات، فإن حزب الله ضالع بشكل عميق في تهريب العملات المزورة والبضائع المسروقة. وفي عام ٢٠٠٩، كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة عن أن عضواً في حزب الله يرتبط بعالم الجريمة في فيلادلفيا كان يحاول بيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب المحمولة والسيارات المسروقة. وعلى المجتمع الدولي أن يطور استراتيجية قوية لقطع تدفق الأموال من المنظمات الإجرامية إلى الجماعات الإرهابية. وبقطع تلك الصلة، سوف نقطع شريان الحياة المالي واللوجستي الذي يبقي تلك الجماعات الإرهابية على قيد الحياة.

ثانياً، يتعين على مجلس الأمن مواجهة الدول الراعية للإرهاب. وحقيقة الأمر، إن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تدعم وتأوي وتمول وتدرب وتهرب الإرهابيين والأسلحة في منطقتنا. إن قطر تمول حركة طالبان في أفغانستان وجبهة النصرة في سوريا وحماس في غزة، بشكل مكثف. وفي غزة، وقبل أيام قليلة، نظمت حماس مسيرة حاشدة وجه خلالها أبو عبيدة، الناطق باسم الجناح العسكري لحركة حماس، الشكر علانية لقطر وإيران على دعمهما المستمر. وبالإضافة إلى تمويل حماس، تدعم إيران حزب الله بحوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً لكي تشن حرباً نيابة عنها. وخلال العامين الماضيين فحسب، اعتقل نشطاء حزب الله في نيجيريا وتايلند وقبرص بتهمة التخطيط لهجمات ضد المدنيين. وبتعليمات من إيران، أعلن حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، صراحة أن قواته ستضمن بقاء نظام الأسد في سوريا.

لم يعد المجتمع الدولي يستطيع أن يتجاهل التهديد العالمي الذي يشكله حزب الله أو أن يقلل من حجمه. ففي بيانه التأسيسي، يتعهد حزب الله بالولاء للزعيم الأعلى الإيراني، ويسعى لإقامة نظام إسلامي ويدعو إلى الحرب ضد إسرائيل والغرب. والجماعات الإرهابية ستواصل تقويض السلام والأمن الدوليين مادامت أطراف من الدول تقدم لها الأسلحة والتمويل والتدريب والملاذ الآمن. وسيبقى استقرار الشرق الأوسط وازدهاره أمراً بعيد المنال إلى أن يكشف مجلس الأمن القناع عن تلك الأنظمة المارقة ويحملها على إنهاء دعمها للإرهاب.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي توسيع نطاق الجزاءات ضد الجماعات الإرهابية وتعزيزها. هناك حاجة إلى إجراءات أكثر فعالية لتقديم الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية إلى العدالة. لا بد من إنشاء آليات لتجميد أصولهم المالية ومنع تنقلهم عبر أراضي الدول الأعضاء. كل الديمقراطيات تحافظ على خط رفيع بين الدفاع عن الحريات المدنية والتمسك بسيادة القانون. الأمر ليس سهلاً، لكن لا يمكن أبداً أن نسمح للجماعات إرهابية بأن تكون لها اليد العليا.

إن القرار الذي صدر مؤخرا عن محكمة العدل الأوروبية مجحف بحق ضحايا هجمات حركة حماس الإرهابية. فقد أصبح الإرهاب مشكلة عالمية، ويجب على جميع أولئك الذين يذودون عن الحرية أن يبذلوا جهدا متواصلا في مكافحته. ولن يتراجع الإرهاب من تلقاء نفسه، كما لا يمكن دحره بمجرد قبول المعتدلين أو بتقديم التنازلات. ويؤدي التهاون معه إلى الكوارث وسنتحمل جميعا عواقبه. ويجب أن نقف جنبا إلى جنب – من أجل أطفالنا وأممنا ومستقبلنا المشترك – ونعمل معا على مساءلة جميع أولئك الذين يدعمون الإرهاب ويشاركون فيه.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): في مستهل بياني، أود أن أعرب عن شعور مالي بالسرور والارتياح لرؤية تشاد، البلد الشقيق، وهي تتولى رئاسة أعمال مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وتواصل تشاد اليوم السعي بلا هوادة إلى إحلال السلام واستتباب الأمن في منطقة الساحل وفي المنطقة بأسرها. ونحن في مالي نشعر بامتنان عميق لتشاد ونحيي ذكرى أولئك التشاديين الشجعان الذين سقطوا في ساحة المعركة في شمال بلدنا. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى أستراليا، على قيادتها الممتازة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

يرحب وفد بلدي باعتماد القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤). ونشكر وكيل الأمين العام، فيلتمان، على إحاطته الإعلامية، ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، السيد تيتي أنطونيو.

إن الجميع يتفقون على أن الإرهاب بات يمثل اليوم التهديد الرئيسي للسلم والأمن والاستقرار في العالم. وتذكّرنا الصور

الواقعية التي تتسم بالصدمات النفسية المباشرة التي تسببها الهجمات الإرهابية التي تشن في جميع أنحاء العالم – كما هو الحال في الهجمات التي شنت يوم الثلاثاء في إحدى المدارس في مدينة بيشاور في باكستان، وأزهقت بسببها أرواح ١٣٢ من أطفال المدارس الأبرياء – بأن وحش الإرهاب هذا ما زال أبعد ما يكون عن الهزيمة. وقد تكبدت مالي، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الأخرى التي أصبحت ضحية للإرهاب، بل ما زالت تتكبد للأسف، الخسائر الفادحة للإرهاب في أعقاب احتلال المناطق الشمالية منها من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة. وأدين بأقوى العبارات، في هذه القاعة التي تعتبر بين أكثر المحافل رمزية على الإطلاق، تلك الأعمال البشعة، التي لا يمكن تبريرها أبدا، وأعرب عن خالص تعازي ومواساة شعب وحكومة مالي إلى جميع ضحايا الإرهاب في سائر أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالموضوع المحدد لمناقشة اليوم، أود أن أتشاطر مع المجلس النهج الذي اتبعته حكومة مالي في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وفي الواقع، فإن السلطات في مالي تدرك دائما أهمية منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب. ولا يتناول النهج الكلي الذي نتبعه، والذي استفاد من مبادرات دولية أخرى، الاستجابة للتهديدات الإرهابية فحسب، بل يتناول أيضا جميع المسائل الأخرى ذات الصلة، من قبيل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وعمليات أخذ الرهائن، التي تشكل شريان حياة لتلك التهديدات.

تحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت حكومة مالي استراتيجية وتدابير واضحة تجمع بين الجهود الإنمائية ومكافحة الفقر وإيجاد ترسانة لقمع تلك التهديدات. وأصدرنا على الصعيد الوطني، قانونا في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن قمع الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وقانونا آخر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. ووقّعت مالي وصدّقت أيضا على معظم الصكوك القانونية العالمية بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن عملية نواكشوط تمثل حافزا مكّن من اتخاذ تدابير هامة بهدف التصدي لارتفاع موجة الإرهاب في منطقة الساحل. ومكّن مؤتمر القمة الأول لهذه العملية المعقود في نواكشوط في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر من اتخاذ قرارات هامة ترمي إلى تفعيل المنظمة وتمكينها من التصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أذكّر بكلمات رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد، إبراهيم بوبكر كيتا، في المنتدى الدولي بشأن السلام والأمن في أفريقيا، المعقود في يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر في داكار: ”ما دامت المشكلة القائمة في جنوب ليبيا لم تحل بعد، فلن يكون هناك سلام في منطقتنا“.

وعلاوة على ذلك، أنشأت بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا وتشاد مجموعة دول منطقة الساحل الخمس في نواكشوط في شباط/فبراير، وهي هيئة لتنسيق السياسات الإنمائية والأمنية في حيزنا المشترك من أجل سد الثغرات الأمنية لفرادى الدول في منطقتنا. وينعقد مؤتمر قمة مجموعة دول منطقة الساحل الخمس اليوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط، ومن المتوقع أن يتخذ رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة اتخاذ قرارات هامة بشأن موضوع جلستنا اليوم.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة التطرف العنيف، فإنه يجب علينا أن نشدد على مزايا الحوار والتفاهم المتبادل. ويجب علينا أن نكافح إغراء التعصب. ولذلك السبب فإن النهج الآخر الذي تتبعه حكومة مالي يقوم على مكافحة تلقين الشباب بل المسنين أيضا ذلك الإغراء. وفي الواقع، فإن من الأهمية بمكان أن يحل خطاب السلام محل خطاب التحريض على الكراهية اليوم أكثر من ذي قبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتنان حكومة مالي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب، لتدريب ٥٠٠ من الأئمة الماليين في المغرب. وقد سمحت هذه المبادرة الهامة

لصاحب الجلالة، وهي تشمل بلدانا أخرى أيضا، بإيصال ونشر قيم الإسلام المتمثلة في السلام والتسامح وقبول الاختلاف في الرأي. ويمثّل تعزيز الإسلام المعتدل والحقيقي ردا ملموسا على التطرف. وما فتئت قيم الإسلام الحقيقي تشكّل مصدر إلهام للزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية في المناطق الشمالية من مالي في التصدي بقوة للجماعات الإرهابية المسلحة.

واليوم، يصعب التمييز بين الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة في شمال بلدي، وهذا هو جوهر المشكلة. وما تزال حكومة مالي على اقتناع بأن حل الأزمة في شمال البلد يتطلب حلا سياسيا، وهو أيضا أيسر السبل لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بهدف الفصل بين الإرهابيين والجماعات المسلحة. ومن هذا المنطلق، فقد كرر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في عملية نواكشوط الذين اجتمعوا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في أكرا، وفي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط، التأكيد على التزامهم بسيادة جمهورية مالي وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الطابع الموحد – وأشدد على الطابع الموحد – لدولة مالي وصيغتها الجمهورية. وكرروا أيضا دعوتهم سائر الجماعات المسلحة في شمال مالي، من الموقعين على اتفاق واغادوغو المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، إلى النأي عن الجماعات الإرهابية. ورحبوا بالنتائج التي تحققت في سياق محادثات السلام المشتركة بين الأطراف المالية، التي بدأت في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه، بدعم من جهود الوساطة الدولية، وأجرتها الجزائر، ودعوا أيضا الأطراف المالية إلى إبرام اتفاق حين تستأنف محادثات السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على أساس مشاريع الاتفاق التي قدمتها الوساطة إلى الأطراف المعنية.

ويتعين على مجلس الأمن الآن أن يطلب – على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢١٠٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٤ (٢٠١٤) المتخذين في إطار الفصل السابع من الميثاق – من الجماعات المسلحة التي وقّعت على اتفاق واغادوغو المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، النأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية. وندعو أعضاء مجلس الأمن القادرين على ممارسة الضغط أن يفعلوا ذلك بغية ضمان الالتزام الشخصي لقادة الحركات المسلحة بعملية الجزائر التي يتوقع استئنافها في كانون الثاني/يناير المقبل، كي يتسنى إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي في جمهورية مالي في أقرب وقت ممكن.

في الختام، نؤكد من جديد على النداء الموجه إلى مجلس الأمن من رؤساء الدول والحكومات لعملية نواكشوط من أجل التعجيل باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرات البعثة المتكاملة، وذلك لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وقد أعرب قادة عملية نواكشوط عن استعدادهم الكامل، بالتشاور مع الأمم المتحدة، للإسهام في تعزيز البعثة المتكاملة، وبخاصة عن طريق إنشاء قوة تدخل للبلدان المساهمة – استناداً إلى نموذج قوة لواء التدخل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – على أن يتم نشرها في الجزء الشمالي من مالي، في إطار البعثة المتكاملة وبوسائل قوية وقواعد اشتباك، وذلك للمساهمة في مكافحة المجموعات الإرهابية المسلحة والجماعات الإجرامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية المفيدة (S/2014/869، المرفق) بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأود أيضاً أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، وممثل الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن العزاء وصادق المواساة إلحكومة وشعب باكستان، وكذلك للأسر المكلومة ضحايا الهجوم الإرهابي الأخير على مدرسة في بيشاور. وتدين ماليزيا بشدة الهجوم وقتل أطفال المدارس الذي لا جدوى من ورائه، ونود أن نعرب عن تأييدنا لباكستان وشعبها وتضامننا معهما في هذه الأوقات العصيبة.

يشكل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود تهديداً خطيراً للاستقرار العالمي والسلام والأمن. ومن الواضح أن الإرهاب، بما في ذلك صلته بالجرائم العابرة للحدود مثل غسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب البشر، والاختطاف والقرصنة تشكل جزءاً من مجموعة معقدة من التحديات الأمنية الجديدة للمجتمع الدولي، التي يتعين التصدي لها على وجه السرعة من جميع الجوانب وفي جميع المحافل.

ونلاحظ بقلق أن هناك أدلة متزايدة على أن وجود الجماعات الإرهابية الضالعة في الجريمة العابرة للحدود من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها. وعلى النحو المبين في الورقة المفاهيمية، ساهمت مشاركة الجماعات الإرهابية في الجريمة العابرة للحدود في الكثير من الحالات في تقويض سلطة الدول، وأمنها واستقرارها، وحكمها، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون. وثمة أيضاً ما يشير إلى أن الجماعات الإرهابية، في بعض الحالات،تجني الأرباح الكبيرة المتأتية من مشاركتها في الجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والاختطاف.

وفي هذا الصدد، نتفق مع الاقتراح بأن ثمة حاجة إلى النظر إلى الأثر الاستراتيجي في الربط بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. من الواضح أن الجريمة العابرة للحدود يمكن أن تضعف سلطة الدولة وقدراتها العسكرية والشرطية. يمكن للجريمة العابرة للحدود أيضاً أن تزيد في تشجيع الجماعات الإرهابية وتجعل منها منافساً لا يُستهان به للدولة. وعلى هذا النحو، نتشاطر الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى أن تنظر الأمم المتحدة في جميع الأدوات المتاحة لها من أجل تقليص المساحة الاستراتيجية التي تتيحها الجريمة العابرة للحدود للجماعات الإرهابية ثم القضاء عليها في نهاية المطاف.

ربما يمكن للتدابير المقترحة، مع ذلك، الاستناد إلى الموارد المتاحة والعمل الجدير بالثناء الذي يتم بالفعل، بما في ذلك الخبرات التحليلية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والخبرة في مجال بناء القدرات لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى نطاق أوسع، فإن الجهود المبذولة ينبغي أن تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والصناديق والبرامج، والبعثات الميدانية للأمم المتحدة، حتى تكون استجابة الأمم المتحدة الموحدة أقوى وأكثر تكاملاً. وبهذا النهج الشامل والمتزامن، يكون لدى الأمم المتحدة حقاً القدرة على تقديم الدعم المؤثر إلى المناطق والبلدان الأكثر عرضة لخطر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

وتؤيد ماليزيا تماماً الركائز الأربع لنهج استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، ومنع ومكافحة الإرهاب، وبناء القدرات على مكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الواقع، من الأهمية بمكان معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، التي تشمل، في جملة أمور، الفقر؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والإقصاء السياسي؛ والتهميش الاجتماعي – الاقتصادي.

تؤدّي الجماعات والأفراد في البيئات الضعيفة التي تعاني من الفقر دور المجندين المحتملين للتطرف. وغالباً ما يستغلّ المتطرفون الحالة الناجمة عن الفقر والتهميش لتهيئة الظروف

التي تمكنهم من القيام بأعمال العنف. ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لجلب ثمار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المتوازنة والمستدامة إلى المناطق التي تفتقر إلى مثل هذه التنمية.

تدين ماليزيا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤكد من جديد ضرورة مكافحة الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين والناجمة عن الأعمال الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، وذلك باستخدام جميع الوسائل بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. في أعقاب تفشي الإرهاب وانتشار الجماعات المتطرفة العنيفة – من حيث الاستيلاء الفعلي على الأراضي أو على مساحة فكرية أو أيديولوجية – شاركت ماليزيا في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في أيلول/سبتمبر الماضي. وفي القيام بذلك، تسعى ماليزيا إلى تقديم الدعم من أجل حفز العمل الدولي لمكافحة الإرهاب بشكل عام وآفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص.

وبينما نسلم بالحق السيادي المكتسب للدول الأعضاء في تأمين حدودها، نود أن نشدد على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في قيادة وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لتحديات الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ينبغي أن تعزز التعاون فيما بينها لمنع الجماعات الإرهابية من الاستفادة من الجريمة العابرة للحدود. ومن المهم أيضاً بالنسبة للجنة بناء السلام وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة أن تدعم تنمية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية لمنع المسؤولين عن الجرائم العابرة للحدود والتحقيق في أمرهم وملاحقتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

ونرى أيضاً أنه لا بد للدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، من تعزيز التعاون والاستراتيجيات وبناء قدراتها على تأمين حدودها ضد الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. ويمكن القيام بذلك من خلال التعاون في شكل تبادل المعلومات، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتدابير بناء الثقة.

وفي الختام، تؤيد ماليزيا تماماً الشعور والروح اللذين يكمنان وراء عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وسوف تواصل ماليزيا تقديم دعمها الكامل والتعهد بالتعاون من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود من أجل المنفعة المتبادلة فيما بين البلدان والمواطنين في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. وأعرب أيضاً عن امتناني للورقة المفاهيمية المفصلة (S/2014/869، المرفق) التي أعدتها تشاد بشأن هذه المسألة.

تقدر اليابان كثيراً هذه المبادرة المشتركة بين القطاعات، ليس فقط من جهة إجراء المناقشات التنفيذية بشأن مسائل محددة مثل الإرهاب، والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود، ولكن أيضاً المناقشات الاستراتيجية والمتعددة الأبعاد، مع ا مراعاة منظور أوسع نطاقاً يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها.

وما فتئت اليابان تبادر إلى عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا لأكثر من ٢٠ سنة، وموضوعه

المستمر هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. إحدى الدعائم الأساسية في عملية مؤتمر طوكيو هي توطيد السلام والاستقرار كشرط مسبق للتنمية، في سياق التعامل مع ما يسمى بالأسباب الجذرية للصراعات وتجنب تكرار الصراعات من خلال تعزيز الحكم الرشيد.

وبغية تعزيز تلك العملية، عقدت اليابان في طوكيو الشهر الماضي حلقة عمل بشأن التعاون الإقليمي في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، بحضور مشاركين من بلدان المنطقة. وبطرق من هذا القبيل، ما فتئنا ننادي بأهمية إرساء السلام والأمن من منظور أوسع نطاقا بكثير من أجل تعزيز التنمية في أفريقيا.

وتؤيد اليابان فكرة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشارك في مناقشات استراتيجية وشاملة، وكذلك في مناقشات محددة وتنفيذية، آخذا في الاعتبار المنظور الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات وحلها. ونرى، على سبيل المثال، أن هذه المناقشات ينبغي أن تستعرض الصلات المحتملة بين الأنشطة على أرض الواقع – من قبيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة – وعمليات الأمم المتحدة المحددة الأخرى. ومن شأن هذا النهج أن يعزز فعالية وكفاءة الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة عموما، وبالتالي مضاعفة الجهود التي نبذلها إلى أقصى حد. ولذلك، نؤيد فكرة إجراء استعراض استراتيجي، على النحو المقترح في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2014/869، المرفق)، ونأمل أن يكون استعراضا عمليا ومثمرا، وليس نظريا، ومن ثم يمكننا من إحداث تغيير ملموس على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، أود أن أحيط المجلس علما بمشروع محدد تنفذه حكومة بلدي على أرض الواقع ويمكن أن يشكل مثالا جيدا للمشاريع ذات الأثر المتعدد الأبعاد والشامل. إن مراقبة الحدود في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، ليست بالمهمة السهلة على أي طرف؛ فبسبب وجود الصحراء الكبرى، تشبه هذه العملية محاولة مراقبة حدود في عرض البحر، مما يؤدي إلى مشكلة تتجاوز افتقار البلدان المتاخمة إلى القدرات، وهو عامل ينبغي أن نأخذه في الاعتبار. وما فتئت اليابان تعزز مفهوم المركز الحدودي ذو المنفذ الواحد في أفريقيا بهدف وضع حد لبطء سير إجراءات عبور الحدود اليومية من خلال نظام كفء يستخدم تكنولوجيا متطورة ويشمل جميع إجراءات عبور الحدود، مثل الجمارك والهجرة والتخليص الجمركي للمركبات.

والهدف المنشود من هذا هو تشجيع التجارة عن طريق اختصار الوقت اللازم لعبور السلع للحدود، من خلال التمكين من إتمام كل ما يلزم من إجراءات في نفس الوقت في المركز الحدودي ذو المنفذ الواحد بدلا من التوقف مرتين في كل جانب من أجل الخروج والدخول. وفي الواقع، فإن مواءمة النظم المحلية مع السوق العالمية قد أحدث أثرا. وتبين أن تحسين الإجراءات على الحدود كان له أثر أوسع نطاقا بكثير. فتدابير تعزيز الإجراءات الحدودية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والأشخاص ونقل الإرهابيين وتمويل الإرهاب، في حين أن العكس يمكن أن يكون صحيحا أيضا حيث إن تدابير مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود تترك أثرا إيجابيا من خلال النهوض بالتجارة والاستثمار.

ولئن كان صحيحا أنه ينبغي لنا تناول المسائل المطروحة واتخاذ تدابير عملية بشأنها، الواحدة تلو الأخرى، فإنه من الصحيح أيضا أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى تنفيذ هذه التدابير المحددة من منظور عام أكثر شمولا بغية زيادة فعالية وكفاءة الجهود التي نبذلها لأقصى حد ممكن. وأرى أن اعتماد منظور أوسع نطاقا من خلال مركز الحدود ذي المنفذ الواحد مثال جيد على ذلك النهج. وتأمل اليابان أن تُعمم طريقة التفكير هذه في مناقشات المجلس في المستقبل.

أود أن أختتم بإعادة التأكيد على عزم اليابان على مكافحة أي مشكلة يمكن أن تقوض تحقيق السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وبوصفها عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، ستواصل القيام بدور نشط في مناقشة سبل أكثر كفاءة وفعالية لمكافحة هذه المشاكل بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس، في البداية، نود أن نهنئ تشاد على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر ونشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب وعلاقة الإرهاب بالجرائم المنظمة العابرة للحدود. وأود أيضا أن أهنئ أستراليا على إدارتها الكفؤة لمجلس الأمن للشهر الماضي. ويهنئ وفد بلادي دولتكم، تشاد، على جهودها في اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) هذا اليوم.

إن اجتماع مجلس الأمن الدولي هذا اليوم يسلط الضوء على ظاهرة خطيرة، وهي تنامي وازدهار الإرهاب وتعاونه مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تتنامى أنشطتها مع ازدياد الأعمال الإرهابية، حيث إن كلاهما يعتمد على الآخر. لقد طرأ تحول وتغيير نوعي في طبيعة الإرهاب وعلاقته بالجرائم المنظمة، فكلاهما عابر للحدود ويساهمان في تهديد أمن وزعزعة استقرار الشعوب ويحدان من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويستنزفان موارد الدول ويؤثران على عملية تعزيز نظام الحكم الديمقراطي وتسببا في خلق أزمات إنسانية كثيرة وصعوبات في إيصال المساعدات الإنسانية لآلاف النازحين واللاجئين. وإن العراق نموذج لأكثر المتضررين جراء ذلك.

يشير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات في تقريره (S/2014/815) إلى أن وسائط الإعلام وصفت كيان داعش الإرهابي بأنه أغنى منظمة إرهابية في العالم. ويعتمد في قوته وتمويله على أساليب وطرق إجرامية تزرع الخوف والإرهاب في الناس من خلال الخطف والابتزاز والسرقات وتهريب قطع الآثار العراقية والسورية التاريخية والثمينة والمتاجرة بالنساء والأطفال، وسيطرته على حقول النفط في العراق وسوريا. ويعد تهريب النفط والآثار العراقية والتجارة بالبشر والأعضاء البشرية من أهم مصادر إيراداته وتمويل أنشطته، مستفيدا من وجود شبكات التهريب في المنطقة. إن ضعف ضبط الأمن على الحدود المشتركة نتيجة الأزمة السورية، وتَمَكُّن كيان داعش من السيطرة على الأراضي والمدن العراقية المتاخمة للحدود السورية ساعد على تأسيس العديد من هذه الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنتقل بحرية في هذه المناطق وعبر الحدود، والمتاجرة بالآثار العراقية. ولا بد من تذكير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وتحديدا الفقرة ٧ منه التي تنص على أن ”تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتيسير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أُخذت بصورة غير قانونية“.

إن كيان داعش الإرهابي يستغل المناطق التي يسيطر عليها في العراق وسوريا لينهب ويهرب ويتاجر بالآثار الثمينة لتمويل أنشطته الإرهابية. ويعتمد على شبكة من الوسطاء العراقيين، ومن دول الجوار في سوريا ولبنان وتركيا، يسهلون تمرير وبيع الآثار والنفط والغاز وإيصالها إلى الدول الأوروبية والمناطق الأخرى.

إن هذه الشبكة المعقدة التركيب من المنظمات الإرهابية والوسطاء والدول التي تشتري بشكل غير شرعي وغير قانوني، لا تلتزم بقرار مجلسكم بموجب الفصل السابع وتهدد الأمن

والسلم الدوليين. ولا بد لمجلسكم الموقر بكل قوته الحد منها وإيقافها، ووضع الشركات والأشخاص التي تتعامل معهم في القائمة السوداء وإلزام الدول بإيقافهم ومحاسبتهم وفق الأطر والقوانين الدولية.

إن الالتزام بتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢١٧٠(٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) كفيل بالحد من تنامي تهديد وخطر الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، التي تساعد بشكل كبير على ديمومة تدفق الموارد المالية للمنظمات الإرهابية. وإن التعاون الدولي والإقليمي والالتزام بتنفيذ القرارين أساسي وضروري، خصوصا في المجالات الأمنية والاستخباراتية وضبط أمن الحدود وبناء القدرات.

إن العراق من الدول المتضررة من جراء الاتجار بآثاره وممتلكاته الثقافية والدينية ويؤيد إصدار قرار حازم وجرئ وفي إطار الفصل السابع، ونشارككم الرأي بوجود ترابط بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود خصوصا وإن العراق يعاني من وجودهما على أرضه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أعرب عن تقديري لمبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، مع التركيز بصفة خاصة على القارة الأفريقية.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لضيق الوقت، سألقي نسخة مختصرة من بياني، وستكون الصيغة الكاملة للنص متاحة عبر تويتر.

هذا الأسبوع شعر العالم بالصدمة إزاء الأحداث الإرهابية التي وقعت في أستراليا وباكستان واليمن. وتدين مملكة هولندا هذه الهجمات الوحشية بأشد العبارات. وتذكرنا هذه الأحداث كيف يمكن لأعمال الإرهاب استهداف المدنيين الأبرياء عشوائيا، وكيف أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن في كل مكان. وتظهر هذه الأعمال الإرهابية أن الإرهاب أحد أكبر التحديات التي نواجهها في وقتنا الحاضر. ينبغي التصدي للإرهاب على الصعيد العالمي، وينبغي لجميع البلدان أن تبذل جهودا في سبيل تحقيق تلك الغاية. وبغية أن تكون هذه الجهود بناءة، نحن بحاجة إلى مواصلة الالتزام الراسخ بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن حكومة مملكة هولندا ملتزمة التزاما شديدا بمكافحة جميع أشكال الإرهاب. ونرأس جنبا إلى جنب مع المغرب الفريق العامل الجديد المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعقدت هذا الأسبوع الجلسة الافتتاحية للفريق العامل في مراكش بالمغرب. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة المغربية في هذا المجال. وفي ضوء تعاوننا الوثيق، السيد الرئيس، نشكركم على إتاحة الفرصة للممثل الدائم للمغرب ولي التكلم، الواحد تلو الآخر اليوم.

ونرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وهذا الدور يحقق ثلاثة أهداف: أولا، تيسير التعاون فيما بين الدول؛ ثانيا، دمج تدابير الوقاية والحماية عبر جدول أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في التنمية؛ وثالثا، تعقب وسائل تمويل الجماعات الإرهابية وقياداتها والأشخاص المرتبطين بها. إن نظام جزاءات الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أحد الأدوات حاسمة الأهمية بغية تحقيق هذا الغرض.

وتزايد الصلات بين الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ونشعر بالقلق حيال تشكيل الأنشطة الإجرامية آلية تمويل للجماعات الإرهابية، لا سيما في بعض المناطق في أفريقيا. وأدى انتشار

الأسلحة نتيجة لزعزعة الاستقرار في ليبيا إلى تعزيز وتشجيع هذه الجماعات الإرهابية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وتأخذ مملكة هولندا هذا التهديد على محمل الجد، ولذا نشرنا وحدة كبيرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وكما قلت في وقت سابق هذا الأسبوع، فإننا نثمن تعاوننا مع تشاد في الميدان في مالي.

في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يتناول فريق عامل خاص معني بالقرن الأفريقي الاستقرار الإقليمي والمسائل المحددة في منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد المزيد من الدول من هذا الفريق العامل للتركيز بدرجة أكبر على الأبعاد الإقليمية المحددة للإرهاب في ذلك الجزء من أفريقيا. وكما ذكرت من قبل، فإن مكافحة الجريمة العابرة للحدود تشكل عنصرا أساسيا في ذلك العمل.

نحن بحاجة إلى جمع المزيد من البيانات التجريبية بشأن الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وتتوفر لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السبل اللازمة للاضطلاع بذلك، وتقييمه للجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا خير مثال على ذلك. كما نقترح استخدام أكثر كثافة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود في القارة الأفريقية.

وتشعر بلدان المنطقة بأثر هذه الجرائم. كما تتأثر أوروبا بها أيضا، وهي في كثير من الأحيان مقصد للاتجار بالأشخاص والمخدرات. وتعتقد مملكة هولندا أنه من الأهمية الحاسمة بمكان إقامة شراكات جديدة بين البلدان الأوروبية والأفريقية لمكافحة التأثيرات المهددة للاستقرار للأنشطة الإجرامية عبر الوطنية. وتقدم الحكومة الهولندية عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للحكومات المتأثرة في جمع البيانات وبناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون. وستستضيف بعثتنا في نيويورك في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مناسبة لمناقشة الآثار الضارة الأوسع نطاقا للجريمة المنظمة عبر الوطنية على التنمية المستدامة في البلدان. ونرحب بشدة بمشاركة الدول الأفريقية.

إن مملكة هولندا شريك في السلام والعدالة والتنمية. لذلك نتعاون تعاونا مكثفا مع النظراء الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على السواء. ونسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية من أجل الاستجابة المشتركة، وتعزيز السلام والعدالة والتنمية، ونرحب ترحيبا شديدا بالاقتراحات المقدمة من البلدان في المناطق المتضررة بشأن السبل الكفيلة بزيادة التعاون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المغربية.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاسة بلدكم الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وخاصة فيما يتعلق بوجاهة اختيار موضوع المناقشة، وعلى وجه التحديد، الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

وتغتنم المملكة المغربية هذه الفرصة لتكرر الإعراب عن إدانتها القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، مؤكدة على أنه ما من شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية. ولذلك، في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنته حركة طالبان على إحدى المدارس في بيشاور، قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتوجيه رسالة تعزية ومواساة إلى الرئيس الباكستاني، فخامة السيد ممنون حسين، وبعث من خلاله برسالة إلى الشعب الباكستاني، أدان فيها هذه الأعمال الشنيعة بأقوى العبارات، مشددا على أن الإرهاب تحظره تعاليم الدين الإسلامي السمح وترفضه الأديان السماوية، ومبادئ الإنسانية والقيم الديمقراطية التي تقدس الحق في الحياة باعتباره المبدأ الأعلى في حقوق الإنسان.

كما ندين بأقوى العبارات اختطاف النساء والأطفال في شمال نيجيريا، إضافة إلى قتل جماعة بوكو حرام الإرهابية للعديد من العشرات منهم. ونؤكد من جديد تضامننا مع حكومة وشعب نيجيريا.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) الذي من شأنه أن يساعد على توطيد الصكوك والقرارات ذات الصلة في مكافحة الإرهاب، وكذلك تلك المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود.

وقد شهد العقد الماضي عودة ظهور الأعمال الإرهابية إضافة إلى زيادة في قدرة الجريمة العابرة للحدود، مما يهدد استقرار الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وشبكات الإرهابيين والمجرمين التي تتعاون أو تضطلع بنشاط في عمليات الاتجار بجميع أنواعها، بالأسلحة والبشر والمخدرات وما إلى ذلك – لا تدخر أي جهد لإقامة صلات لأغراض إجرامية. وللأسف فإن قارتنا الأفريقية ليست استثناء، و لم تسلم منطقة الساحل والمغرب من هذه الآفة.

والحقيقة هي أنه بدراسة وتحليل هذا الخطر، تأكدت بشكل متزايد الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود، والجماعات المسلحة، والحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية ضئيلة الحجم وتمويل الإرهاب.

وقد انضمَّ تجار المخدرات ووسطاء تجارة الأسلحة إلى تنظيم القاعدة عموما وفي المغرب الإسلامي. وهذه الشبكات الإجرامية متشابكة وتدعم إحداها الأخرى، لكنها تتعوّلم أيضا، معزِّزة بالتالي قدراتها على زعزعة الاستقرار وارتكاب المجازر والفظائع الوحشية. إنها تهدد السلم والأمن، ليس في المنطقة الأفريقية فحسب، وبخاصة منطقة الساحل المغربي، بل على المستوى الدولي أيضاً.

وكانت المملكة المغربية بين أولى الدول التي نبَّهت المجتمع الدولي إلى هذه الارتباطات الخطيرة بين التجار، والجماعات المسلحة والإرهابيين في منطقة الساحل، داعية إلى اليقظة والجهود المشتركة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وقد تنامت شواغلنا من اكتشاف الارتباطات بين الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والأسلحة والبشر، واحتجاز الرهائن – السائحين الأبرياء، وعاملي الإغاثة وحتى مسؤولي الأمم المتحدة. وقد دعا بلدي بعدئذ إلى عمل وقائي متضافر من قِبَل دول منطقة الساحل والمغرب لكبح الآثار العكسية المرئية فعلياً لتلك الأنشطة.

إنَّ الأحداث في شمال مالي والانتهاك الخطير لسلامتها الإقليمية، وتَمدُّد جماعة بوكو حرام الإرهابية، التي ينتشر تأثيرها في منطقة الساحل – الصحراء، وتدفُّق المقاتلين الإرهابيين والمجرمين الأجانب لم تؤدِّ إلاَّ إلى تأكيد مخاوفنا، وقد أظهرت أنَّ خطر عدم الاستقرار ليس مجرد افتراض، بل هو فوري وحقيقي، مع تداعيات عكسية على منطقتنا بأكملها. لذا، فقد أدَّت شواغل المغرب إلى دعوتنا إلى عمل متضافر من قِبَل دول الساحل – الصحراء ومنطقة المغرب، لمكافحة مثل هذه الجريمة عبْر الوطنية والإرهاب معاً.

ولكي يعالج بلدي ظواهر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، طوَّر استراتيجيته الوطنية بالاستناد حول حكم الأمن، وتنفيذ إطار قانوني، ومكافحة عدم الأمن الاجتماعي وإصلاح القطاع الديني. وفوق ذلك، ساهمنا في الجهود الدولية – ضمن الأمم المتحدة، بصفتها جزءاً من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وعبْر تعاون مثمر ونشيط مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب – فضلاً عن المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، عبْر التعاون وتبادل الخبرات في مجالات مختلفة مع البلدان الأفريقية الحليفة، وعبْر التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب. وأسهمنا أيضاً في المبادرات والمناقشات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما يشمل المنتدى العالمي المضاد للإرهاب.

إنَّ الإرهاب والجريمة العابرة للحدود يتغذيان على سلسلة معقدة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة، التي يجب التصدي لها بتعزيز الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وتشجيع وتأييد الاحترام لحقوق الإنسان، والاستثمار في رأس المال البشري عبْر التعليم والتدريب الملائمين لتحصين الأفراد ضد الجريمة والتطرف والإرهاب. وهذا ما يجعل بلدي يعتقد أنَّ تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل يستدعي مُلكية كل دولة عضوٍ في المنطقة ودعم المجتمع الدولي على السواء.

ومن الأساسي أيضاً تعزيز أمن الحدود في منطقة الساحل – المغرب، لوقف المخاطر عبْر الوطنية ومنْع التنقل الحرِّ للإرهابيين وتجار الأسلحة والبشر والمخدرات، بغية وقف هذه الطفرة للإرهاب في المنطقة. وبهذا الهدف استضافت المملكة المغربية عدة اجتماعات ومؤتمرات، بينها المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون على مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب، الذي عُقِد في الرباط، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي تُوِّج بإعلان الرباط، الداعي إلى خطوات ملموسة لتحسين أمن الحدود. وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظَّم المغرب في الرباط مجدداً المؤتمر الإقليمي لإعلان جنيف، بشأن العنف المسلح والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت شعار ”إنهاء العنف المسلح من أجل السلام والتنمية“، بهدف تأكيد الحاجة الماسَّة إلى التعاون دون الإقليمي.

وفي سياق مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنبثقة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، اعتُمِدت مذكرة لاهاي – مراكش بشأن الممارسات الجيدة من أجل استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما ذكر للتوِّ زميلي السفير الهولندي. والمغرب يشارك هولندا في رئاسة الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعقد اجتماعاً حول هذا الموضوع في مراكش في ١٥ و ١٦، اعتمد خطة عمل قوية وطموحة لمكافحة الإرهاب الأجنبي.

ختاماً، لأنَّ الإرهاب والجريمة العابرة للحدود لا يبصران الدين، والجنسية، والحدود، يجب على المجتمع الدولي أن يجهِّز نفسه باستراتيجية شاملة للتعبئة والتعاون على جميع المستويات. والقتال ضد آفات القرن الحادي والعشرين هذه يجب أن يكون المهمة اليومية اليقظة دائماً لنا جميعاً، حتى يتمّ القضاء عليها كلياً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد بوريما (النيجر) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء الأربع في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن.

أود في البداية أن أشكر الرئاسة التشادية لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، في إطار برنامج المخاطر على السلم والأمن الدوليين عموماً، وتلك المتعلقة بالإرهاب والجريمة العابرة للحدود خصوصاً. وإننا نشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية حول التقرير الوافي للأمين العام بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية في أفريقيا في مكافحة الإرهاب (S/2014/9)، فضلاً عن السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إنَّ حضور الممثلين رفيعي المستوى بيننا اليوم، بما يشمل وزراء خارجية تشاد، ونيجيريا، ولكسمبرغ وليبيا، ووزير خارجية الأرجنتين والمدير العام للسياسة الخارجية في شيلي، دليل واضح على أهمية الموضوع قيد المناقشة، فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ إجراء ملائم.

وكما أوضحت الرئاسة التشادية في المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المُرفق) للمشاركين في مناقشة اليوم وتقرير

الأمين العام، لا يمكن أن يكون هناك أيُّ شكٍّ بأنَّ الإرهاب والجريمة العابرة للحدود متشابكان ومتداعمان. لذا، فإنَّ العلاقة بين الظاهرتين ليست خالية من التداعيات السلبية على جهود منع نشوب النزاع وحلّه على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، بما يشمل جهود مجلس الأمن بصفته الهيئة المسؤولة بشكل رئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين، عملاً بالبنود ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أيضاً يطرح مسألة تحديد ما إذا كانت الأدوات الموضوعة بتصرُّف مجلس الأمن لتحقيق أهدافه تبقى ملائمة للحالة في الميدان، كما تؤكد المذكرة المفاهيمية بحق.

وفي هذا الصدد، فإنَّ الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن – التي عانى سكانها طوال عدة سنوات اعتداءات خطيرة ومتتالية على السلام والأمن، بما يشمل أعمال الإرهاب – تعتقد أنه مع تقديرنا للدعم متعدد الوجوه المقدَّم لجهودنا، من قِبَل الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، سيكون محبَّذاً جداً لتنفيذ تحليل عميق للحالة.

وهذا من شأنه أن يتيح تصميم استراتيجية ملائمة بقدر أكبر. ومما يزيد من الحاجة إلى هذا التفكير الآن أن الأمم المتحدة نفسها بصدد استعراض عمليات حفظ السلام التابعة لها في عام ٢٠١٥، وذلك من أجل تكييفها مع الواقع الراهن. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أنشأت فريقا رفيع المستوى برئاسة السيد جوزيه راموس – أورتا، الرئيس السابق لتيمور – ليشتي والحائز على جائزة نوبل للسلام. وعلاوة على ذلك، فإن المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة تتضمن عناصر يمكن أن توفر لنا سبلا نتبعها.

ونحن نؤيد تماما الحجج التي قدمتها الرئاسة في الورقة المفاهيمية، التي تشير إلى أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسعت مسرح عمليات الجماعات الإرهابية مما أضرّ بسلطة وقدرات الدول التي تعمل فيها، ما يعيق بصورة خطرة جهود حل النزاعات لأنها غالبا ما توجد في مناطق مضطربة. وفي المنطقة التي تشملها لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن، فإن أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية، والتي ربما تكون مرتبطة بجماعات أخرى مماثلة، لا تؤدي فحسب إلى تقويض السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها من خلال توسيع نطاق أنشطتها، ولكنها باتت أيضا تؤثر بشكل خطير على استقرار بلدان المنطقة ذاته. وفي الواقع، بالإضافة إلى عملية الاختطاف المروعة لـ ٣٠٠ من الطلاب الشباب من شيبوك، تسببت جماعة بوكو حرام أيضا في فرار آلاف الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من بيوتهم ولجوئهم إلى البلدان المجاورة. وتستصرخ الحالة الإنسانية التي نشأت نتيجة لذلك ضميرنا الجماعي. وبالنظر إلى الطابع المُلِّح للحالة، لا يمكن السماح باستمرارها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ناشدت الدول الأعضاء في حوض بحيرة تشاد وبنن المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة مجلس الأمن، أن يستجيب استجابة ترقى إلى حجم الخطر الذي يهدد المنطقة دون الإقليمية من اقتران ظاهرة الإرهاب بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ليتسنى وقف هذا التهديد واستئصاله من المنطقة إلى الأبد. وبطبيعة الحال، فإن الشركاء في مؤتمر باروس المعني بالأمن في نيجيريا، الذي عقد في أيار/مايو، وفي مؤتمر المتابعة الوزاري بشأن الأمن في نيجيريا، المعقود في لندن في حزيران/يونيه، قد أعربوا عن تضامنهم وتعهدوا بمساعدة البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن، والتي قررت منذ ذلك الحين حشد جهودها. وقد اتخذت بعد ذلك الحين تدابير هامة من أجل إنشاء وحدة استخبارات مركزية ووحدة قوات خاصة مشتركة متعددة الجنسيات، والتي لا يزال يتعين وضعها موضع التنفيذ.

وباتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بالإجماع، فإنه تحدونا آمال كبيرة في أن يُنَفَّذ على نحو مفيد ليتسنى لنا أن نكافح

بفعالية هاتين الآفتين في منطقتنا دون الإقليمية وفي أماكن أخرى، ولا سيما عندما يقدم الأمين العام تقارير عن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لبحث أوجه الترابط بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في أفريقيا ولإلقاء نظرة عامة على الآثار المترتبة عليها بالنسبة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين والسفير تيتي أنطونيو على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والواضحتين. وتؤيد إثيوبيا تأييدا كاملا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، والذي غطى بإسهاب جميع المسائل البارزة. ولذلك، ستكون ملاحظاتي موجزة. وفي الواقع، فقد كان البيان الذي أدلى به السفير أنطونيو شاملاً للغاية. ولا حاجة إلى تكرار ما قاله.

إن الصلة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود مسألةٌ تثير قلقاً حقيقياً لنا في أفريقيا، ولا يمكن أن نكون مغالين مهما أكدنا على تداعياتها على السلام والأمن في قارتنا. فقد وسعت حركة الشباب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات أنشطتها الإرهابية والإجرامية خارج الحدود الوطنية، وتعاني مناطق مختلفة من أفريقيا بالفعل من أثر هذه التطورات السلبية. وليس من السهل دائما التمييز بوضوح بين الأنشطة الإرهابية التي تؤثر على منطقة بأسرها، وغير ذلك من أشكال الجرائم العابرة للحدود، لأنه لا شك في أن إحداهما تؤجج الأخرى.

وفي منطقتنا على وجه الخصوص، تشكل حركة الشباب تهديدات ليس للصومال فحسب، بل أيضا للمنطقة الأوسع نطاقا. وما برحت تلك الجماعة الإرهابية تستفيد من القرصنة والحصول على الفدى وتجارة الفحم غير المشروعة وما تُحصله من ضرائب غير قانونية في تمويل أنشطتها الإرهابية والجنائية الفظيعة. وعلى الرغم من أنه تم إضعاف حركة الشباب بشكل كبير جرّاء العملية العسكرية المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقد وسّعت نطاق أنشطتها خارج الحدود الصومالية. وما فتئت تشنّ سلسلة من الهجمات غير النمطية داخل البلدان المجاورة. وبالطبع، نتذكر جميعا الهجوم الوحشي على مركز ”ويستغيت“ التجاري الذي شنته حركة الشباب في نيروبي في العام الماضي، وأودى بحياة العديد من المدنيين الأبرياء. وما انفكت الحركة تهدد أيضا بشن هجمات مماثلة في إثيوبيا، وما من بلد من بلدان المنطقة في مأمن من الخطر.

وقد أشار اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر، إلى البعد الإقليمي الإرهاب، ولا سيما في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وفي وسط أفريقيا وشرقها. وبناء على ذلك، أعرب عن قلقه البالغ إزاء ازدياد الأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة الإجرامية من جانب الجماعات المتطرفة عبر الحدود الوطنية. ولذلك، دعا إلى التعاون الواقعي والعملي المنحى على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى خبرات عملية نواكشوط وغيرها من من المبادرات المماثلة الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما إلى ذلك.

وفي الواقع، فإن تبادل المعلومات والاستخبارات وتعزيز أمن الحدود وإنشاء آليات منتظمة للتعاون وتقاسم الخبرات

وأفضل الممارسات هي أمور تكتسي أهمية بالغة في التعامل مع التهديد الذي يشكله الإرهاب والجريمة العابرة للحدود على الصعيد الإقليمي. وهذا ما نحاول أن نفعله في منطقتنا دون الإقليمية، ونحن ملتزمون التزاما تاما بمواصلة الاستفادة من تجاربنا في مكافحة خطر الإرهاب والجرائم ذات الصلة من جميع جوانبها.

أما على مستوى المجلس، فنحن نعتقد أن هذه المسألة بحاجة إلى قدر أكبر من الاهتمام الذي تحظى به حتى الآن. وكما تبين بوضوح المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المرفق)، فثمة حاجة إلى التفكير المتأني في الاستراتيجيات القائمة والأدوات المتاحة، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه لا بد للأمم المتحدة وهيئاتها المعنية من تقييم تعاونهما مع مختلف المناطق وتحديد الثغرات بهدف وضع استراتيجية ملائمة من أجل تقديم ما يلزم من مساعدة لبناء قدراتها على التصدي لهذا التحدي،وبالتالي الحد من قدرة الجماعات الإرهابية على الاستفادة من الجرائم العابرة للحدود.

ولا شك أن من الجوهري، بالنسبة لمنطقتنا، أن تضمن تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس تنفذ تنفيذا فعالا. وهنا، يخطر بالذهن فورا الاتجار غير القانوني بالفحم. وبتلك الروح نؤيد التوصيات الواردة في المذكرة المفاهيمية ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن جهود الأمم المتحدة للتصدي للتهديد المتمثل في استفادة الإرهابيين من الجريمة العابرة للحدود في المناطق المتأثرة، بما في ذلك أفريقيا. ولذلك السبب شاركنا أيضا في تقديم القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، ونشيد باتخاذ مجلس الأمن للقرار بالإجماع. ويكمن التحدي الحقيقي في التنفيذ الفعال للقرار، الذي يتطلب تعزيز التعاون والتنسيق من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات. وآمل أن نرتقي جميعا إلى مستوى التحدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تقديري لرئاسة تشاد للمجلس على عقد هذه المناقشة بشأن ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود“. كما أشكر الأمانة العامة والمراقب عن الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن جمهورية إيران الإسلامية تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. ونؤمن إيمانا جازما بأن اللجوء إلى العنف العشوائي وأعمال الإرهاب، سواء كان من جانب الجماعات الإرهابية أو من جانب القوات العسكرية للدولة، وقتل المدنيين وإصابتهم وبث الرعب والخوف بين الجمهور العام، تشكل أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال. وما فتئ بلدي لفترة طويلة هدفا للإرهاب، ونحن ندرك إدراكا تاما الآثار الخطيرة لأعمال الإرهاب على الضحايا وأسرهم وعلى المجتمعات المستهدفة بشكل عام.

لقد أثر الإرهاب لفترة طويلة تأثيرا سلبيا على الحياة اليومية للعديد من الدول، بما في ذلك دولتي، وهو لا يزال يعرض للخطر أمان أعداد متزايدة من الشعوب في جميع أرجاء العالم وأمنها ورفاهها العام. وبالرغم من جميع الجهود المبذولة على الجبهات المختلفة، فإننا بعيدون عن اجتثاث جذور ذلك الخطر. ولا يزال تهديد الإرهاب يؤثر على مجتمعاتنا. ولعقود من الزمان، أدت أسباب وعوامل إلى انتشار الإرهاب، أو أسهمت فيه، في ظروف خاصة. ومع أنه لا شيء يمكن أن يبرر ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء، ينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل أقصى الجهود لاجتثاث جذور الأسباب التي يمكن أن تشكل أراضي خصبة للإرهابيين.

وعلاوة على ذلك، من دواعي الأسف أنه أحيانا يتم استغلال الإرهاب ويحول إلى أداة تستخدم للتأثير السياسي على الآخرين. ولم يتردد البعض في العمل مع الإرهابيين متى ما رأوا ذلك مفيدا لخدمة مصالحهم الجغرافية – السياسية الضيقة الأفق. وبالتأكيد يجب أن نرفض النهج التوظيفي نحو الإرهاب. ومع أنه كثيرا ما يكرر أنه يجب على جميع الدول إدانة جميع أشكال الإرهاب، فإن الواقع أن بعض الدول غير متسقة في نهجها نحو الإرهاب. وتمنح تلك الدول معاملة تفضيلية للجماعات الإرهابية التي تتسق مع مصالحها السياسية القصيرة النظر.

وفي حين نجدد التأكيد على أهمية وضرورة إبرام صك قانوني شامل لمكافحة الإرهاب الدولي، فإن على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده للتوصل لعقد مثل ذلك الصك، الذي ظل قيد النظر لعدة أعوام. وفي ذلك السياق، نرى أن التوصل إلى تعريف توافقي للإرهاب سيعزز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ويضع حدا لحالات الغموض فيما يتعلق بذلك المصطلح الذي يتعرض لإساءة الاستعمال.

واليوم، يشكل التطرف العنيف الكامن إلى حد كبير في الجماعات التكفيرية، والمتجسد في أيديولوجياتها الخطيرة والمتجلي في قسوتها البغيضة ووحشيتها المروعة، الخطر الرئيسي ضمن الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه. ونرفض رفضا باتا القوالب النمطية التي تلصق إسم الإسلام بالأعمال الدموية والعنيفة التي ترتكبها جماعات بغيضة مثل تنظيمات القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وطالبان والشباب وبوكو حرام ومثيلاتها. وتلك الجماعات لا تعدو كونها منظمات إرهابية نشأت من الفوضى والمساعدة التي قدمت لها خلال العقد الماضي. وقدت وجدت الآن أراضي خصبة لها واصطنعت قضية مزيفة جديدة وتحولت إلى وحش يهدد الآن حتى من أنشأوها.

وللأسف، تطور الإرهاب في منطقتنا أيضا إلى ظاهرة بغيضة عابرة للحدود. وبالتالي نحن بحاجة إلى انخراط جميع الدول الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية لمنع حصول المتطرفين على الأموال والمجندين والموارد الأخرى التي يستخدمونها لنشر الرعب في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد لتقديم الدعم المعنوي والمالي للمتطرفين. كما تكتسي الصلة المنشأة بين الإرهابيين وتجار المخدرات أهمية كبيرة في مكافحة الإرهاب.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، بذلت حكومة بلدي كل ما في وسعها لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة. وكخطوة أولى، أمنت حدودها لمنع أي تنقل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الجماعات أو منها. وفي حالات عديدة، أوقف المسؤولون الإيرانيون وألقوا القبض على أشخاص حاولوا استخدام الأرض الإيرانية للعبور أو لإرسال المساعدات المادية إلى الإرهابيين. ولا نزال نكافح الإرهاب بعزم وتصميم. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولية نفسها عن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي مكافحتنا للإرهاب، لا يمكن أن نتجاهل، وينبغي ألا نتجاهل، ضرورة مكافحة إرهاب الدولة. فالنظام الإسرائيلي إحدى هذه الدول التي لديها سجل لا مثيل له وشاذ لاستخدام الإرهاب وسيلة لتعزيز أهدافها. وقد أنشئت إسرائيل على أساس أنشطة قامت بها منظمات إرهابية مثل الهاغانا وأرغون وعصابة شتيرن وجماعات مماثلة استهدفت طرد السكان الأصليين من الأرض التي سعت هذه المنظمات لاحتلالها.

ومنذ ذلك الوقت، لم يتوقف ذلك النظام إطلاقا عن استخدام الإرهاب لترويع سكان الأراضي التي يحتلها وشعوب المنطقة. وما فتئ اغتيال الأشخاص الأبرياء الأداة المفضلة لترويع السكان خلال جميع مراحل وجود النظام. ويكمن استمرار احتلال أراضي الشعوب الأخرى من جانب ذلك

النظام وعدوانه المتكرر في صميم الحالة الراهنة في المنطقة. وينبغي ألا يساور الشك أي أحد في أن تلك السياسات الإسرائيلية تشكل العامل الأهم في إفساح مجال في المنطقة لتلك الجماعات الإرهابية مثل تنظيمات الدولة الإسلامية والقاعدة وجبهة النصرة.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن حزب الله جزء لا يتجزأ من الحياة السياسة اللبنانية. فهو حزب سياسي قائم ذاته، وهو ممثل في البرلمان اللبناني وفي مجلس الوزراء. و لم يشوه الخطاب الخبيث، ولن يشوه إطلاقا صورته، وإسهامه في قضية الشعوب في منطقتنا، وهو تحديدا، مقاومة العدوان المستمر للنظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد اويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر لبلدكم، تشاد، ولوزير خارجية بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشكركم على مبادرتكم بتقديم قرار هام وشامل للغاية – وهو الأول من نوعه بشأن هذا الموضوع، وإسبانيا تتفق اتفاقا تاما مع مضمون القرار.

أقدم أنا أيضا تعازينا الخالصة إلى باكستان وضحايا الهجوم الإرهابي الشنيع على مدرسة في بيشاور، وأعرب عن تضامن إسبانيا واستعدادها لمواصلة العمل لإنهاء أعمال العنف وآفة الإرهاب.

وأنوه إلى إشارة وزير خارجية لكسمبرغ لعواقب هذه الجريمة على الأطفال. حيث أن للأساليب الإرهابية بشكل واضح أثرا غير متناسب عليهم. وبهذا المعنى، فإنني أعتقد أنه من الصواب إدانة تجنيد الأطفال واستخدامهم، لا سيما في سياق الهجمات الانتحارية. وينبغي التعامل مع الأطفال المرتبطين بالجماعات المتطرفة في المقام الأول كضحايا. ويعد احتجازهم لارتباطهم، أو في بعض الأحيان على أساس افتراض ارتباطهم بالجماعات المتطرفة، أمرا مثيرا للقلق بالتأكيد، لأنهم قد يتعرضون لمعاملة مهينة ولاإنسانية. ومن المهم أن نكون حذرين للغاية إزاء احترام المعايير الدولية لقضاء الأحداث.

ولسوء الحظ، فإن الإرهاب قد أثبت على نحو متزايد طابعه العالمي، وضرورة مكافحته من خلال التعاون الدولي. وهذا الشرط بديهي من الناحية الجغرافية فيما يخص الجريمة العابرة للحدود. ويكتسي هنا بناء القدرات أهمية خاصة لأن هذه الجريمة تستهدف هياكل الدولة بالتحديد، مما يضعف الطرف الفاعل الرئيسي في الحرب ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى كون الدولة الطرف الرئيسي على خط المواجهة مع الإرهاب، فإنها أيضا الجهة الفاعلة الرئيسية في ضمان حقوق الإنسان لشعبها، ويجب ألا تتخلى أبدا عن احترام هذه الحقوق، وسيادة القانون في جهودها الرامية إلى معالجة كل من الإرهاب والجريمة المنظمة. ووجود مؤسسات دولة تعمل بشكل جيد هو أمر أساسي، من أجل مواجهة التحديات في مجال العدالة الجنائية، وفرض سيادة القانون بحزم، ضد الهجمات التي قد لا تضرب القانون نفسه فحسب، بل أيضا الموظفين المسؤولين عن إنفاذه.

وحتى لو لم يشارك الإرهابيون مباشرة في الجريمة العابرة للحدود، فإن ارتباطهم بها بديهي، وغالبا ما يستفيدون من عائدات الجريمة، فورا أو من خلال رسوم العبور، أو الابتزاز أو الحماية المدفوعة الأجر للمجرمين. وكما جاء في المذكرة المفاهيمية (S/2014/869 المرفق) المرفقة بالقرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، يتيح هذا السيناريو للإرهابيين الحلول محل الدولة في العديد من الأماكن والمهام.

ومنذ عام ٢٠١٢، وقعت إسبانيا عدة اتفاقيات ثنائية لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك التعاون في مجال مكافحة

الإرهاب. وتكمل الاتفاقات التي أبرمتها خلال السنوات الأخيرة مع أوزبكستان وبنما وكوت ديفوار ومولدوفا، شبكة التعاون الثنائي لإسبانيا في مجال مكافحة الإرهاب، مع مختلف دول منطقة الساحل وشمال أفريقيا. لكن عدا المستوى الثنائي، تعتبر استراتيجية الأمن القومي الاسباني، التعاون ضروريا، في المجال المتعدد الأطراف، باعتباره إطارا فعالا ومشروعا للتصدي للإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الوقاية وبناء القدرات، وعلاج الضحايا. ويستمر بذل هذه الجهود. قبل بضع دقائق، إعتقلت الشرطة الإسبانية ثلاثة شبان، كانوا يعتزمون السفر إلى سوريا للانضمام إلى الدولة الإسلامية. إننا نعمل على ذلك كل يوم، من خلال التضامن والتنسيق، لمواجهة التحديات قيد المناقشة اليوم.

وفي إطار الأمم المتحدة، فإننا نعتبر أنه من الضروري الحفاظ على التعاون المستمر والملتزم في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد لخص وكيل الأمين العام فيلتمان خلال هذا الصباح، الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المديرية التنفيذية، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في السياق العام لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، ومنطقة الساحل، ومناطق أخرى من أفريقيا أو آسيا الوسطى. وقد أشار السيد فيلتمان أيضا إلى دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي وقعت إسبانيا معه مذكرة تفاهم العام الماضي، لتوفير المساعدة التقنية للمشاريع الرامية لمنع الإرهاب الدولي، ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ووصف المراقب عن الاتحاد الأوروبي من خلال بيان تؤيده إسبانيا بشكل كامل، الأنشطة الرئيسية للاتحاد في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود. وأشير هنا إلى أن إسبانيا تشارك بشكل مباشر تماما، في تنفيذ برنامج مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الغربي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر.

وفي سياق القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، من الضروري أيضا تعزيز التعاون، وخاصة مع أفريقيا. وتقوم إسبانيا بذلك في إطار مشاريع مع الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، فيما يتعلق ببناء قدرات القارة لمنع الإرهاب ومكافحته، وخصصنا له أكثر من مليون دولار، ومركز سرندي في الصومال الخاص بتأهيل المقاتلين السابقين من حركة الشباب، الذي خصصنا له مليون يورو.

إن الإرهاب ظاهرة إجرامية تتطلب اتخاذ إجراءات على المدى الطويل واهتماما متواصلا. وتواجه الدول التحدي المتمثل في ضرورة أن تكون أسرع من الإرهابيين والمجرمين في استخدام التقدم التكنولوجي لإنشاء شبكات تعاون أكثر فعالية مما هي عليه الآن. وتظهر مبادرات مثل تلك التي اتخذها تشاد اليوم، والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، الحاجة إلى تحديث وتكييف استجابتنا للإرهاب، الذي يجدد نفسه بصورة متزايدة ويأخذ أشكالا جديدة ومتنوعة. ولذلك فإنني أشيد بكم سيدي، على مبادرة بلدكم، وأعبر عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد لمبرتني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة التشادية على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت.

(تكلم بالإنكليزية)

إن إيطاليا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

تشكل الهجمات الأخيرة في باكستان واليمن، تذكيرا رهيبا آخر بمدى التهديد الذي يمثله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. إننا قلقون للغاية، جراء العلاقات المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وجراء الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وعمليات الاختطاف. وتستخدم المجموعات الإجرامية وبعض الجماعات الإرهابية، نفس الأدوات والقنوات غير المشروعة، بدءا من الفساد. وتتجاوز تلك التهديدات حدود الدول بمفردها، وتتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد، وليس فقط الخيار العسكري، من أجل معالجة الأسباب الجذرية. لذلك، فإننا بحاجة إلى تعزيز المؤسسات الحكومية، وسيادة القانون، والحوكمة، ومراقبة الحدود، والحد من التسلح، ومراقبة التدفقات المالية. كما أننا بحاجة أيضا إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيف الشباب، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر والفساد.

ونؤكد مجددا الحاجة إلى وجود استراتيجية شاملة ومنسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن أجل تطبيق هذه الاستراتيجية، يجب على فرادى الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني العمل جميعا معا. وفي نفس الوقت، من المهم جدا على نحو ملموس، تطبيق التدابير الدولية الهادفة إلى منع الإرهاب والأنشطة الإجرامية والحد منها.

بدءاً بالتنفيذ الكامل لاتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها، وخاصة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. هذا هو الصك القانوني العالمي الوحيد المكرس لتلك الجريمة. ويسعى إلى منع ومكافحة الاتجار في المهاجرين وحماية حقوقهم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وقد تكرر هذا الالتزام بقوة في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في القرار الجامع بشأن الجريمة المنظمة، الذي كانت إيطاليا مقدمه الرئيسي مرة أخرى هذا العام. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بدعم بلدنا للقرار بشأن مكافحة الجريمة المنظمة الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي واتخذ البارحة.

وبلدي قد أعرب عن التزامه بمكافحة التهديد الإرهابي من خلال الإسهام في إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية الرئيسية، وتنفيذ نظم الجزاءات والقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بالكامل. وتشارك إيطاليا أيضا في مواجهة جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام – في ليبيا وسوريا والعراق.

ونحن نشجع الحوار والتعاون بين البلدان من مختلف الثقافات والتقاليد الدينية في مكافحة الإرهاب. وتعتقد إيطاليا أيضا أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والإجرام لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الجهود الرامية إلى حل الأزمات السياسية والمؤسسية في مسعى لإحلال السلام في البلدان التي تمزقها الصراعات العنيفة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أقل المناطق نمواً. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نفذت إيطاليا مجموعات كاملة من البرامج في مجالات سيادة القانون وبناء المؤسسات والتدريب. وتدعم فرق من ضباط الشرطة الإيطاليين مشاريع لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في غينيا – بيساو ومالي وسيراليون والسنغال ونيجيريا. ودعمت إيطاليا أيضا برامج مخصصة لتدريب الشرطة على تقنيات مراقبة الحدود، وقامت بتدريب مسؤولين أفارقة في مراكز حدودية في إيطاليا.

وفيما يتعلق بمبادرات تفريق شراكة المصلحة بين الشبكات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، وقع المكتب الإيطالي لمكافحة المافيا مذكرة تفاهم مع شريكه النيجيري بشأن التصدي للاتجار بالبشر والمداخيل المالية غير المشروعة ذات الصلة. وتندرج جميع برامج المساعدة التقنية هذه في الإطار الأوسع من أنشطة التعاون الإنمائي التي تواصل إيطاليا تنفيذها في عدد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وثمة مبادرات مشتركة جديدة تركز على مكافحة الاتجار في المهاجرين من جميع جوانبه.

ومناقشة اليوم تركز عن حق على الصلات بين مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب. ونتائجها يمكن أن توفر أداة مفيدة لتحسين تنسيق المبادرات المطلوب من المجتمع الدولي إنفاذها للتصدي لجميع أشكال الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. وإيطاليا ستواصل الإسهام في تلك المبادرات بالتزام قوي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في بداية هذه الممارسة الجليلة، أود أن أعرب عن بالغ سروري لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تتولون بكل حماس المسؤولية الرفيعة لرئاسة مجلس الأمن الموقر. وأغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعم الوفد السنغالي.

الموضوع الذي نجتمع من أجله اليوم – ”التهديدات للسلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود“ – فضلاً عن توقيته المناسب باعتباره قضية ملحة وعاجلة، يستحق اهتمامنا الكامل بسبب الطابع الضار لظاهرتين تتخطيان الحدود. وفي حين أن الإرهاب يتغذى بإصرار على التعصب والقناعات الأيديولوجية الخاطئة، فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي القاعدة المتينة لأنشطة المافيا التي تسعى إلى زعزعة استقرار الدول وإبادة المجتمعات البشرية لاحقاً.

وأود أن أثني على الأهمية والجودة العالية للإحاطتين الإعلاميتين اللتين أدلى بهما صباح اليوم السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

لست بحاجة إلى أن أذكر بأن الإرهاب، بكل أسسه وأهدافه ومظاهره، يتسبب في معاناة لا توصف للمجتمع الدولي، وتمثل آخرها في الهجوم الإجرامي المقيت في بيشاور، باكستان، الذي يدينه بلدي بكل قواه. ومن المهم في هذا الصدد تسليط الضوء والترحيب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٨، بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأهمية الركائز الأربع التي تشكل إطارها الرئيسي. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) هذا الصباح، وهو الأول من نوعه الذي يتخذ برعاية تشادية، بشأن البند قيد نظرنا اليوم.

وهذا الزخم الذي تحقق بالإجماع في الحرب الجارية ضد الإرهاب قد دفع المنظمات الإرهابية إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأثرها الثلاثي الأبعاد، الأمني والاقتصادي والاجتماعي، هو البلاء الذي يقوض الأسس التي تقوم عليها دولنا بشكل خطير. ولذلك، فإننا نرحب بالرد الحازم للمجتمع الدولي إزاء الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الثلاثة، فضلاً عن تعزيز القدرات العملياتية للدول، كما يتجلى، في جملة أمور، من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تساعد دول غرب أفريقيا دون الإقليمية في مكافحة تهريب المخدرات منذ عام ٢٠٠٩، وذلك بالشراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام.

وكما يتبين من النظر في التقارير المختلفة المقدمة إلى مجلس الأمن، فإن الإرهاب يستغل الجريمة المنظمة العابرة للحدود بطرق عديدة. وتتجلى تلك الحقيقة بوضوح في الاتجار غير المشروع في الفحم من قبل ميليشيات حركة الشباب في الصومال؛ واستيلاء جماعة الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة على ناقلات النفط؛ وقيام طالبان بتهريب المخدرات؛ والاختطاف والمطالبة بالفدية الذي تمارسه عدة

جماعات إرهابية، بما في ذلك بوكو حرام والقاعدة. وأذكر بأن السنغال تؤيد دعوة مجلس الأمن في قراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حيث طالب الدول بالنظر في سبل لمنع الإرهابيين من ارتكاب عمليات الخطف أو تحقيق استفادة مباشرة أو غير مباشرة من الفدية، وكفالة إطلاق سراح الرهائن دون أن يمسهم سوء.

وفي هذا الصدد، فإنني أدين بشدة الانتهاكات العديدة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في شتى أنحاء العالم، وبخاصة في القارة الأفريقية، حيث تسعى عصابات الإرهاب والمخدرات إلى إيجاد ملاذات إرهابية دولية. وكان ذلك هو الهدف الواضح لانعقاد المنتدى الدولي للسلام والأمن في أفريقيا يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر في داكار، بهدف وضع مقترحات محددة تتناسب مع التحديات الأمنية التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في البشر والأسلحة.

وفي السياق ذاته، أشير إلى أنه عقد في نواكشوط في ١٨ كانون الأول/ديسمبر مؤتمر القمة الأول للبلدان المشاركة في عملية تعزيز التعاون الأمني وتفعيل هيكل السلام والأمن الأفريقي في منطقة الساحل جنوب الصحراء الكبرى. والنتائج الهامة للغاية التي تحققت في القمة تبين بوضوح الأولوية المتقدمة التي توليها القارة الأفريقية للقضية الرئيسية لمكافحة الإرهاب في إطار استراتيجية شاملة لضمان السلام والأمن، وهو شرط لا غنى عنه للتنمية.

ولا يخطئن أحد، فهذه الاستراتيجية ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ينبغي أن تكون شاملة وتشاركية، حتى مع المجازفة بانعدام فعاليتها. وفي واقع الأمر، ينبغي أن تؤدي بالدول والشعوب، في بادرة تضامن، إلى تولي ملكية قضية مكافحة هاتين الآفتين من خلال النهوض بصحوة وعي حقيقية، وخاصة في أوساط الشباب. ولذلك، من مصلحتنا تعزيز ثقافة سلام حقيقية – فهي المحرك الذي لا غنى عنه للحوار بين الحضارات والشعوب.

وفي ضوء كل هذا، ينبغي أن تدرج مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في صلب أنشطة حفظ السلام، وأن تسترشد باستراتيجية وقائية حقا، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق الدول. وفي الواقع، أود أن أعرب عن عزم السنغال الثابت على العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل بناء مجتمعات حرة من نير الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تقوم على المثل العليا للسلام والعدالة، وتتجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر وفد تشاد على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود“. وأود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على المذكرة المفاهيمية (S/2014/869، المرفق) التي أُعدّت لغرض هذه المناقشة. ونتشاطر معظم الآراء والأفكار الواردة فيها.

في الواقع، فإن هناك العديد من الصلات المعقدة القائمة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب الذي يشكّل بدوره تهديدا مهولا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا، لا سيما في أفريقيا، مع ازدياد نطاق التهديد من منطقة الساحل إلى المناطق المجاورة لها. وبدأت الجماعات الإرهابية في المنطقة العودة على نحو متزايد إلى طرق التجارة غير الرسمية القائمة وأسواقها السوداء وأسواقها الأخرى غير المشروعة، بما في ذلك تبادل الأسلحة والاتجار بالمخدرات، والحصول على المزيد من التمويل، وتعزيز قدراتها وتوسيع نطاقها الجغرافي، على النحو المبين في مختلف التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وما دام الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يتجاوزان الحدود الوطنية، فإن منع ومكافحة هذه التهديدات بطريقة فعالة يقتضيان الالتزام الثابت والمتجدد على الصعيد الوطني في المقام الأول. وفي هذا السياق، فقد صدّقت تونس على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك ١٤ من الصكوك الدولية بشأن مكافحة الإرهاب: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣. وتنظر الهيئة التشريعية في بلدنا في مشروع قانون جديد بشأن مكافحة الإرهاب. ويجرّم مشروع القانون هذا دعم الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو تجنيد الأفراد أو تدريبهم على ارتكابها أو تمجيدها أو الشروع في ارتكابها أو التواطؤ مع مرتكبيها. وعلى الصعيد نفسه، أطلقت هيئة قضائية معنية بمكافحة الإرهاب في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وهي تجمع بين قضاة التحقيق ودائرة الاتهام والمدعي العام، فضلا عن القضاة الذين سبق أن كلفوا بالنظر في قضايا الإرهاب. وعلى الصعيد الأمني، أنشئت أيضا هيئة وطنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بهدف التصدي لهذه الظاهرة على أساس اتباع نهج أمني شامل.

وعلاوة على ذلك، أبرمت تونس عددا من الاتفاقات الثنائية بشأن عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مع الدول المجاورة. وقد ركّزت هذه الاتفاقات الثنائية على وجه الخصوص على تقييم التهديدات الإرهابية والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، والحصول على المعلومات المتاحة عن خطط الإرهابيين. وهي تعمل أيضا على تطوير إصدار وثائق الهوية الوطنية الإلكترونية وجوازات السفر بخاصية الاستدلال الأحيائي بحلول عام ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، ما زلنا نعزز تعاوننا الإقليمي مع مجلس وزراء الداخلية العرب، فضلا عن التعاون مع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وأود، في هذا الصدد، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان بلدي لمستوى التعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بهدف زيادة تعزيز تشريعاتنا الوطنية ونظامنا القضائي بغية التصدي للتحديات المعقدة ذات الصلة.

وبحكم طابعهما وصلاتهما وديناميتهما المعقدة، إلى جانب جدية التهديدات التي يشكّلانها، فإن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب في المناطق المتضررة، بما في ذلك أفريقيا، تقتضي كفاءة وفعالية التدابير الوطنية، غير أنها تقتضي أيضا اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل البلدان في المنطقة، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي من جانب المجتمع الدولي بأسره، بناء على مبدأ الملكية الوطنية.

ويقينا فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية متجددة بهدف ضمان عدم حصول الجماعات الإرهابية على أي شكل من أشكال الدعم المالي أو المادي. فعلى سبيل المثال، هناك مبادرات واعدة بقيادة أفريقيا، من قبيل عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني، وتفعيل منظومة السلام والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، والآلية الأفريقية للتعاون في مجال الشرطة، وخطة عمل طرابلس لعام ٢٠١٢. وتدل جميع هذه المبادرات على الالتزام التام من قبل البلدان الأفريقية بالعمل معا بشكل وثيق في التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. وما تزال تلك المبادرات بحاجة إلى مزيد من دعم الشركاء الدوليين، على النحو الذي أكده بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الصادر عن اجتماع عقد مؤخرا في ٢ أيلول/سبتمبر بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا.

وهناك حاجة أيضا إلى مضاعفة الجهود بهدف تعزيز قدرات السلطات الوطنية في المنطقة على القيام بمهام الشرطة

ومراقبة حدودها على نحو فعال، وكبح تدفق الأسلحة والسلع غير المشروعة، وحرمان الإرهابيين من الملاذات الآمنة فضلا عن تعزيز النظم القضائية الوطنية كي يتسنى لها منع الإرهابيين من الاستفادة من عائدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومحاكمتهم على ذلك. وينبغي توفير المزيد من المساعدة لبلدان المنطقة بهدف مساعدتها على وضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الآليات الخاصة بتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وفي الواقع، فإن هذه مسؤولية مشتركة لما فيه مصلحة مشتركة أيضا.

ختاما، نرى أن الأمم المتحدة ما تزال محورا للتعاون الدولي ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعليه، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام، وفقا لما نص عليه القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) الذي اتخذ اليوم، وخاصة توصيته بشأن الحد من الآثار السلبية الناشئة عن استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد نايوغو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أوغندا عن تقديرها العميق لترؤس وزير خارجية تشاد لهذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونعرب عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والبيان الذي أدلى به السفير تيتي أنطونيو، باسم الاتحاد الأفريقي، اللذين تؤيدهما أوغندا تماما. وتدل مشاركة وزراء خارجية نيجيريا والأرجنتين ولكسمبرغ والمدير العام لسياسات الخارجية في شيلي في هذه المناقشة المفتوحة على طابعها الهام للغاية.

وتعرب أوغندا مرة أخرى عن تعازيها لباكستان ونيجيريا وكينيا وأستراليا على أعمال القتل الإرهابي الوحشي التي شهدتها خلال هذا الشهر، فضلا عن الإعراب عن التعازي على آخر ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية المسعور في العراق والشام.

وأوغندا ملتزمة بمكافحة الإرهاب داخل حدودها وفي المنطقة. وتتوجه أوغندا بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على هذا الموضوع الذي أُحسن اختياره، فضلا عن أهميته البالغة بالنسبة لأفريقيا، آخذين في الاعتبار الحالة المعاصرة التي تبعث على القلق في قارتنا. ويتسم هذا الموضوع بالأهمية نظرا إلى معاناة ٢٠ بلدا أفريقيا من الإرهاب في الوقت الحالي، معظمها في مناطق القرن الأفريقي وشرق أفريقيا ووسط أفريقيا، بالإضافة إلى منطقة الساحل وفي غرب وشمال قارتنا الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف أفريقيا، للأسف الشديد، ٢٤ على الأقل من المنظمات الإرهابية المدرجة على لائحة وزارة خارجية الولايات المتحدة.

وتجربة الإرهاب المنظم والممنهج ليست بجديدة على القارة الأفريقية. وتجلّى ذلك بوضوح في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعبر الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى تجارة الرقيق الشائنة بنفس القدر في شرق أفريقيا. وهذا الشكل من الإرهاب المنظم والممنهج قد أثر في حياة الملايين من أبناء شعوبنا، وأدى إلى اختلالات مجتمعية حادة لا تزال عواقبها السلبية تفجعنا حتى اليوم.

وإذا كنا نعي حقا الأسباب وراء انتشار الإرهاب في أفريقيا، فسيكون من النفاق أن نتجاهل الإرث الاستعماري في القارة. فما لا يقل عن نصف البلدان العشرين أو نحو ذلك المتضررة من الإرهاب في أفريقيا هي دول غير ساحلية، وغالبا ما تكون البلدان الأفريقية غير الساحلية الأكثر تخلفاً حيث تسجل أدنى مؤشرات التنمية البشرية على الصعيد العالمي. وهذا يعود جزئياً إلى التكاليف العالية جداً للتجارة التي تواجهها بشكل روتيني، أي عندما تتاجر تجارة مشروعة في ما

بينها، أو عند المشاركة في التجارة الإقليمية عبر الحدود، أو في التجارة الدولية الأوسع نطاقاً.

إن بلقنة القارة الأفريقية، من منظور أنها تضم دولا وهياكل سياسية هشة، هو عامل آخر يزيد من ازدهار الإرهاب بصورة مؤسفة. وفي الواقع فإن هذا المزيج غير الصحي – البلقنة وكونها غير ساحلية وفقيرة وتضم كيانات جيوسياسية تنعدم فيها سلطة الدولة – يشجع للأسف الجماعات الإرهابية الانتهازية حيث يوفر لها بيئة مواتية للازدهار. ويتبادر إلى ذهني هنا جماعات إرهابية، من بينها تحالف الجبهة الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب.

وتجتاح التجارة داخل الحدود والعابرة للحدود، التي يقف وراءها الإرهاب، قارتنا بصورة مدمرة. خذوا مثالاً على ذلك تعداد الأفيال في متنزه غارامبا الوطني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي السبعينيات من القرن الماضي، كان يقدر أن هناك نحو ٢٠ ٠٠٠ فيل تجوب بحرية هذه المحمية الطبيعية المترامية الأطراف والجميلة للغاية. ولكن اليوم، بعد ٤٠ سنة من ذلك، جرى ذبح أكثر من ٩٠ في المائة من تلك الحيوانات بصورة عشوائية للاتجار غير المشروع بها، وذلك بشكل رئيسي، ولكنه غير حصري، على يد جيش الرب للمقاومة والشبكات الإجرامية الأخرى. وهذا في الواقع خسارة مدمرة ليس لجمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل للجنس البشري بأسره.

ولكي تحلّ هذه الهيئة بشكل حاسم، إلى جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، تحديات الإرهاب الخطيرة في أفريقيا، علينا النظر ملياً في التدخلات التالية: دعم جهود التكامل الإقليمي الجارية، ومنها على سبيل المثال تلك الجارية بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها، لأن تلك الهيئات ستيسّر العملية اللازمة لإنشاء دول واقتصادات وتجارة إقليمية مشروعة، كلها قابلة للاستمرار. والواقع أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد هذه الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي من خلال دعم إنشاء البنى التحتية المادية مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات. وسيمكن هذا التدخل من ازدهار التجارة المشروعة الداخلية، والإقليمية العابرة للحدود، والدولية الأوسع نطاقاً، ومن ثم يحلّ محلّ التجارة غير المشروعة التي يحركها الإرهاب.

إن الإرادة السياسية مطلوبة أيضا لإنشاء هياكل دولة قادرة على البقاء من خلال مشاريع مدروسة جيداً على غرار ”مارشال“، وذلك في حالات الدول الضعيفة أو انعدام سلطة الدولة في بلدان مثل الصومال وليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال. وهناك أيضاً حاجة إلى أن يكفل المجتمع الدولي فرض قيود صارمة على الاتجار غير المشروع مثل الصيد غير القانوني والسلع المستمدة منه كالعاج والمعادن المستخرجة بشكل غير قانوني.

وكل هذا يجب أن يتم بروح من المصلحة الذاتية المستنيرة. والأمثلة المؤسفة كأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وحالياً تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبيّن بوضوح لنا جميعاً أننا نتجاهل التهديدات الإرهابية المتزايدة في أفريقيا على حساب تعرضنا نحن للخطر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثّل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن الشكر لكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

تشكل أعمال الإرهاب المتكررة أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين في السنوات الأخيرة. فقد أصبح الملايين

من الناس، بما في ذلك النساء والأطفال، ضحايا أبرياء للإرهاب في عصرنا. ونحن ندين بشدة العمل الإرهابي الوحشي على نحو لا يمكن تصوره والذي استهدف تلاميذ أبرياء في باكستان في هذا الأسبوع وأودى بحياة ١٤١ من الأبرياء، معظمهم من الأطفال. وهذه الأعمال الإرهابية الطائشة والدنيئة، كما وصفتها رئيسة وزراء بلدي الشيخة حسينة بحق، لا تزيدنا إلا عزما على مكافحة هذه الآفة سوية وبالتزام أقوى وبإخلاص.

والتصدي الفعال للإرهاب مسعى جماعي. وبسبب ظهور التكنولوجيا، يواصل الإرهاب والتهديدات الإرهابية التطور ويتجلى ذلك بطرق عدة في أجزاء مختلفة من العالم. والاستجابة للإرهاب يلزم أن تجسد هذه الحقيقة وأن تكون قادرة على التكيف باستمرار.

ويجب أن تشمل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب معالجة الأسباب الجذرية له. وفي معرض تحديد الأسباب الجذرية، لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ويجب أن يكون التصدي للتهميش والفقر والاستبعاد الاجتماعي والتمييز العنصري والثقافي والديني جزءاً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وينبغي أيضاً الاعتراف بأن الإرهاب لا يمكن دحره بالتدابير القسرية وحسب. وعلينا استخدام الدبلوماسية الناعمة ونشر الوعي وتحسين نوعية التعليم والقضاء على أوجه عدم المساواة والعمل مع الجماعات المهمشة في المجتمع كاستراتيجية فعالة. وبالمثل، فإن غرس التسامح في النفوس وتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات والتفاهم بين الأديان والثقافات من بين المسارات الأكثر أهمية لتعزيز التعاون بين المجتمعات والدول لمكافحة الإرهاب بنجاح. ومن أجل تحقيق السلام المستدام والاستقرار على المدى الطويل، تروج بنغلاديش لثقافة السلام وتحاول إذكاء عقلية التسامح وعقلية حب واحترام الآخرين، بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الثقافة أو الطبقة أو الدين أو اللون، بعيداً عن الكراهية والتعصب. ولا يمكن للحكومة أن تقوم بهذا بمفردها؛ إذ أن جميع المؤسسات والمنظمات، لا سيما وسائط الإعلام والمعلمين وقادة المجتمعات المحلية والمدارس والآباء والأمهات والكتّاب، والشعراء والمغنين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين، ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة للترويج لطريقة تفكير مبنية على التسامح والتفاهم.

تشكّل الصلة بين الشبكات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول والمجرمين العابرين للحدود الوطنية تحديات جديدة لكافة أجهزة الدولة والخطوط التقليدية للدفاع الوطني. وهي تجبرنا على وضع استراتيجيات أكثر ابتكارا ومنسقة تنسيقاً جيداً وغير قابلة للاختراق تقريباً لضمان الضوابط عبر الحدود ضد الحركة غير المشروعة للإرهابيين والمجرمين ونقل الأسلحة والذخيرة ووسائل إنتاجها وإيصالها. ونؤكد أن الصلة بين الإرهابيين والمجرمين قد تيسرت إلى حد كبير بظهور تكنولوجيا المعلومات وإساءة استعمالها وسهولة الحصول على الأسلحة. وقد أصبحت الإنترنت تربة خصبة للأنشطة الإرهابية. ويجب تحديد الاستعمالات الهدّامة لشبكة الإنترنت ومنعها. ويجب أن يتوقف تمويل الإرهاب عن طريق شبكة الإنترنت ويجب قطع العلاقة على شبكة الإنترنت بين الإرهاب وغيره من الكيانات الإجرامية المنظمة، بما في ذلك من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي.

وموقف بنغلاديش من الإرهاب موقف ثابت، فنحن ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أيا كان سببه أو أسلوبه أو مكانه. وتنتهج بنغلاديش سياسة عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب، والتطرف، والتطرف العنيف، على الصعيدين الوطني والدولي. ولا تسمح بنغلاديش، من حيث المبدأ، بأن يستخدم أي فرد أو جماعة أو كيان إرهابي أراضيها ضد أي دولة أو شخص.

وقد اتخذنا مبادرات جديرة بالثناء لوضع حد للجرائم العابرة للحدود والإرهاب، وكذلك التمويل العابر للحدود للإرهاب والتطرف. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وقف الاتجار العابر للحدود بالأسلحة والذخائر غير المشروعة من أجل الحد مما يجنيه منه الإرهابيون أو الشبكات الإرهابية. ومن الضروري أن يُعرِّف منتجو الأسلحة بصورة سليمة كل بند من البنود المنتجَة، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة. ونوصي بأن تسمي وسائط الإعلام منتجي الأسلحة الفتاكة عند تقديمهم تقرير عن أعمال القتل الإرهابية.

كما تنتهج بنغلاديش نظاما قانونيا وتنظيميا ومؤسسيا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال الأوامر القانونية، وعن طريق سن القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، وكذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، بما في ذلك القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وما تلاها من قرارات.

ونرى أنه ينبغي أن تتوافق جميع الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية ضد الإرهاب مع المقتضيات ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بالعمل بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركائها الدوليين، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل تحقيق المزيد من التعاون الدولي بشأن تبادل المعلومات وبناء القدرات لمواجهة التهديدات الإرهابية للسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، التي تأتي في هذا الوقت البالغ الأهمية والصعوبة.

ترحب أوكرانيا باعتماد القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) اليوم بشأن الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وللأسف، ترد إلينا معلومات كل يوم تقريبا – نتلقاها ببالغ الحزن – عن وقوع ضحايا جدد جراء الهجمات الإرهابية التي تحدث في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن القضاء على ذلك الشر العالمي إلا من خلال اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير حاسمة ومنسقة. ويساور أوكرانيا قلق بالغ إزاء الأنشطة التي تقوم بها ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“، و ”جبهة النصرة“، وغيرهما من الكيانات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، والأثر السلبي لوجودها، وما ترتكبه من أعمال عنف، وما لها من إيديولوجيات متطرفة، وما تشكله من تهديد لاستقرار المنطقة بأسرها. وتدين أوكرانيا الهجمات الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في نيجيريا مخلفة مئات القتلى والجرحى، كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي بلدي إلى ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في نيجيريا وباكستان.

وتتشاطر أوكرانيا موقف مجلس الأمن بأن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار الدوليان، وأن أي أعمال إرهابية تعد أعمال إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن دوافع ارتكابها ومكان وزمان ارتكابها. وتدعم أوكرانيا الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى قمع الإرهاب الدولي، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ولا تزال الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تكتسي أهمية محورية في التصدي للاتجاهات الناشئة من ظاهرة الإرهاب بطريقة متكاملة ومتوازنة. وتعد أوكرانيا طرفا في حوالي ٢٠ بروتوكولا واتفاقية متعددة الأطراف تتعلق بمكافحة الإرهاب. وتشارك حكومتها جاهدة في التعاون لمكافحة الإرهاب مع العديد

من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، فضلا عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – مجموعة غوام.

ومن المؤسف أن مشكلة الإرهاب قد طالت بلدي في الآونة الأخيرة. فكما يعلم المجلس، ما برحت حكومة أوكرانيا تجري عملية لمكافحة الإرهاب في الجزء الشرقي من البلد منذ آذار/مارس. وببساطة، من غير المعقول أن يبرز الإرهاب في بلد قيمه خبراء من الأمم المتحدة بأن التهديد الذي يشكله الإرهاب فيه منخفضا قبل بضعة أشهر فقط من احتلال الاتحاد الروسي للقرم وإنشاء المنظمات الإرهابية التابعة لجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية. وكما تبين، فربما قد شجعت عوامل خارجية على النمو السريع لهذا الشر. ولقد أظهرت الحالة في العالم بوجه عام، وفي بلدي على وجه الخصوص، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مكافحة الإرهاب.

وتشعر أوكرانيا ببالغ القلق إزاء الانتهاكات الصارخة للمعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب من جانب مختلف الدول. ولا يزال الاتحاد الروسي يضرب عرض الحائط بالتزاماته الدولية المتعلقة بالإرهاب؛ فقد تجاهل تجاهلا تاما التزاماته بموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧، على وجه الخصوص. وكما اتضحت الحالة في أوكرانيا بجلاء، يمكن استخدام الإرهاب كوسيلة خفية للتعدي على دولة ذات سيادة. وندعو المجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ إجراءات حاسمة تهدف إلى مكافحة الإرهاب الذي ترعاه الدول ضد سيادة دوله الأعضاء وسلامتهم الإقليمية.

وستذهب أي جهود دولية تُبذل لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تلك الخاصة بقرارات مجلس الأمن، سُدى إن لم تمتثل جميع الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لتلك المعاهدات وإن لم تتعاون تعاونا حقيقيا. ومن جانبنا، أود أن أؤكد مرة أخرى أن أوكرانيا ستظل ملتزمة بالتعاون على الصعيد الدولي، والإقليمي، ودون الإقليمي بهدف جعل البيئة العالمية غير متسامحة تماما مع الإرهاب وداعميه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد زغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أثبتت مناقشة اليوم مرة أخرى أن زملاءنا الأوكرانيين – كما كانوا دائما – يرون الإرهابيين، والتهديدات التي يطرحها الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أماكن لا يراهم فيها الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. ونرى أن إساءة استعمال أوكرانيا لموضوع مناقشة اليوم يقوض فرص بناء مجتمع أوكراني متحد. وندعو الوفد الأوكراني مرة أخرى إلى النظر في ذلك، وإلى تركيز كل جهودهم على الإسهام البناء في مناقشتنا اليوم للمسألة بالغة الأهمية المتمثلة في مكافحة الإرهاب وصلاته بالجريمة المنظمة العابرة للحدود بدلا من استخدام المجلس من أجل الإدلاء بشعارات وبيانات دعائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.